الأمم المتحدة

A/74/6 (Sect. 22)

الجمعية العامة

Distr.: General
5 April 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البندان ١٣٧ و ١٣٨ من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الخامس
التعاون الإقليمي من أجل التنمية

الباب ٢٢
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

البرنامج ١٩
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

المحتويات

الصفحة

تصدير ٣

التوجه العام ٤

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨** ١٣

* A/74/50.

** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٧٢/٢٦٦ ألف، يُقدَّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

170519 260419 19-03528 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠*** ٤٧

المرفقات

الأول - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠ . . . . . ٧٤

الثاني - موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، حسب العنصر والبرنامج الفرعي . . . ٧٥

*** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف، يُقدَّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

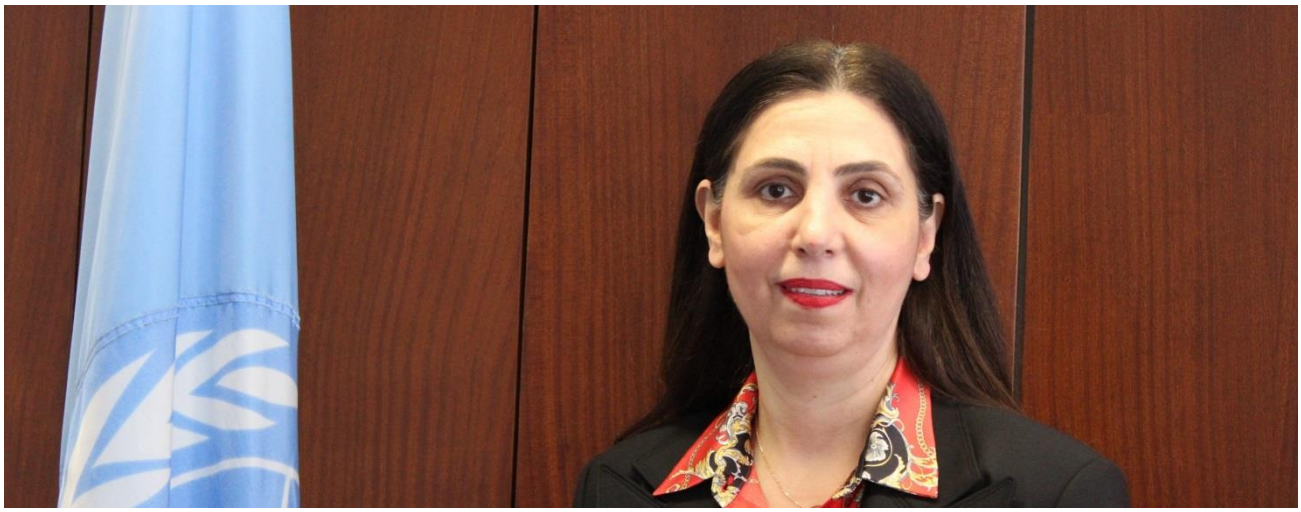

تصدير

تواجه المنطقة العربية الكثير من التحديات ولكنها تحمل أيضـــا الكثير من الوعود. وهي تعاني حاليا من نزاع واحتلال طال أمدهما وتواجه عقبات كبيرة على الصـــعيد الاقتصـــادي والاجتماعي والبيئي. ومع ذلك، فإن تركيبتها الســـكانية الشـــابة والدينامية وثرواتها الثقافية والطبيعية تجعلها في موقع يتيح لها أن تكون محركا للتنمية المستدامة ومستفيدا من الجهود المبذولة في هذا الصدد.

وإذ تسترشد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبأهداف التنمية المستدامة التي تتضـــمنها، تقدم الإســـكوا الدعم إلى الدول الأعضـــاء بالاعتماد على خبرتها الواســـعة وتجاربها الميدانية وتدعو إلى اتباع نهج متعدد التخصـصـات يقوم على المشـاركة. وتهدف الإسـكوا إلى مسـاعدة البلدان على الحد من عدم المسـاواة وتعزيز الفرص المتاحة من خلال الدفاع عن حقوق المرأة، وتمكين الشـباب والمسـنين والأشـخاص ذوي الإعاقة، والتصـدي للفقر، ومعالجة المسـائل المتعلقة بالهجرة واللاجئين، وكفالة الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، وتوفير الطاقة المستدامة والحماية الاجتماعية للجميع.

وتسـتغلّ الإسـكوا قدرتها على حشـد الصـفوف للترويج للأهداف العالمية على الصـعيدين الإقليمي والوطني وللتعبير عن احتياجات وأولويات المنطقة العربية في المحافل الدولية. وهي تفسح منبرا للتحاور وتبادل المعارف بين أصحاب المصلحة، بمن في ذلك صنّاع السياسات والممارسين، بهدف وضع التنمية المستدامة في صميم الاستراتيجيات والخطط الوطنية والإقليمية.

وتجري الإسـكوا، باعتبارها أحد المراكز الفكرية في المنطقة، بحوثا تُترجمها إلى توصـيات سـياسـاتية قائمة على أدلة وإلى أنشـطة لبناء القدرات مصـمّمة خصـيصـا لتلبية احتياجات المنطقة والدول الأعضـاء. وتسـعى الإسـكوا أيضـا، من خلال القيادة الفكرية والابتكار والتعاون الفعال، إلى النهوض بالتكامل الإقليمي إلى جانب تعزيز التفاعل مع الجهات الفاعلة الإنمائية الإقليمية الأخرى واللجان الإقليمية.

ولتحقيق النتائج المنشودة، تسعى الإسكوا إلى استخدام ميزانيتها العادية بكفاءة وتكمِّلها بموارد خارجة عن الميزانية. وتعتمد الإسكوا على شراكاتها القائمة وتُقيم شراكات جديدة لتلبية المطالب المتزايدة التي تتنافس على الموارد المتضائلة.

والإسكوا مصممة على الوفاء بوعدها وبتنفيذ ولايتها في المنطقة. وهي ستواصل العمل مع الدول الأعضاء من أجل إقامة مجتمعات سلميّة ومزدهرة. وتتطلع الإسكوا أيضا إلى الإسهام بفعالية في منظومة للأمم المتحدة تتسم بالفعالية وتوحيد الأداء لكي لا يتخلف أحد عن الركب.

(توقيع) رلى **دشتي**

الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

٢٢-١ تتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المسؤولية عن تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية. وتُستمد ولايتُها من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥)، الذي أنشأ المجلس بموجبه اللجنة، و ٦٩/١٩٨٥ الذي عُدلت بموجبه اختصاصاتُها، للتأكيد على المهام الاجتماعية المنوطة بها.

٢٢-٢ وتغلب على المشهد الإنمائي في المنطقة العربية الحاجة إلى إحراز تقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على الرغم من انتشار عدم الاستقرار السياسي الطويل الأمد والواسع النطاق والنزاعات العنيفة، مما يزيد من تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستمرة منذ عقود ويضع عوائق إضافية أمام مسار التنمية في المنطقة، الذي ينبغي أن يكون شاملا للجميع ومنصفا ومستداما ومراعيا لاحتياجات الأجيال المقبلة. ويُقدَّم دعم الإسكوا الهادف إلى تنمية قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات للتنمية المستدامة أيضا من خلال تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب التنمية.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وغير ذلك من الخطط المفضية للتحول

٢٢-٣ تُوجِّه ولاياتُ الإسكوا البرامجَ الفرعية في تحقيق منجزاتها المستهدفة ذات الصلة، مما يسهم في بلوغ كل هدف من أهداف البرامج الفرعية. وتتواءم أهداف البرامج الفرعية مع مقصد المنظمة المتمثل في تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة عام ٢٠٣٠، تتجسد في أهداف التنمية المستدامة المقاصدُ المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق. ويوجز الشكل ٢٢-١ أدناه أهداف التنمية المستدامة المحددة التي تتواءم معها أهدافُ البرامج الفرعية ذات الصلة، وبالتالي منجزاتها المستهدفة.

الشكل ٢٢-١

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا: مواءمة البرامج الفرعية مع أهداف التنمية المستدامة

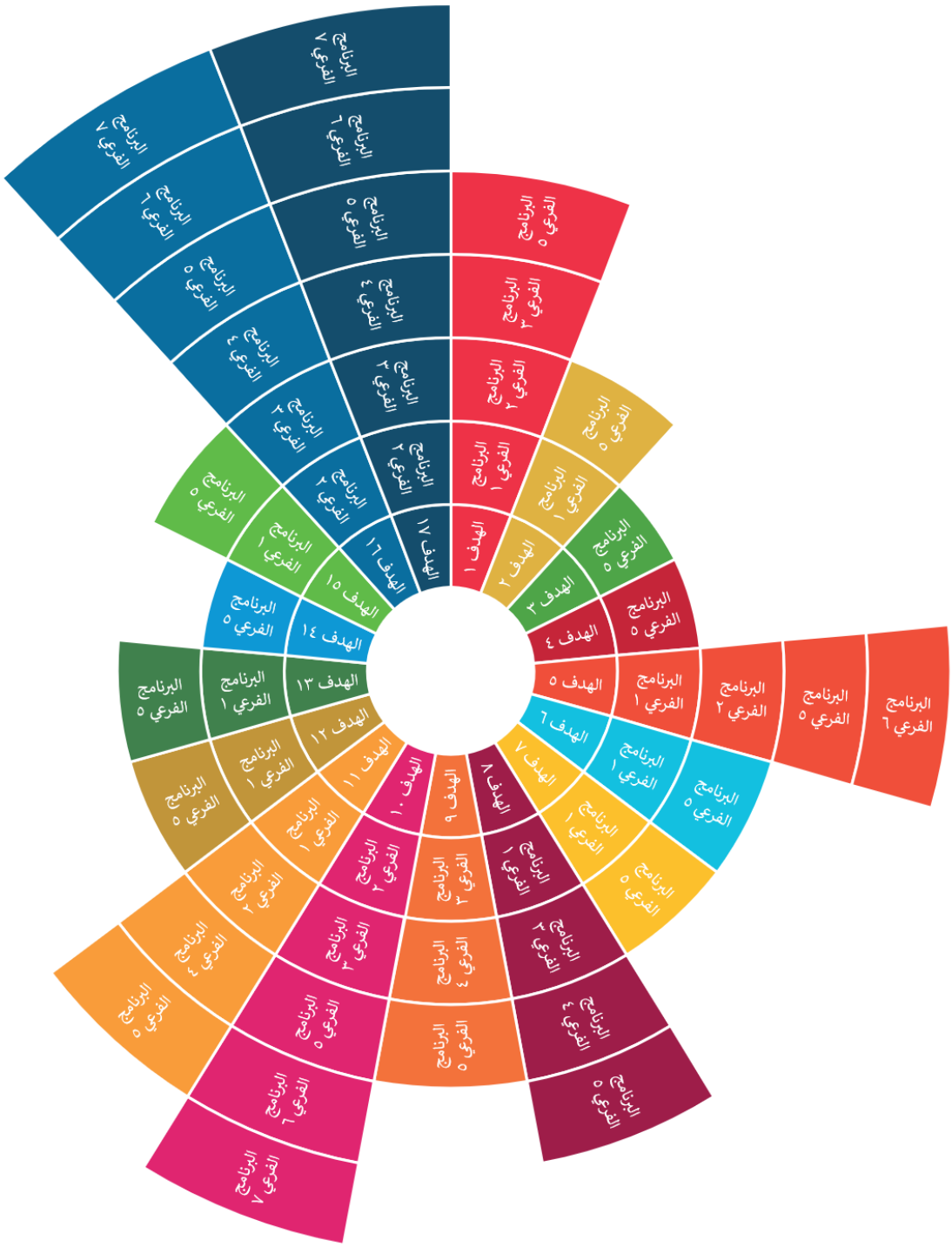

٢٢-٤ وتتواءم أهداف البرامج الفرعية أيضا مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ومنهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

التطورات الأخيرة

٢٢-٥ شهدت المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ استمرار عدم الاستقرار السياسي والنزاعات، بدءا من اضطراباتٍ اجتماعية في عدد من البلدان إلى حروبٍ شاملة في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن. وقد هيمنت النزاعات وتأثيرها المتزايد على عمليات صنع القرار بالنسبة للعديد من البلدان في المنطقة خلال معظم العقد الماضي. يضاف إلى ذلك الاحتلال الذي طال أمده للأرض الفلسطينية.

٢٢-٦ ولا تزال هذه التحديات تلقي بثقلها على منطقة تواجه مجموعة معقدة من التحديات الإنمائية التي تراكمت على مدى العقود القليلة الماضية، بما في ذلك محدودية النمو وسوء توزيعه؛ وعدم الإنصاف والاستبعاد في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي؛ والتحديات البيئية الكبيرة المتعلقة بتغير المناخ والبيئة، التي أدت إلى إجهاد الموارد المائية وانعدام الأمن الغذائي؛ وفقدان المياه وانخفاض الإنتاج والإنتاجية في قطاع الزراعة؛ والانخفاض الشديد في كفاءة استخدام الطاقة، مما يؤدي إلى ضغوط إضافية على الميزانيات المالية المنهكة أصلا؛ والحالة الاقتصادية المثقلة التي تنوء تحت عبء أوجه القصور الهيكلية الكبيرة، مما يؤدي إلى البطالة، ولا سيما في صفوف الفئات الشابة، وإلى الفقر والتهميش.

٢٢-٧ وقد ظهرت في نهاية عام ٢٠١٨، فيما يبدو، إشارات يشوبها الحذر إلى إمكانية الخروج من هاوية الحرب المفتوحة. فقد انحسرت المعارك الكبرى في الجمهورية العربية السورية، وانتهى النزاع الدائر في العراق وتم التوصل مؤخرا إلى وقف لإطلاق النار في محافظة الحديدة في اليمن. ومع ذلك، لا يزال التقدم المحرز هشا، كما يتضح من بطء وتيرة المصالحة السياسية وإنشاء مؤسسات قابلة للبقاء في بعض الدول الأعضاء. كما تكشف صعوبة عمليات تشكيل الحكومات بعد إجراء انتخابات ناجحة، وكذلك المظاهرات التي حرّكتها المظالم الاجتماعية والاقتصادية عن التحديات الماثلة أمام الاستقرار في المنطقة.

٢٢-٨ ولا يزال تدهور أوضاع الشعب الفلسطيني واستمرار احتلال الأرض الفلسطينية يشكلان مصدرين رئيسيين للصراع وعدم الاستقرار في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، ستظل التحديات السياسية المستمرة في بلدان الخليج وفيما بينها، وكذلك التحديات المرتبطة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تشكل عبئا يهدد استقرار المنطقة.

٢٢-٩ وتُمثِّل الهجرة سمةً بارزة من سمات المنطقة العربية، التي استضافت أكثر من ٣٨ مليون مهاجر في عام ٢٠١٧، يشكلون ما نسبته ١٤,٨ في المائة من المهاجرين على الصعيد العالمي. وتم إرسال قرابة ١٤ في المائة من التحويلات المالية العالمية انطلاقا من المنطقة العربية في عام ٢٠١٦، وهناك نحو ٢٩ مليون مهاجر من البلدان العربية يعيشون أو يعملون في الخارج. ويُمثِّل اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش بالمغرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ تحولا مهما نحو اتباع نهج قائم على الحقوق في إدارة الهجرة، مما سيؤثر دون شك على حياة الملايين من المهاجرين في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

٢٢-١٠ وتنطوي الاتجاهات المذكورة أعلاه على آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية مهمة بالنسبة لحكومات المنطقة العربية ومجتمعاتها. ويتعين على الحكومات في المنطقة العربية أن تكفل رسم مسار إنمائي في بيئة تتسم بازدياد الفقر وعدم المساواة في الحصول على الموارد، وارتفاع البطالة ونقص العمالة، وصعوبة الحصول على الخدمات العامة، ولا سيما الخدمات الاجتماعية، وتآكل التماسك الاجتماعي وضعف مصداقية المؤسسات العامة. وتجتمع هذه العوامل لتنشئ مجموعة من الظروف التي تثير تحديات تعرقل إحراز تقدم كبير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتزيد من المخاطر الماثلة أمام الحكومات والجهات الفاعلة الإنمائية في جميع مجالات التنمية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٢٢-١١ استنادا إلى الإطار التوجيهي لخطة عام ٢٠٣٠، تم تصميم الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ بهدف تجاوز العقبات الأكثر إلحاحاً التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وتشدد الخطة على المبادئ الأساسية المتمثلة في الحد من عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية والمناطق وفي ''عدم تخلف أحد عن الركب''.

٢٢-١٢ وتقدم الإسكوا من خلال برامجها الفرعية المترابطة السبعة الدعم للدول الأعضاء في مواجهة هذه التحديات على نحو جماعي وإحراز تقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتُوجِّه عمل الإسكوا المبادئ التي تهدف إلى مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تتطلب تعاونا متعدد الأطراف وإقليميا ودوليا، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالمسائل العابرة للحدود.

٢٢-١٣ وتهدف الخطة البرنامجية المقترحة إلى تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في بناء مجتمعات شاملة للجميع وقادرة على الصمود وسلمية تكفل مستقبلا أفضل للأجيال المقبلة؛ والتأكد من وجود مؤسسات قوية وشفافة تتيح لشعوب المنطقة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والانتفاع من البنية التحتية لديها؛ وإيجاد فرص العمل عن طريق الإصلاحات ومن خلال الاستفادة من الإمكانات التي ينطوي عليها التقدم التكنولوجي؛ والتخفيف من أثر تغير المناخ؛ والسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية؛ وإشراك الفئات الشابة والنهوض بالمساواة بين الجنسين؛ والاستفادة من الآثار الإيجابية للهجرة. وتهدف الخطة إلى توفير هيكل دعم متماسك لمعالجة أولويات الدول الأعضاء بما يتمشى مع خطة عام ٢٠٣٠.

٢٢-١٤ وفي إطار المساعدة على مواجهة هذه التحديات، ستعمل الإسكوا على تعزيز البُعد الإقليمي للتنمية المستدامة ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ وستوفر منابر إقليمية لتبادل المعارف والتعلم من الأقران وبناء القدرات. وإذ تتوقع الإسكوا حدوث تغير في طبيعة الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء، بدءا من الجوانب المتعلقة بالتوعية العامة والمواءمة إلى النهوض بالنهج المتكامل والدعم السياساتي في المجالات ذات الأولوية الوطنية، ستقوم بتكييف دعمها المقدم إلى الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة التفاوتات الكبيرة بين البلدان العربية من حيث الهياكل والقدرات والموارد وخطوط الأساس المؤسسية والسياساتية.

٢٢-١٥ وتواجه المنطقة العربية تحديات عالمية تعوق التنمية المستدامة، من قبيل تغير المناخ وشح المياه وانعدام الأمن الغذائي. ويعاني ما مجموعه ١٨ من أصل ٢٢ دولة عربية شحا في المياه، حيث تقع ١٣ دولة تحت عتبة شح المياه المطلق. وتعاني الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن بعض أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم، وقد تزايد انتشار نقص التغذية بسبب عوامل متعددة الأبعاد ذات صلة بالنزاعات وارتفاع معدلات البطالة والهجرة القسرية والأحوال المناخية القصوى. ويؤثر الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية الغذائية بشكل غير متناسب على الفئات الفقيرة، بالنظر إلى أن ٣٥ إلى ٦٥ في المائة من دخل هذه الفئات عادة ما ينفق على الغذاء. وتتجلى القيود التي يفرضها النزاع على التنمية في ارتفاع أسعار الوقود، وعدم إمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية والأسواق، وتدمير البنى التحتية، وفقدان الأصول الزراعية. وتتأثر بشكل خاص الاقتصادات الريفية التي توظف الزراعة فيها أكثر من ٣٠ في المائة من السكان.

٢٢-١٦ ولمواجهة هذه التحديات، ستعزز الإسكوا قدرة الدول الأعضاء على وضع سياسات متكاملة لزيادة الأمن المائي عن طريق تحسين التعاون الإقليمي وستشجع على اتباع الممارسات الزراعية المستدامة على مستوى المزارع من أجل زيادة الأمن الغذائي والإنتاجية بما يدعم سبل كسب الرزق في الأرياف. وبالترادف مع ذلك، ستساعد الإسكوا البلدان على الانتقال إلى نظم الطاقة المستدامة واتخاذ إجراءات مستنيرة فيما يتعلق بتغير المناخ من أجل تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ، والتكيف، وتحقيق الأهداف العالمية عن طريق المبادرات المحلية و تعزيز المؤسسات. وسيساعد ذلك الدول الأعضاء

على تحسين أداء الطاقة فيها وتنويع مصادرها من الطاقة وتحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الخضراء وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ والأدوات التقنية التي تدعم النُهج المتكاملة لتحقيق أمن المياه والطاقة والغذاء في سياق تغير المناخ.

٢٢-١٧ وتتسم المنطقة العربية بأنها من أسرع المناطق نموا في العالم من حيث عدد السكان، حيث زاد عدد السكان فيها ثلاثة أضعاف ليصل إلى أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠١٧ أي ٥,٥ في المائة من سكان العالم. وتقل أعمار ٦٠ في المائة من السكان في المنطقة العربية عن ٣٠ عاما، وتشكل الفئات الشابة فيها إحدى أعلى النسب في العالم. وعلاوة على ذلك، فإن التغيرات الديمغرافية التي تشهدها معظم البلدان العربية، بما في ذلك انخفاض معدلات الخصوبة والوفيات وزيادة متوسط العمر المتوقع، ستؤدي إلى زيادة حادة في عدد كبار السن ونسبتهم في المستقبل القريب. ويرجح أن تؤدي شيخوخة الهيكل السكاني والنزاعات المستمرة في المنطقة إلى زيادة معدلات انتشار الإعاقة في المنطقة في السنوات المقبلة. وتؤثر هذه التحولات الديمغرافية، المقترنة باستمرار النزاع وعدم الاستقرار، على الركائز الأساسية للمجتمع، مثل الزواج والأسرة ووضع المرأة ورعاية كبار السن، وتهدد قدرة الدول على توفير الحماية الاجتماعية الشاملة والمنصفة لسكانها.

٢٢-١٨ وبالإضافة إلى هذه الاتجاهات الديمغرافية، يعاني سكان المنطقة من عدم تكافؤ الفرص، مما يؤثر على إمكانية حصولهم على الخدمات الصحية والتعليم الجيد والحماية الاجتماعية وفرص العمل الجيد. فعلى سبيل المثال، لا يتجاوز عدد العمال المشمولين بشكل من أشكال الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية ثلث عدد العمال فيها. وتعاني المنطقة أيضًا من أحد أعلى مستويات معدلات البطالة بين الفئات الشابة في العالم. وفي عام ٢٠١٤، بلغ معدل البطالة في صفوف الفئات الشابة ٢٩,٧ في المائة، وهي نسبة تتجاوز ضعفي المتوسط العالمي. وبالنظر إلى قوانين الانتخابات التي يحدد معظمها الحد الأدنى لسن الاقتراع عند ٢١ عامًا أو أكثر (لا بل ٣٠ عاما في بعض البلدان)، يتم استبعاد الفئات الشابة من المشاركة السياسية ومن التعبير عن آرائها فيما يتعلق بالشؤون العامة.

٢٢-١٩ وفي هذا السياق، ستعزز الإسكوا دعمها للدول الأعضاء من أجل مواصلة وضع السياسات الاجتماعية القائمة على الحقوق والدعوة إلى الإدماج الاجتماعي للفئات الشابة والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين. وستقدم الإسكوا أيضا المشورة بشأن تحسين نظم الحماية الاجتماعية القائمة والتخطيط الحضري المستدام، وستعمل مع الدول الأعضاء على التوعية بما يترتب على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من آثار في مجال السياسات العامة ولبناء قدراتها على تنفيذ الإصلاحات السياساتية اللازمة لوضع الأطر الخاصة بها في مجال إدارة الهجرة.

٢٢-٢٠ وإن عدم المساواة في الفرص، وما ينجم عنه لاحقا من عدم مساواة في النتائج، هو أمر منتشر، ولا سيما بين النساء والفتيات في المنطقة العربية اللاتي يعانين من التمييز القانوني والهيكلي والثقافي الذي يؤثر على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهن ومشاركتهن على قدم المساواة في الحياة العامة. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل البطالة بين الشابات ٤٧ في المائة، أي ضعفي معدل البطالة بين الشبان. ولذلك ستنظر الإسكوا في مسألة مشاركة المرأة في المجالين السياسي والاقتصادي وستعمل على تعزيز آليات المساءلة ذات الصلة. وستعمل على تشجيع المشاركة الاقتصادية للمرأة من أجل تحسين العدالة بين الجنسين من خلال إنشاء منبر لتبادل ونقل المعارف بشأن الحواجز التي تحول دون تهيئة الفرص الاقتصادية والمشاركة، وستقوم باستكشاف سبل الاعتراف رسمياً بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تضطلع بها المرأة. وستعمل الإسكوا أيضا على تيسير مشاركة الدول الأعضاء فيها بصورة فعالة في خطة المرأة والسلام والأمن من خلال دعم الآليات النسائية الوطنية في وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ودعم الدول الأعضاء في مجال الاستجابة الشاملة للعنف ضد المرأة عن طريق تقدير تكاليف أثره الاقتصادي على المجتمع والأسرة وضحايا العنف.

٢٢-٢١ ويكتسي تصنيف البيانات أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينطوي استخدام الأرقام الإجمالية على مخاطر إغفال احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا والأصعب من حيث القدرة على الوصول إليها والأقل حظا في الاستفادة

من مكاسب التنمية العامة، مما يديم الإقصاء وعدم المساواة الذي تعانيه تلك الفئات. وفي حين شهدت البيانات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية تحسنا في السنوات الأخيرة، فإن الندرة النسبية للإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لا تزال تشكل عائقًا خطيرًا يحول دون صياغة وتنفيذ التدخلات السياساتية التي تعالج عدم المساواة الراسخ وتعزز الشمول المجدي.

٢٢-٢٢ وفي عام ٢٠٢٠، ستعمل الإسكوا على تعزيز الإطار المؤسسي للإحصاءات الرسمية في المنطقة العربية من خلال بناء قدرات مكاتب الإحصاء الوطنية ليس فقط لتحسين إنتاج البيانات الوطنية ونشرها وتعميمها، وذلك لأغراض صنع السياسات القائم على الأدلة بالدرجة الأولى، ولكن أيضًا لإتاحة إمكانية قياس التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والإقليمي نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيتم تحقيق ذلك من خلال زيادة الدقة المواضيعية في تصنيف البيانات حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغير ذلك من المعايير، بما يتمشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وستؤدي أيضًا جهود الإسكوا في مجال تنمية القدرات إلى زيادة دقة التفاصيل المكانية التي سيتم تحقيقها من خلال ربط البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية، مما يتيح إمكانية تحليل الفوارق في المناطق الجغرافية الصغيرة.

٢٢-٢٣ وستتابع الإسكوا تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية المستدامة، الذي عُقد في بيروت في ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بما في ذلك توافق بيروت بشأن تمويل التنمية، الذي تم إقراره بوصفه خريطة طريق إقليمية تضم العديد من أصحاب المصلحة لدعم استراتيجية الأمين العام لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (٢٠١٨-٢٠٢١). وستعطي الإسكوا دفعا لهذه النتائج من خلال تعزيز القدرات على تعبئة الموارد المحلية وتكريس سياسة تسوية التوزيع الضريبي على الصعيد الإقليمي من أجل تدارك الثغرات في التمويل وأشكال عدم المساواة، من جملة عناصر أخرى من خطة عمل أديس أبابا.

٢٢-٢٤ وستعرض الإسكوا أيضا مزيدا من التفاصيل بشأن الترابط القائم بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية من خلال بدء تشغيل مرصد للإنفاق الاجتماعي في المنطقة، واقتراح خيارات للحكومات من أجل سد الثغرات في تمويل التنمية المستدامة، وتوجيه الأطر المتعددة الأبعاد للقضاء على الفقر وتقديم المشورة بشأن أنظمة السياسات المالية التي تهدف إلى توسيع نطاق الرعاية الاجتماعية، مع مراعاة الاستدامة المالية. ونظرا لدخول أعداد متزايدة من السكان الشباب سوق العمل الذي يعاني أصلا من استمرار ارتفاع معدل البطالة، سيلزم إنشاء ملايين الوظائف الإضافية لاستيعابها. ولذلك ستقدم الإسكوا المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن الأطر التنظيمية لدعم تنمية القطاع الخاص وزيادة القدرة التنافسية الدولية للمنطقة، بهدف إيجاد فرص العمل. وبالاعتماد على الإطار العربي للقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد الذي اعتمدته القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المعقودة في بيروت في ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تقدم الإسكوا الدعم إلى جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها لتنفيذ مجالات العمل الرئيسية للإطار.

٢٢-٢٥ واستنادا إلى توافق بيروت بشأن تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية، المعتمَد في عام ٢٠١٨ واستراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة، ستقدم الإسكوا الدعم إلى الدول الأعضاء فيها في مجال تسخير التكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة. وستستند في عملها لتحقيق هذا الهدف إلى المشورة بشأن بناء النظم الإيكولوجية المتعلقة بالتنمية والنقل لأغراض التكنولوجيا والابتكار.

٢٢-٢٦ وقد أسفرت حدة النزاعات في بعض البلدان العربية وطول أمدها عن معاناة إنسانية كبيرة وتضرر في البنى التحتية والخدمات. وأدت النزاعات في المنطقة إلى نزوحٍ أثّر على أكثر من ١٦ مليون شخص، يمثلون ثلث النازحين في العالم، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وليبيا واليمن. ويواصل الأردن ولبنان استضافة أكبر عدد من اللاجئين نسبة للفرد الواحد في العالم.

٢٢-٢٧ وفي عام ٢٠٢٠، ستدعم الإسكوا هذا الخروج الحديث العهد من النزاع وستعزز التحول نحو التفكير في التنمية والإجراءات التي تلتزم بالمبادئ الأساسية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وستعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء على تعزيز قدرة المؤسسات العامة على تعزيز السلام المستدام ودرء النزاعات وتقديم الخدمات العامة على نحو يتسم بالمساءلة من أجل التصدي لمخاطر تجدد النزاع أو اندلاعه. وستعمل الإسكوا أيضا على تطوير قدرات المؤسسات الفلسطينية في مجال صياغة استراتيجيات وسياسات إنمائية على الرغم من الاحتلال.

٢٢-٢٨ وتمشيا مع التحديات المتعددة الأوجه التي تشهدها المنطقة، سيركز برنامج عمل الإسكوا بشكل متزايد على المنجزات المستهدفة الشاملة لعدة قطاعات، وبالتالي ستستفيد الإسكوا من ميزتها النسبية بوصفها مؤسسة متعددة التخصصات تابعة للأمم المتحدة في المنطقة. وستركز الإسكوا أيضا بشكل متزايد على ولايتها الشاملة للمنطقة والعابرة للحدود.

٢٢-٢٩ وستقوم الإسكوا عن طريق الاستفادة من ولايتها المتعددة الاختصاصات باستخدام أدوارها الثلاثة كمجمع فكر ومستشار وصوت للمنطقة من أجل تعزيز معارف ومهارات ومواقف وسلوك الجهات المعنية بوضع السياسات العامة بهدف إحداث تغيير في الشروط والسياسات والهياكل التنظيمية. وستقدم الإسكوا إلى الدول الأعضاء فيها المشورة المتكاملة في مجال السياسات من خلال توصيات سياساتية مصممة تبعا لكل حالة. وستقوم أيضا باستكشاف دور البعد الإقليمي للتنمية في منع تجدد النزاع من أجل كفالة عدم حرمان أي شريحة من السكان من التقدم الاقتصادي والسياسي وجعل توفير الرعاية الاجتماعية للجميع في صميم جميع القرارات الحكومية المتعلقة بالسياسات.

٢٢-٣٠ وستسعى الإسكوا إلى توسيع نطاق ريادتها الفكرية في المنطقة العربية من خلال الاسترشاد في بحوثها بأحدث النتائج التي توصلت إليها منافذ البحوث المبتكرة في جميع أنحاء العالم وتركيز منجزاتها المستهدفة في مجال البحوث على التحديات والأولويات في المنطقة. وستسعى إلى تعزيز أنشطة نشرها وتعميمها لكفالة أن تكون المعارف التي تقوم بإنشائها موجهة نحو الجمهور المستهدَف وقادرة على الوصول إليه. وسيتم تصميم التدخلات الخاصة من أجل استهداف أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالنزاعات.

٢٢-٣١ ومع تحول الأولويات في المنطقة، ستقوم الإسكوا، إلى جانب شركاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بدعم الدول الأعضاء في استكشاف مسار يكفل اتسام النمو الاقتصادي بالإنصاف وتقاسم الجميع لمنافعه.

٢٢-٣٢ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن يُوفر المشهدُ الإنمائي الوطني مناخا مؤاتيا للإسكوا لإسداء المشورة المتكاملة في مجال السياسات وتقديم الدعم المعياري وبناء القدرات التقنية بشأن الأولويات الإقليمية؛

(ب) أن تواصل الدول الأعضاء العملَ معا من خلال المنصات القائمة على الصعيدين الأقاليمي والمشترك بين الوزارات؛

(ج) أن تتآزر الوزارات التنفيذية في الدول الأعضاء بشأن المسائل الاستراتيجية الرئيسية، وتتعاون في عملية مؤسسية، وتشترك مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة المعنية بالتنمية بشأن المجالات السياساتية الرئيسية.

٢٢-٣٣ وتراعي الإسكوا المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونواتجها، حسب الاقتضاء، من خلال التنفيذ الصارم لخطة العمل المعتمَدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وجميع المنجزات المستهدفة المتعلقة بالبرنامج الفرعي ٦ موجهة نحو دعم الدول الأعضاء في تحقيق العدل بين الجنسين لجميع النساء والفتيات في المنطقة العربية، وسيدعم البرنامج الفرعي ٥ هذه الجهود من خلال تعزيز إنتاج ونشر البيانات المصنفة حسب الجنس. وستكفل الإسكوا مراعاة جميع منجزاتها المستهدفة للاعتبارات الجنسانية وستأخذ في الاعتبار احتياجات الرجال والنساء على حد سواء. وفي عام ٢٠٢٠، سيسهم أكثر من ٥٠ في المائة من المنجزات المستهدفة للإسكوا بشكل كبير في الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

٢٢-٣٤ وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تمثل جامعة الدول العربية شريكا حكوميا دوليا استراتيجيا للإسكوا في مجال تعزيز التنمية المستدامة بين الدول الأعضاء. وتقيم الإسكوا تعاونا وثيقا مع جامعة الدول العربية بشأن عدد من القضايا، بما في ذلك التجارة والفقر المتعدد الأبعاد والهجرة والنقل. وكمثال على التعاون، تسدي الإسكوا المشورة للعمليات الحكومية الدولية التي تتم تحت رعاية جامعة الدول العربية من خلال تقديم المشورة الفنية بشأن قابلية التأثر بتغير المناخ، وموارد المياه العابرة الحدود، وخيارات الطاقة المتجددة، والاستدامة البيئية. وقد أفضى ذلك إلى مبادرات مشتركة، بما في ذلك إنشاء مركز إقليمي للمعارف المتعلقة بتغير المناخ، وإنشاء المنتدى العربي للتوقعات المناخية، واعتماد إطار رصد موحد لرصد الأمن الغذائي في المنطقة. وإلى جانب جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، ستشارك الإسكوا في رئاسة الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية وستشارك في العمليات الاستشارية الإقليمية، بما في ذلك عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة وشؤون اللاجئين وفي حوار أبو ظبي، من أجل الوفاء بالالتزام الجماعي بتحسين التعاون الإقليمي بشأن الهجرة الدولية.

٢٢-٣٥ وتتعاون الإسكوا أيضا مع جامعة الدول العربية من أجل تيسير التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية وتوسيع نطاقها لتشمل تجارة السلع وحركة رؤوس الأموال. وفي الوقت نفسه، تعمل الإسكوا عن كثب مع جامعة الدول العربية واللجان التقنية المتخصصة بشأن المفاوضات المتعلقة بالاتحاد الجمركي العربي. ومن المتوقّع تكثيف هذا التعاون في السنوات المقبلة، عندما ستثير إدارة الاتفاقات التجارية المتداخلة في المنطقة تحديات حقيقية تعرقل تشجيع التجارة والتنويع الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، ونظرا إلى دور التجارة بوصفها محركا رئيسيا للاستثمار والنمو الاقتصادي، سيولَى اهتمام خاص لتحليل تأثير النظم التجارية على التنمية المستدامة، وذلك ليس فقط على التصدير والنمو الاقتصادي، وإنما أيضا على الفقر والطاقة واستخدامات المياه وغازات الدفيئة، من بين أمور أخرى. وإلى جانب جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، ستشارك الإسكوا في رئاسة الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية وستشارك في العمليات الاستشارية الإقليمية، بما في ذلك عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة وشؤون اللاجئين وفي حوار أبو ظبي، من أجل الوفاء بالالتزام الجماعي بتحسين التعاون الإقليمي بشأن الهجرة الدولية.

٢٢-٣٦ والبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية هما أيضا شريكان طبيعيان للإسكوا. وتعمل الإسكوا عن كثب مع البنك الدولي لمواءمة إحصاءات الأسعار في المنطقة بأسرها وقد أنشأت مبادرة إقليمية جديدة بشأن النقل المتعدد الوسائط وإطارا لتتبع تنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، في شراكة مع البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية. وقامت الإسكوا بتكييف النهج الذي تتبعه في إشراك الجهات المتعددة صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وإنشاء منصات إقليمية فريدة يمكن من خلالها لممثلي الحكومات، و البرلمانيين، وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص تبادل أفضل الممارسات وتحديد الحلول المبتكرة.

٢٢-٣٧ وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تتعاون الإسكوا أيضا عن كثب وبشكل مستمر مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن سياسة المنافسة وحماية المستهلك والتجارة في القيمة المضافة والتدابير غير الجمركية؛ ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الهجرة والسكان والإعاقة؛ ومع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن المسائل الجنسانية؛ ومع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التجارة والاقتصاد العام؛ ومع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن النقل والسلامة على الطرق؛ ومع الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن تكنولوجيا المعلومات؛ ومع منظمة الجمارك العالمية ومركز التجارة الدولية بشأن قواعد المنشأ والمعونة من أجل التجارة في المنطقة العربية؛ ومع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن المساواة والتخطيط الوطني؛ ومع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بشأن التخطيط الحضري المستدام؛ ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومكتب تنسيق

الشؤون الإنسانية بشأن البحوث المتعلقة بالنزاعات؛ ومع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن قضايا اللاجئين؛ ومع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن متابعة خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأعمال التحضيرية الإقليمية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، من جملة عدد من الشراكات المنتظمة القائمة حاليا. وتستفيد الإسكوا أيضا بشكل كامل من بيان التعاون بين اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتعزيز عملها على المستوى الإقليمي وتنسيقها مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة.

٢٢-٣٨ وقد أصبح المنتدى العربي السنوي للتنمية المستدامة، الذي ينظمه ما يقرب من ٢٠ وكالة تابعة للأمم المتحدة وتتولى قيادته الإسكوا، التجمع الأكثر شمولاً في المنطقة للجهات العاملة في مجال التنمية المستدامة والجهات الداعية لتحقيقها، وقد سبقه عقد اجتماعات تحضيرية عززت التشاور مع طائفة أوسع من الجهات صاحبة المصلحة. وفي عام ٢٠٢٠، ستعمل الإسكوا على توفير مزيد من الفرص لإقامة الشراكات والتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل سد الثغرة في التنفيذ في مجال المعارف ومساعدة الدول الأعضاء على الوصول إلى فرص الابتكار والتمويل.

٢٢-٣٩ وفي عام ٢٠١٨، اقترحت الإسكوا إنشاء فريق معني بتمويل التنمية خلال الاجتماع السنوي لآلية التنسيق الإقليمي للدول العربية. وعلى المستوى الثنائي، قامت الإسكوا بتصميم وتنفيذ خطط عمل ملموسة للأنشطة المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي عام ٢٠٢٠، ستعقد الإسكوا اجتماعات مشتركة للآلية والمكتب الإقليمي وستواصل تولي زمام المبادرة بشأن المسائل المواضيعية الرئيسية من خلال الأفرقة العاملة الإقليمية ذات الصلة.

أنشطة التقييم

٢٢-٤٠ وجّهت التقييماتُ والتقييمات الذاتية التالية المنجزة في عام ٢٠١٨ الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠:

(أ) استعراض وحدة التفتيش المشتركة بشأن تعزيز استيعاب البحوث المتعلقة بالسياسة العامة لخدمة خطة عام ٢٠٣٠ (ألف-٤٣٥)؛

(ب) إنجاز التقييم الذاتي للبرنامج الفرعي ١، الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة، والبرنامج الفرعي ٣، التنمية والتكامل الاقتصاديان، في عام ٢٠١٨.

٢٢-٤١ وقد أخذت نتائج التقييم الذاتي المشار إليها في الفقرة ٢٢-٣٩ (ب) أعلاه بعين الاعتبار في الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ في إطار البرنامج الفرعي ١. وسيضع البرنامج الفرعي نظرية للتغيير من أجل تفعيل رؤيته الطويلة الأجل، وتعزيز نظامه للرصد القائم على النتائج، وإجراء مشاورات أكثر تواترا على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في مسألة تحديد مجالات تركيزه الرئيسية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان على نحو أكثر انتظاما في جميع مداخلاته.

٢٢-٤٢ وقد أخذت بعين الاعتبار أيضا نتائج التقييم الذاتي المشار إليها في الفقرة ٢٢-٣٩ (ب) أعلاه في الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ في إطار البرنامج الفرعي ٣. وسيبلور البرنامج الفرعي رؤيةً للأثر الطويل الأجل؛ ويضع وينفذ استراتيجية شاملة للمشاركة والدعوة، بهدف تعزيز قدرتها على التأثير في الحوارات بشأن السياسات في المنطقة الإقليمية؛ وينشئ نظام رصد قائما على النتائج من أجل تحسين تقييم المساهمات المقدمة إلى تغيير السياسات؛ وتعميم المنظور الجنساني في منتجاته ومشاريعه المعرفية.

٢٢-٤٣ ومن المقرر إجراء تقييم الذاتي التالي في عام ٢٠٢٠: التقييم الذاتي للبرنامج الفرعي ٤.

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨

برنامج العمل

البرنامج الفرعي ١
الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

١ – الهدف

٢٢-٤٤ يتمثل الهدف، الذي يساهم فيه هذا البرنامج الفرعي، في تحقيق أمن المياه والطاقة والغذاء، وإجراءات مدروسة متعلقة بتغير المناخ.

٢ – المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٢-٤٥ يتسق هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)؛ والهدف ٢ (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة)؛ والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات)؛ والهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة)؛ والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)؛ والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)؛ والهدف ١١ (جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)؛ والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)؛ والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره)؛ والهدف ١٥ (حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

إضفاء الطابع المؤسسي على الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ في المنطقة العربية

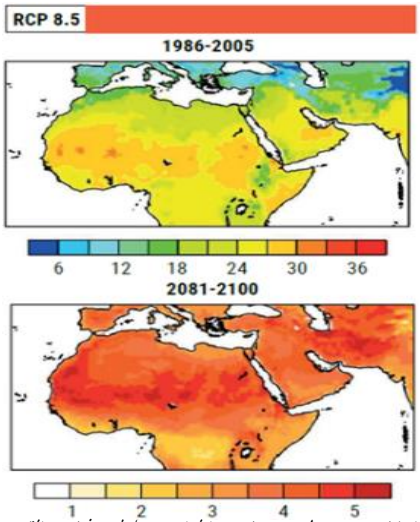

ارتفاع متوسط درجات الحرارة بحلول نهاية القرن (٢٠٨١-٢١٠٠) مقارنة بالفترة المرجعية (١٩٨٦-٢٠٠٥) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المصدر: المبادرة الإقليمية لتقييم تأثير تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية

أعربت الدول العربية بشكل جماعي لأول مرة عن التزامها، في عام ٢٠٠٧، بمعالجة تحديات تغير المناخ عندما اعتمد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الإعلانَ الوزاري العربي المتعلق بتغير المناخ.

وبدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، أقرت البلدان العربية في وقت لاحق المبادرة الإقليمية لتقييم تأثير تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، التي قامت منذ ذلك الحين ببناء قدرات الدول العربية على تقييم تأثير تغير المناخ على قابلية الضعف الاجتماعي والاقتصادي للناس والقطاعات القائمة على المياه، بما في ذلك الزراعة والنظم الإيكولوجية والمدن. وأدى ذلك إلى إصدار *تقرير تقييم تغير المناخ العربي* الأول في عام ٢٠١٧، تحت رعاية المجلس الوزاري العربي للمياه.

وبالترادف مع ذلك يقوم البرنامج الفرعي، منذ عام ٢٠١٤، ببناء قدرات البلدان العربية في مفاوضات تغير المناخ من خلال عقد مناسبتين رئيسيتين لبناء القدرات سنويًا، يتعلم فيهما المسؤولون الشباب من مفاوضين متمرسين بشؤون المناخ، وتُستخدم النتائج العلمية لإثراء أولويات السياسات وتمويل أنشطة التأهب لتغير المناخ. وقد عزا مشاركون في حلقات العمل من العراق والسودان إلى هذا التدريب قدرتهم على الحصول على تمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ من الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف.

وفي عام ٢٠١٨، واستجابةً لطلبات رسمية من بلدان عربية وقرارات اعتمدتها في اجتماعها المعقود في القاهرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وفي مدينة الكويت في أيار/مايو ٢٠١٨، واصل البرنامج الفرعي بناء قدرات الدول العربية من خلال توفير التدريب والمساعدة التقنية من خلال حلقات عمل عُقدت لموظفين مصريين مسؤولين عن موارد المياه (القاهرة، ١١ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨)، وواضعي سياسات كويتيين (مدينة الكويت، نيسان/أبريل ٢٠١٨)، وموظفين لبنانيين مسؤولين في مجال الزراعة (بيروت، ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)، ومسؤولين عراقيين (بيروت، ١٨ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨) بشأن استخدام أدوات ونواتج المبادرة الإقليمية في إجراء تقييمات للفيضانات المفاجئة، والإنتاجية الزراعية، ومخاطر الكوارث. وقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم للمنتدى العربي للتوقعات المناخية في إصدار توقعاته الموسمية الثانية والثالثة في شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد البرنامج خمس دول أعضاء في الإسكوا في إعداد ١٢ مشروعاً استثمارياً في مجال الطاقة المتجددة بغرض تمويلها.

النتيجة والأدلة

وقد ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في التعبير الجماعي عن التزام الدول العربية بالتصدي لتحديات تغير المناخ.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة إنشاء مركز عربي لسياسات تغيّر المناخ من خلال قرار اعتمده المجلس الوزاري للإسكوا (القرار ٣٢٩ (د-٣٠))، يشدد على الالتزام الجماعي للدول الأعضاء بتعزيز قدراتها على العمل المناخي، ويسلم بالدور الهام الذي تضطلع به الإسكوا في دعم هذه الجهود. وقد نُفذ أربعة عشر نشاطا تحت رعاية المركز منذ إنشائه في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٢-٤٦ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨ والمتمثلة في زيادة مشاركة الدول الأعضاء في العمليات الإقليمية ودون الإقليمية دعما للاتفاقات والاستراتيجيات والمعايير المتعلقة بالمياه والطاقة والغذاء والبيئة، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من ازدياد عدد المبادرات المشتركة والقرارات الحكومية الدولية (من ٢٠ إلى ٢٣) المعتمدة بهدف تعزيز التعاون الإقليمي بشأن استدامة الموارد الطبيعية. وقد تجلى ذلك في الاعتماد الرسمي لثلاث وثائق ختامية بشأن المياه والطاقة والمسائل ذات الصلة بالبيئة تم إعدادها من خلال عمليات حكومية تشاورية إقليمية وحكومية دولية أفضت إلى مواقف وأولويات إقليمية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥. وأقر هذه الوثائق الختامية المنتدى العربي للتنمية المستدامة والمجالس الوزارية العربية.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الكفاءة في استخدام الطاقة في قطاع البناء

لقد ازداد استهلاك الطاقة في المنطقة العربية بأكثر من الضعف منذ عام ١٩٩٠. ومع ذلك، فإن المنطقة هي الوحيدة في العالم التي لم تشهد أي انخفاض في كثافة الطاقة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. وشكَّل قطاع البناء أكثر من ٦٠ في المائة من إجمالي الاستهلاك السنوي للكهرباء، الذي يمثل القطاع المحلي حوالي ٧٠ في المائة منه. وقدرت دراسة حديثة الوفورات المحتملة من كفاءة استخدام الطاقة في المنطقة، بحلول عام ٢٠٢٥، بنسبة ٢١ في المائة من مجموع الإمدادات المتوقعة من الطاقة الأولية. ويمكن تحقيق حوالي ٣٠ في المائة من هذه الوفورات في قطاع البناء.

وفي عام ٢٠١٨، استعرض البرنامج الفرعي حالة استخدام الطاقة في قطاع البناء في المنطقة، وقدم توصيات بشأن وسائل تحسين الاستدامة في مجال الطاقة. وقد تبين أن أهم الوفورات في استهلاك الطاقة يمكن تحقيقها من خلال تنفيذ برنامج إكساء تحديثي مستمر في مجموعة المباني الموجودة من أجل تحسين أداء الطاقة.

التحدي والاستجابة

في إطار تنفيذ برامج كفاءة استخدام الطاقة في معظم البلدان العربية، يتَمثَّل التحدي في دعم الاستجابات السياساتية لمواجهة انخفاض أسعار الطاقة، وعدم وجود آليات تمويل متاحة بسهولة، وتساهل إجراءات التنفيذ، ونقص في عدد الأخصائيين المهرة. وتتمثل إحدى الطرق الفعالة التي يسعى بها البرنامج الفرعي إلى مواجهة هذه التحديات في وضع برامج وسياسات لتنفيذ إجراءات كفاءة في استخدام الطاقة على نحو موسع وفوري ومبسط ومثبت الفعالية مع الدول الأعضاء، والتي يمكن تطبيقها على قطاعات كبيرة جداً من مجموعة المباني الموجودة والأسر المعيشية.

واستجابة لذلك، سيعمل البرنامج الفرعي، في عام ٢٠٢٠، على بناء القدرات في البلدان وإسداء المشورة لها بشأن إنشاء أطر يمكن تنفيذها بسهولة وبسرعة للاضطلاع ببرامج وطنية تُعمِّم تدابير كفاءة استخدام الطاقة التي ثبتت فعاليتها في قطاع البناء. وتستند الخطط الموضوعة إلى نهج شامل يتناول الجوانب التقنية والمالية واللوجستية. وسيتم استهداف ثلاث دول أعضاء من كل منطقة فرعية تابعة للإسكوا في مرحلة أولى باستخدام دراسات تخطيط أعدت في عام ٢٠١٩.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في حدوث تحسن كبير في كفاءة استخدام الطاقة في بلدين عربيين على الأقل من خلال تعزيز برامج كفاءة استخدام الطاقة في مجموعة المباني الموجودة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، تصميم وإعداد خطة تنفيذ واسعة النطاق على المستوى الوطني من قبل دولتين عربيتين على الأقل، استناداً إلى أدوات مالية مبتكرة لتحسين الكفاءة الحرارية و/أو الاستعاضة عن المعدات/الأجهزة القديمة المنخفضة الكفاءة بمعدات/أجهزة ذات كفاءة أعلى في استخدام الطاقة في قطاعات كبيرة من مجموعة المباني الموجودة، باستخدام موارد القطاعين الخاص والعام. ويمكن أن يؤدي تعزيز برامج كفاءة استخدام الطاقة في الرصيد الحالي من المباني في الدول الأعضاء المختارة في الإسكوا إلى وفورات في الطاقة بنسبة حوالي ٩ في المائة، على النحو المبين في الشكل.

وستثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
إعداد الدول الأعضاء استراتيجيات وسياسات كفاءة استخدام الطاقة ملائمة لمجموعة المباني الموجودة في قطاعي السكن والخدمات	اعتماد بلد عضو واحد المعايير الدنيا لأداء الطاقة للأجهزة والمعدات المنزلية الكثيفة الاستهلاك للطاقة	إعداد ما لا يقل عن بلدين من البلدان الأعضاء مخططاً يتيح للمستخدمين النهائيين الوصول إلى الحوافز وأدوات التمويل والمساعدة في التنفيذ من أجل إكساء جدران المباني ببطانة حرارية عازلة و/أو اعتماد معدات/أجهزة أكثر كفاءة في استخدام الطاقة

٢٢-٤٧ يتضمن القرار التالي الصادر عن الجمعية العامة الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: القرار ٦٩/٢٢٥ بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وقد أوكلت الولايات الجديدة التالية إلى البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ بموجب القرارين التاليين: قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٣٨ بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، وقرار الاسكوا ٣٢٩ (د-٣٠) بشأن إنشاء المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ في المنطقة العربية. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات الموكلة إليه، التي توفر الإطار التشريعي للمنجزات المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٢-٤٨ يعرض الجدول ٢٢-١ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت في تحقيق الهدف المذكور أعلاه والتي يُتوقّع أن تسهم فيه، وهي مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢٢-١

البرنامج الفرعي ١: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٣	٣	٦	
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٧٠	٦٤	٦٦	٥٨
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميدانية والتقنية (عدد المشاريع)	-	٧	-	٤
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٢	-	-	٤
المنشورات (عدد المنشورات)	٢	٢	٣	٢
المواد التقنية (عدد المواد)	٥	٣	٧	٤
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والمقررة لعام ٢٠١٨

٢٢-٤٩ يعزى الفرق في بند مشاريع التعاون الميدانية والتقنية إلى عدم الإبلاغ عن المشاريع الميدانية (الخارجة عن الميزانية)، كمبدأ من مبادئ السياسة، في تقرير عام ٢٠١٨، ولأن كراسة المشاريع صيغت في عام ٢٠١٦، في حين لم تكن قد مددت بعدُ فترة بعض المشاريع.

٢٢-٥٠ ويعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى إرجاء مناسبة مقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

٢٢-٥١ ويعزى الفرق في بند المواد التقنية أساساً إلى التأخر في تحرير ونشر تقريرين عن قضايا متعلقة بإدارة الموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة والأمن الغذائي، بسبب حجم العمل الناتج عن اجتماعات حكومية دولية في نهاية عام ٢٠١٨.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

٢٢-٥٢ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى تقديم تقارير إلى لجنة الطاقة ولجنة الموارد المائية في عام ٢٠١٩ بسبب انعقاد دورات اللجان الحكومية الدولية مرة كل سنتين.

٢٢-٥٣ ويعزى الفرق في بند مشاريع التعاون الميدانية والتقنية أساسا إلى تخطيط مشاريع جديدة في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعدم وجود مشاريع من المقرر أن تبدأ في عام ٢٠١٩، بسبب تأمين الموارد اللازمة لتمويل مشروعين جديدين ومشروعين آخرين تم تمديد فترتهما.

٢٢-٥٤ ويعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى حلقتين دراسيتين مقررتين في عام ٢٠٢٠ بسبب نتائج وتوصيات العمل المعياري المضطلع به بشأن تمويل مشاريع الطاقة النظيفة وإدارة الموارد الطبيعية للعمل المناخي.

البرنامج الفرعي ٢
التنمية الاجتماعية

١ - الهدف

٢٢-٥٥ يتمثل الهدف، الذي يسهم فيه هذا البرنامج الفرعي، في تحقيق تنمية اجتماعية منصفة وشاملة وتشاركية في المنطقة العربية، وضمان قيام الدول الأعضاء بتنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٢-٥٦ يتسق هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)؛ والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)؛ والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)؛ والهدف ١١ (جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)؛ والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)؛ والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية

أطفال يلعبون معا. المصدر: Gisela Nau.

يتضاعف أثر التحديات الإنمائية المعقدة والطويلة الأمد في المنطقة العربية، من قبيل محدودية الخدمات الاجتماعية والعمالة الناقصة والنزاع المسلح والتدهور البيئي، بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى وصمة العار التي تلحق بهم حاليا، فإن هذا يفاقم قابليتهم للتضرر وتهميشهم في مجالات رئيسية مثل التعليم. وتتأثر بشكل خاص الفتيات والنساء ذوات الإعاقة، وخاصة في المناطق الريفية. وتبين تحليلات هذا البرنامج الفرعي أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء ذوات الإعاقة في المناطق الريفية، في جميع أنحاء المنطقة الإقليمية، تقل بنسبة تتراوح بين ١٣ و ٦٠ في المائة عن نظيراتها من النساء الريفيات من غير ذوات الإعاقة، وبين ٤٤ و ٦٩ في المائة أقل من معدلاتها بين النساء الحضريات غير ذوات الإعاقة. وتظهر المساوئ في مجالات أخرى من قبيل المواظبة على الدراسة والمشاركة الاقتصادية أنماطاً مماثلة. وعندما تتوفر الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، فإنها تميل إلى عدم الامتثال لمجموعة من المبادئ المكرسة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل الاستقلال الفردي والمشاركة في المجتمع.

وتلتزم الدول العربية التزاما قويا بزيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن ترجمة هذه الالتزامات إلى تحسينات على أرض الواقع تستغرق وقتا بسبب نطاق التهميش والطبيعة المعقدة للإعاقة. وقد دفعت تحليلات البرنامج الفرعي والمساعدة التقنية المستمرة الدولَ الأعضاء إلى مطالبة البرنامج الفرعي بتشكيل وقيادة أول فريق خبراء إقليمي فيما بين الدورات معني بالإعاقة لمواصلة تعزيز التعاون بين الحكومات والتعلم من الأقران وبناء القدرات. ومنذ عام ٢٠١٦، ما فتئ فريق الخبراء يدعم الدول الأعضاء في تحسين عملية تنفيذ الاتفاقية ورصدها من خلال جمع البيانات والإحصاءات المصنفة بشأن الإعاقة، وضبط عمليات تقييم الإعاقة وتحديدها على المستوى الوطني بما يتوافق مع الاتفاقية ومعايير التصنيف الدولية.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، أدى تبادل المعارف والخبرات فيما بين البلدان العربية في فريق الخبراء، في إطار توجيهات البرنامج الفرعي، إلى تغيير ملموس في السياسات. وقد ساعدت القيادة الإقليمية للإسكوا بشأن التنمية الشاملة للإعاقة ممثلي البلدان الأعضاء في فريق الخبراء على منح أولوية أكبر لإدراج مسائل الأشخاص ذوي الإعاقة في سياساتها وبرامجها. ومن خلال فريق الخبراء، أنشأت الإسكوا مجموعة من الممارسين الخبراء الإقليميين بشأن سياسة الإعاقة، الذين يكفلون نقل المعارف وتبادل الممارسات الجيدة فيما بين الدول الأعضاء، سواء بشكل جماعي من خلال فريق الخبراء أو على المستوى الثنائي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، على سبيل المثال، يسرّت الإسكوا إيفاد بعثة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بين العراق والأردن، وفرت المشورة والدعم بشأن التنقيحات الشاملة لقانون الإعاقة الخاص بالعراق، وإعادة صياغة دور لجنة الإعاقة لتصبح بمثابة مستشار مركزي لشؤون السياسات ومنسق للاتفاقية ومراقب لها.

النتيجة والأدلة

وأسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في زيادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة إصدار أو تنفيذ قوانين جديدة شاملة لمسائل الإعاقة في عام ٢٠١٨ تعزز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة من جانب ثلاث دول أعضاء تشارك في فريق الخبراء (الأردن والسودان ومصر). وإذا ما نفذت هذه القوانين بالكامل فإنها يمكن أن تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على المزيد من الاستقلال من خلال الحصول على التعليم والفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس المعني بالإعاقة في العراق من الإسكوا المساعدة في عملية تحديث قانونه، بهدف إعادة صياغة دور المجلس بما يتماشى مع المعايير الدولية المحددة في الاتفاقية، وصياغة سياسة وطنية بشأن الإعاقة.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٢-٥٧ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، والمتمثلة في زيادة تركيز الدول الأعضاء على نهج للعدالة الاجتماعية إزاء التخطيط الإنمائي القائم على المساواة والإنصاف والمشاركة، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتبين من زيادة عدد الدول الأعضاء المشاركة في المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن أولويات التنمية الاجتماعية الرئيسية الوطنية والإقليمية، التي يسرتها الإسكوا، من ١٦ دولة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (خط الأساس) إلى ١٨ دولة في عام ٢٠١٨ (مقابل الهدف ١٧). فعلى سبيل المثال، استهل السودان وتونس مناقشات في عام ٢٠١٨ داخل كياناتهما الحكومية المختلفة، وطلبتا مساعدة الإسكوا في رفع مستوى معارفهما ومهاراتهما في تحليل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وقياسها. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت كل من تونس والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان في مشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين ركزت على المشاركة والشراكات من أجل الحكم الديمقراطي. وأصبحت مواد بناء القدرات التي ينتجها البرنامج الفرعي حول مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين جزءًا من المناهج الوطنية للمشاركة مع المجتمع المدني في العمل بشأن القضايا المتعلقة بالشباب في الأردن وتونس، ومن ثم تحقيق الإنجاز المتوقع.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

نحو سياسات وإجراءات تحمي حقوق المهاجرين وتحسِّن حياتهم

في عام ٢٠١٨، ساهم عمل البرنامج الفرعي في حدوث زيادة ملحوظة في اعتماد الدول الأعضاء في الإسكوا سياسات قائمة على الحقوق وشاملة لأكثر الفئات ضعفا في مجالات من قبيل الإعاقة ومشاركة الشباب والحماية الاجتماعية وحقوق كبار السن والهجرة الدولية. وهذه جميعها مسائل يبني فيها البرنامج الفرعي المعارف، ويقدم دعما فنيا ودعماً في مجال بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني.

وفي مجال الهجرة الدولية على وجه الخصوص، نجح البرنامج الفرعي في تيسير إجراء مشاورات إقليمية وبناء توافق آراء في التحضير للمفاوضات واعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. والاتفاق العالمي، المتجذر في خطة عام ٢٠٣٠، هو اتفاق عالمي للأمم المتحدة لنهج التنمية القائمة على الحقوق تجاه إدارة الهجرة الدولية. وسيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في ترجمة مبادئ وأهداف الاتفاق العالمي إلى سياسات وتدابير ملموسة تحسن حياة المهاجرين وتسهم في تنمية بلدانهم الأصلية والمجتمعات المحلية المضيفة.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي، بعد اعتماد الاتفاق العالمي، في مساعدة الدول الأعضاء على ترجمة تلك المبادئ والأهداف، نظرا إلى استمرار الطابع المجزأ للسياسات والتدابير والإجراءات المتصلة بالهجرة، وانعدام التنسيق بين المؤسسات، ومستوى تنفيذ السياسات القائمة.

واستجابةً لذلك، سيدعم البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ هذا التحول من الالتزامات نحو وضع سياسات قائمة على الأدلة، وسيوفر قاعدة معرفية ومساعدة فنية للحكومات من أجل صياغة السياسات التي تربط إطار الاتفاق العالمي بالتدخلات القطاعية والمشتركة بين القطاعات على الصعيدين الوطني والإقليمي، من أجل مواجهة هذا التحدي واستخدام مبادئ الاتفاق العالمي وأهدافه كإطار توجيهي. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بالبناء على الشراكات والأدوات الاستراتيجية اللازمة لتوجيه الجهود التي تبذلها الحكومة أثناء استحداث سياسات جديدة، وإعادة صياغة سياسات قائمة، وتنفيذ إجراءات رامية إلى ضمان حصول المهاجرين على نحو منصف على الخدمات الاجتماعية، وإدماجهم في المجتمعات المضيفة لهم. وستعمل منصات الحوار الإقليمي على تعزيز التعاون الأقاليمي من خلال معالجة الشواغل المشتركة إزاء قضايا من قبيل التنقل وتكاليف التحويلات المالية ورسوم التوظيف وسهولة نقل الاستحقاقات. وستضطلع الإسكوا بقيادة تنظيم تلك المنتديات الإقليمية، بالإضافة إلى إصدار منتجات معرفية رئيسية، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة الممثلة في مواءمة السياسات والبرامج والإجراءات مع الاتفاق العالمي بشكل كامل.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، عددًا متزايدًا من السياسات والبرامج والإجراءات الوطنية التي سنتها الدول الأعضاء في الإسكوا والتي تتماشى تمامًا مع مبادئ الاتفاق العالمي وأهدافه، كما هو مبين في الشكل، بما في ذلك تنفيذ الاحتياجات الأساسية، وحقوق الإنسان للمهاجرين في بلدان عربية.

وستثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد السياسات والبرامج والإجراءات المطبقة والتي تتوافق تمامًا مع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

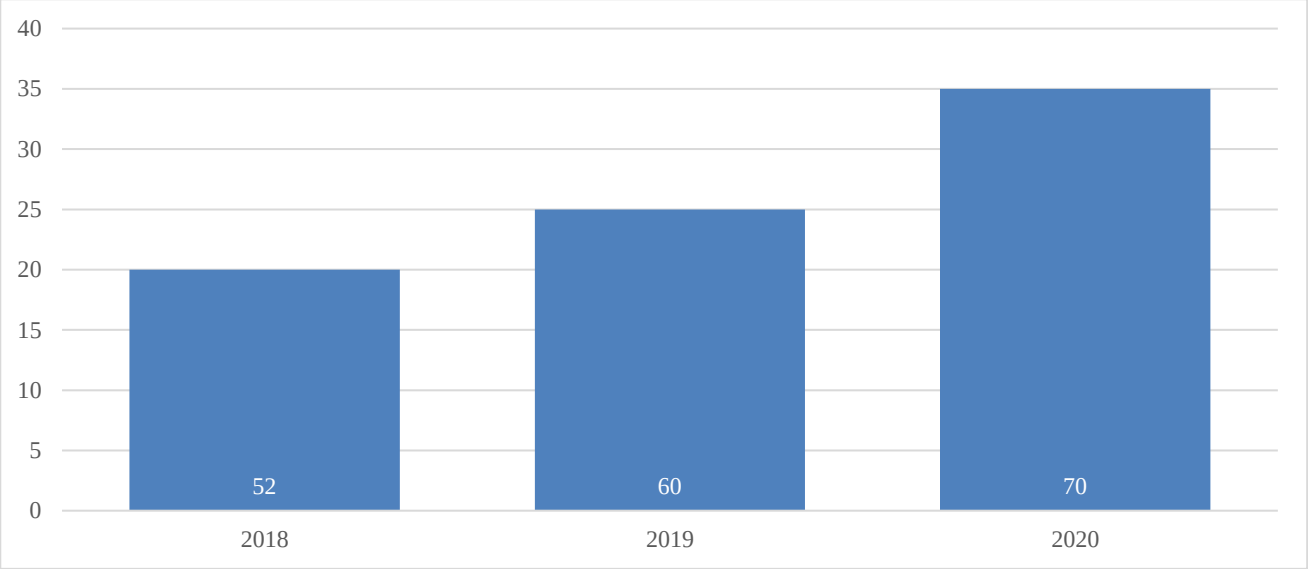

٢٢-٥٨ سيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات الموكلة إليه، التي توفر الإطار التشريعي للمنجزات المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٢-٥٩ يعرض الجدول ٢٢-٢ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت في تحقيق الهدف المذكور أعلاه والتي يُتوقّع أن تسهم فيه، وهي مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢٢-٢

البرنامج الفرعي ٢: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)		١	٣	١
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٣٣	٣٣	٤٥	٤٤
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٢	٢		
المنشورات (عدد المنشورات)		١	٥	١
المواد التقنية (عدد المواد)	٥	٣	١٧	٨
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والمقررة لعام ٢٠١٨

٢٢-٦٠ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى التقرير المتعلق بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بسبب انعقاد دورات اللجان الحكومية الدولية مرة كل سنتين.

٢٢-٦١ ويعزى الفرق في بند المنشورات إلى منشور عن الإعاقة، بسبب طلب محدد لمنشور جديد مصحوبًا بموارد إضافية لتغطية الآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية.

٢٢-٦٢ ويعزى الفرق في بند المواد التقنية أساسا إلى الأوراق التقنية بشأن التنمية الاجتماعية والتقارير بشأن الإعاقة، بسبب دورة السنتين في إنتاج الوثائق التقنية المتعلقة بالبحوث وبإنتاج مواد جديدة لخطة فترة سنتين.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

٢٢-٦٣ يعزى الفرق في بند الوثائق التداولية إلى انخفاض في عدد التقارير الخاصة بالإسكوا، بسبب انعقاد دورات اللجان الحكومية الدولية مرة كل سنتين.

٢٢-٦٤ ويعزى الفرق في بند المنشورات أساسا إلى انخفاض في عدد المنشورات الصادرة، بسبب دورة السنتين في إنتاج الوثائق الفنية المتعلقة بالبحوث وإنتاج مواد جديدة لخطة فترة سنتين.

٢٢-٦٥ ويعزى الفرق في بند المواد التقنية أساسا إلى انخفاض في عدد المنشورات، بسبب دورة السنتين في إنتاج الوثائق التقنية المتعلقة بالبحوث وبإنتاج مواد جديدة لخطة فترة السنتين.

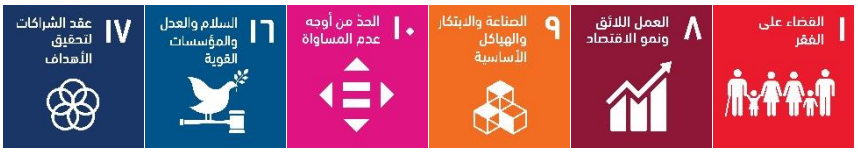

البرنامج الفرعي ٣
التنمية والتكامل الاقتصاديان

١ - الهدف

٢٢-٦٦ يتمثل الهدف، الذي يساهم فيه هذا البرنامج الفرعي، في تحقيق مستوى معيشي أساسي لجميع شعوب المنطقة الاقليمية من خلال التنمية الاقتصادية المطردة والمتكاملة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٢-٦٧ يتسق هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)؛ والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)؛ والهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)؛ والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)؛ والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)؛ والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

الفقر المتعدد الأبعاد: المضي نحو سياسات حسّنت حياة الأشخاص المعوزين

الفقرُ منتشرٌ في المنطقة. إذ تقدر الإحصاءات الرسمية أن ما لا يزيد عن ٧ في المائة من السكان في المنطقة العربية يعيشون دون خط الفقر، حسب المقياس النقدي الدولي، البالغ ١,٩٠ دولار في اليوم. ومع ذلك، فإن الاكتفاء بالتركيز على خط الفقر حسب المقياس النقدي ينطوي على إمكانية التقليل من عدد السكان الذين يعيشون في فقر. وقد يفرز هذا، بدوره، سياسات لا تتصدى بشكل كاف لهذا التحدي الهام، الذي يعد في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويمثل مصدر قلق رئيسي لمعظم صناع القرار العرب.

وبغية مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التحدي بصورة أشمل وبما يتماشى مع مبادئ الإنصاف وعدم ترك أي أحد خلف الركب، الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بدأ البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٥ في الترويج لمقياس فقر متعدد الأبعاد. وبالتعاون مع عدة شركاء، بما في ذلك جامعة الدول العربية ومبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية واليونيسف، وضع البرنامج الفرعي *دليل فقر متعدد الأبعاد* مكيَّف ليتلاءم مع المنطقة العربية، وأصدر، في عام ٢٠١٧، أول تقرير عربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، والذي أُطلق أثناء مناسبة جانبية للجمعية العامة.

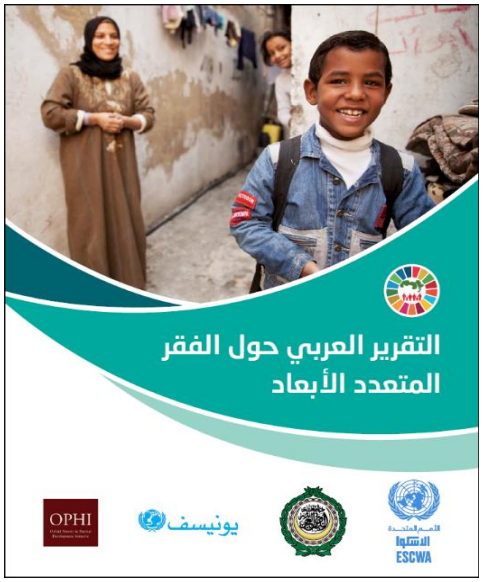

الشكل ٢٢-٤: التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد (٢٠١٧). المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

وقد عُرضت نتائج التقرير والدليل على أكثر من ٢٥٠ من المسؤولين الوطنيين والخبراء الإقليميين والعالميين ونوقشت معهم، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة اهتمام العديد من الدول الأعضاء باستكشاف أثر تحليل الفقر المتعدد الأبعاد على عملية صنع السياسات فيها. وقد اعتبر رئيس مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب أن التقرير يمثل نقطة تحول بالنسبة للفكر الإقليمي والإجراءات السياساتية بشأن الفقر المتعدد الأبعاد.

واضطلع البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨، بناء على العمل الذي قام به في السنوات السابقة، ببناء قدرات ما يقرب من ٥٠ مسؤولا من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالفقر المتعدد الأبعاد، وذلك بهدف تشجيع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الإقليمية والوطنية القائمة على الأدلة للتصدي للفقر. وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، ساهم البرنامج الفرعي أيضا في عام ٢٠١٨، في الاستراتيجية العربية للحد من الفقر التي أعدتها جامعة الدول العربية، بتحليل وإطار استراتيجي إقليميين للحد من الفقر. وقام البرنامج الفرعي أيضا بإعداد وتوزيع موجزات قطرية متعمقة متعددة الأبعاد تخص عشرة بلدان عربية، تُبرز الفوارق على المستوى دون الوطني التي تتطلب وضع سياسات هادفة ومحددة.

النتيجة والأدلة

قد أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي زيادة الالتزام بمعالجة الفقر من منظور متعدد الأبعاد.

وتشمل الأدلة التي تُثبتُ هذه النتيجة اعتمادَ وزراء الشؤون الاجتماعية العرب إطارا استراتيجيا بشأن استراتيجية عربية للحد من الفقر، وذلك خلال دورة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وكان من المقرر أن يقدم المجلسُ الإطارَ الاستراتيجي إلى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، من أجل الموافقة عليه. وفي وقت لاحق، تقدمت سبع دول أعضاء بطلبات أخرى في عام ٢٠١٨ بأن تدعم اللجنةُ الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تنفيذَ استراتيجيات وطنية للفقر المتعدد الأبعاد.

وتُثبت النتيجةُ التي تحققت التقدمَ المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٦٨-٢٢ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨ والمتمثلة في استجابات أكثر فعالية من جانب الدول الأعضاء للحد من الفقر باعتماد وتنفيذ نُهُج متعددة الأبعاد تجاه الفقر، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الزيادةُ في عدد الدول الأعضاء (من صفر إلى ٢٢، وبالتالي تجاوز الهدف) التي توافق على خطة عمل إقليمية للتصدي للفقر المتعدد الأبعاد. وعلى النحو المذكور أعلاه، اعتمدت الدول العربية الأعضاء المنهجية الجديدة بالإجماع. وبالإضافة إلى ذلك، يثبت هذا الاستعدادُ البيّن لبناء القدرات واكتساب المهارات ذات الصلة من أجل تطوير أدوات مصممة على المستوى الوطني لمكافحة الفقر المتعدد الأبعاد، على النحو الموضح أعلاه أيضا.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال تصحيح أوضاع المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية

في عام ٢٠١٦، قدّرت الإسكوا تكلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية بمبلغ ٣,٦ تريليون دولار. وفي ذلك الوقت، لم يأخذ هذا الرقم في الاعتبار التسربات المباشرة وغير المباشرة المرتبطة جزئيا بالتدفقات المالية والمعاملات التجارية النقدية والنفقات ذات الأولوية الأخرى. وفي عام ٢٠١٨، تبين أن تلك التسربات تشكل فرصة ضائعة لتمويل الأهداف، وهو ما تطلب ٢,٧ تريليون دولار من التمويل الإضافي من أجل بلوغها. ولا تزال الفسحة المالية تشكل عائقا يطرح العديد من التحديات أمام الدول العربية التي يتعين عليها بذل جهود كبيرة لتصحيح أوضاع المالية العامة الحكومية وترشيد نظم الإعانة المالية وتعزيز تحصيل الإيرادات. وينجم عن ارتفاع الديون، من جهة، والإيرادات الضريبية الأقل من المثلى المرتبطة بالتهرب من الضرائب وتجنبها، من جهة أخرى، عجزٌ مالي كبير في المنطقة العربية (بلغ

حوالي ٧ في المائة في عام ٢٠١٨). وقد شكّل دعم الدول الأعضاء في تعزيز قدرات تعبئة الموارد المحلية، على النحو المتوخى في خطة عمل أديس أبابا، نقطة تركيز رئيسية بالنسبة للبرنامج الفرعي.

وفي عام ٢٠١٨، أجرى البرنامج الفرعي أول دراسة شاملة لحالة تمويل التنمية في المنطقة العربية وحدد الإصلاحات الضريبية ذات الأولوية الضرورية للحد من التدفقات المالية غير المشروعة. وقد نظم أيضا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، المؤتمر الأول لتمويل التنمية. وبالترادف، أجرى البرنامج الفرعي تحليلا للسياسات المالية في المنطقة وشدد على ضرورة أن تأخذ خيارات السياسة المالية في الاعتبار مسألةَ وضع قواعد مالية للحفاظ على إنفاق اجتماعي كاف لتسريع وتيرة التقدم فيما يخص الأهداف وتحقيق الاستدامة المالية. وعقب إصدار هذه التحليلات، تلقى البرنامج الفرعي طلبات للحصول على المساعدة التقنية من عدة دول أعضاء. وقد نُظمت حلقة عمل وطنية لفائدة البحرين بشأن تمويل التنمية من أجل حماية وعائها الضريبي من التآكل بسبب التهرب من دفع الضريبة وتجنبها. وعقب ذلك رُفعت البحرين من قائمة الولايات الضريبية غير المتعاونة. وعلاوة على ذلك، طلبت الأردن وتونس والكويت المساعدة في تطوير آلية لرصد الإنفاق الاجتماعي والدعمَ لإصلاح سياسات المالية الكلية. وقدم البرنامج الفرعي أيضاً الدعم لتونس في إعادة تصميم نظامها المتعلق بضريبة الدخل الشخصي من أجل ضمان زيادة الإيرادات، مع الحد من عدم المساواة بعد اقتطاع الضريبة، مقيسة بمعامل عدم المساواة ''مؤشر جيني''، وطوّر قدرات مسؤولين حكوميين ودرّبهم على استخدام نموذج اقتصادي للنهوض بإصلاح نظام التقاعد.

التحدي والاستجابة

في الوقت الذي يبدو فيه أن المواطنين في المنطقة يطالبون بعقد اجتماعي جديد متجذر في الإنصاف والعدالة، وتتعرض فيه الميزانيات العامة لضغوط بسبب ارتفاع مستويات أرصدة الديون و خدمات الديون، يتمثل التحدي في دعم الدول الأعضاء لكي تضمن أن تُوجَّهَ إصلاحاتُ تعبئة الموارد المحلية وإدارة النفقات، النفقات العامة بفعالية نحو أولويات التنمية الاجتماعية، مع الحفاظ على الاستدامة المالية والقدرة على تحمل الدين.

واستجابة لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي، استشرافا لعام ٢٠٢٠، بمتابعة خرائط الطريق الإقليمية المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مسترشدا بأولويات العمل الواردة في توافق بيروت بشأن تمويل التنمية، وهو موقف عربي لأصحاب مصلحة متعددين بشأن تمويل التنمية اعتمده المؤتمر الأول المعني بتمويل التنمية المستدامة، الذي نظمته الإسكوا في عام ٢٠١٨. وسيقوم البرنامج الفرعي بتقييم الهياكل الضريبية للدول الأعضاء وإصدار توصيات بالإصلاحات اللازمة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، مع مراعاة النهوض بالمساواة والتقدم في فرض الضرائب. وبالإضافة إلى ذلك، سيضع البرنامج الفرعي إطارا لرصد النفقات الاجتماعية في الأردن وتونس والكويت، بهدف تحسين كفاءة توزيع الموارد فيما يخص النفقات الاجتماعية، مع مراعاة معوقات الاستدامة المالية. وسيشمل الدعم المقدم للحكومة التونسية أيضاً إعادة تصميم برنامجها المتعلق بنظام الإعانة المالية من خلال تطوير أدوات محاكاة تحليلية لسياسة الاقتصاد الكلي تساعد في تنفيذ الإصلاحات بغية جعل برامج التحويلات العامة أكثر كفاءة باستخدام مبادئ استهداف أفضل.

النتيجة والأدلة

ومن المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي تصحيح أوضاع المالية العامة وتعزيز قدرات تعبئة الموارد المحلية، بهدف تمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك صياغة مقترحات إصلاح مقبولة اجتماعيا تُركز على تقليل العجز المالي وزيادة فهم الروابط داخل خيارات السياسة المالية، وإحراز تقدم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الاستدامة المالية.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، إدراج مقترح لإصلاح نظام الإعانة المالية في القانون المالي الذي تقدمه الحكومة التونسية إلى البرلمان من أجل الموافقة عليه، كما هو موضح في الشكل، ووضع خريطة طريق إقليمية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
طلب تقدمت به دول أعضاء، من بينها تونس، من أجل دعم إصلاح السياسة المالية	وضع مقترحات مقبولة اجتماعيا لإصلاح السياسة المالية ونماذج اقتصادية مقابلة لها	إدراج مقترح لإصلاح نظام الإعانة المالية في القانون المالي المقدّم من الحكومات إلى البرلمان من أجل الموافقة عليه

٢٢-٦٩ تتضمن القرارات التالية الصادرة عن الجمعية العامة الولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي؛ ٧٢/٢٠٢ بشأن التجارة الدولية والتنمية، و ٧٢/٢٠٣ بشأن النظام المالي الدولي والتنمية، و ٧٢/٢٠٤ بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، و ٧٢/٢٠٦ بشأن الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، و ٧٢/٢٠٨ بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، و ٧٢/٢٣٠ بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، و ٧٢/٢٧١ بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم. وقد كُلِّف البرنامج الفرعي، في عام ٢٠١٨، بالولاية الجديدة التالية: قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٣٣٢ (د-٣٠) بشأن تطوير عمل اللجنة التقنية المعنية بقضايا تحرير التجارة الخارجية وعولمة الاقتصاد وتمويل التنمية في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٢-٧٠ يعرض الجدول ٢٢-٣ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت في تحقيق الهدف المذكور أعلاه والتي يُتوقّع أن تسهم فيه، وهي مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢٢-٣

البرنامج الفرعي ٣: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٥	٥	١١	٤
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	١٢	١٢	٤٢	٢٠
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميدانية والتقنية (عدد المشاريع)	١	١	١	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	١	٢	-	-
المنشورات (عدد المنشورات)	١	٢	٤	٢

	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المواد التقنية (عدد المواد)	١٥	١٥	٢٧	٢٩
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم – المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				

٦ – أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والمقررة لعام ٢٠١٨

٢٢-٧١ يعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى حلقة دراسية أكاديمية إضافية بشأن مؤشر الضغط المالي اللبناني، نتيجة لاستراتيجية نشر البرنامج الفرعي ٣.

٢٢-٧٢ ويعزى الفرق في بند المنشورات إلى منشور إضافي عن الجمهورية العربية السورية، نتيجة لاستمرار الشراكات السابقة مع الخطة الوطنية لمستقبل سوريا وجامعة سانت أندروز.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

٢٢-٧٣ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساسا إلى انخفاض عدد الوثائق المقدمة إلى اللجان والهيئات، بسبب انعقاد دورات اللجان الحكومية الدولية مرة كل سنتين.

٢٢-٧٤ ويعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى انخفاض عدد اجتماعات اللجنة التقنية المعنية بقضايا تحرير التجارة الخارجية و عولمة الاقتصاد وتمويل التنمية في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (التركيز على التجارة والتركيز على التمويل) بسبب انعقاد دورات اللجان الحكومية الدولية مرة كل سنتين.

٢٢-٧٥ ويعزى الفرق في بند المنشورات إلى دراسة استقصائية بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية وتقرير عن الفقر المتعدد الأبعاد في العالم العربي، نتيجة لدورة السنتين التي يتناوب عليها نشر المنشورات المتكررة مرةً وغير المتكررة مرةً أخرى.

البرنامج الفرعي ٤
تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي

١ - الهدف

٢٢-٧٦ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو الإسراع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية باستخدام التكنولوجيا والابتكار.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٢-٧٧ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)؛ والهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)؛ والهدف ١١ (جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)؛ والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على المستويات كافةً)؛ والهدف ١٧ (تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

استخدام التكنولوجيا باعتبارها مُسَرِّعاً للتنمية

تم الإقرار بأن ضرورة معالجة الفجوة الرقمية والمعرفية في المنطقة العربية تعد تحديا إنمائيا رئيسيا يعوق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأدت الإمكانات التي يمكن توقعها من استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في مجال النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلى تحفيز العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز النظم الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان العربية والارتقاء بمستواها، لا سيما القطاعات الإنتاجية ذات الصلة، ومنها في المقام الأول إزالة ملوحة الماء في المملكة العربية السعودية، والطاقة الشمسية في الإمارات العربية المتحدة، والخدمات الصحية في قطر، وطاقة الرياح في المغرب، والإنتاج الزراعي في مصر

وقدم البرنامج الفرعي خلال السنوات الأخيرة وفي عام ٢٠١٨، الدعم إلى البلدان العربية في تحديد وتبسيط مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار لديها وتحليل الثغرات والازدواجية في التشريعات الوطنية ذات الصلة، وسياسات وبرامج واستراتيجيات الابتكار، والمؤسسات، خاصة

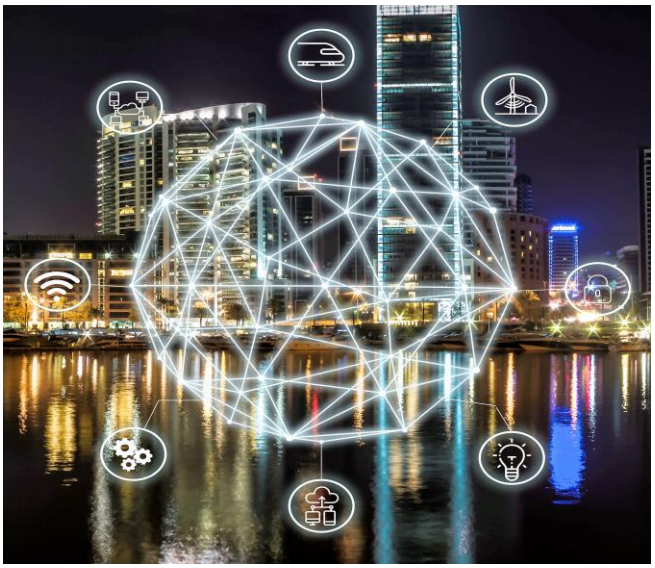

تقوم النظم الوطنية لتطوير التكنولوجيا ونقلها بجمع مراكز التميز المتفرقة ودمجها معا في دورة إنتاج مثمرة. (الصورة): بلقاسم عياشي؛ (رسوم بيانية): VSstudio.

في قطاعات التعليم العالي وحقوق الملكية الفكرية والحوافز المالية المخصصة لأنشطة البحث والتطوير. وفي هذا السياق، تعاون البرنامج الفرعي مع مؤسسات علمية وطنية رائدة في سبع دول أعضاء (تونس والسودان وعُمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا)، بهدف تحفيز تطوير التكنولوجيا ونقلها واستخدامها وتحسين التدابير المتعلقة بالابتكار من أجل زيادة حصة الناتج المحلي الإجمالي لأنشطة البحث والتطوير. وفي هذا الصدد، أجرى البرنامج الفرعي تحليلاً للابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة العربية وشارك النتائج مع الدول الأعضاء بهدف تشجيع الحكومات على تكييف التشريعات واللوائح من أجل النهوض بالابتكار في القطاع الخاص في البلدان العربية. وأخيراً، نظم البرنامج الفرعي، في عام ٢٠١٨، دورة وزارية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول موضوع التكنولوجيا والتنمية والشباب، دُعي إلى المشاركة فيها وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من جميع الدول الأعضاء، إلى جانب مشاركين آخرين من المنطقة العربية.

النتيجة والأدلة

قد ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي التزام أكبر من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لخططها واستراتيجياتها للتنمية الوطنية من أجل تسريع عجلة التنمية في المنطقة.

وتشمل الأدلة التي تُثبتُ هذه النتيجة اعتمادَ البلدان العربية في حزيران/يونيه ٢٠١٨ لتوافق بيروت بشأن تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والذي يطلب فيه إلى الدول الأعضاء استغلال مختلف جوانب التكنولوجيا والابتكار من أجل تسريع وتيرة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتشمل الأدلة أيضا إنشاء مؤسسات وطنية للنهوض بنقل التكنولوجيا في بعض الدول الأعضاء، من بينها المكتب الوطني لنقل التكنولوجيا في المغرب، واعتماد قانون جديد بشأن الحوافز في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في مصر، إلى جانب إعادة صياغة عدد من قوانينها، وتطوير نظامها الوطني للابتكار وإنشاء مرصد للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لقياس تأثيرها على التنمية. وتشمل الأدلة كذلك اعتماد السودان لنظام داخلي لإنشاء حاضنة المقرن التكنولوجية، والتي سيتم إطلاقها رسميا في أوائل عام ٢٠١٩.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدمَ المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٢-٧٨ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، والمتمثلة في تعزيز الأطر المؤسسية الوطنية في مجال تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والابتكار، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الزيادة في عدد السياسات (من ٩ سياسات إلى ١١ سياسة) المنقّحة لتعزيز تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والابتكار. وبالفعل، استعرضت مصر والمغرب أطرهما الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في عام ٢٠١٨ لتعزيز النظم الإيكولوجية للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتبسيطها من أجل زيادة الإنتاجية.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

التنمية الرقمية في المنطقة العربية: عدم ترك أي أحد خلف الركب

يوفر ربط بلايين الأشخاص والأجهزة بالتكنولوجيات الرقمية فرصا جديدة ويُعرِّض الجميع لمخاطر جديدة. وبغية استكشاف آفاق التكنولوجيات الرقمية والتقليل من مخاطرها، تمثل الاستراتيجيات الرقمية عنصرا رئيسيا في السياسات الحكومية. وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة من التكنولوجيات الرقمية وتطبيقاتها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن جميع الدول العربية قد وضعت استراتيجيات رقمية وطنية، إلا أنها بشكل عام منفصلة عن خطة عام ٢٠٣٠، ويختلف التقدم المحرز في تنفيذها من بلد إلى آخر في جميع أنحاء المنطقة.

وفي عام ٢٠١٨، أصدر البرنامج الفرعي دراسة بعنوان ”الآفاق العربية في عام ٢٠٣٠: تسخير التكنولوجيات الرقمية لأغراض التنمية“، تناولت سبعة من مجالات السياسة وفقا لنهج شمولي. وتضم الدراسة مقترحات تحليل منظمةً كما يلي: توضيح السياق من حيث

الأثر على أهداف التنمية المستدامة؛ وحالة الدول العربية؛ وتحديد رؤية أفق عام ٢٠٣٠؛ وتوصيات بتغيير اتجاه السياسة العامة. ومن أجل دعم الدول الأعضاء في ترجمة الرؤية على المستوى الوطني، أطلق البرنامج الفرعي عملية تنمية رقمية متكاملة ومتعددة القطاعات في المنطقة العربية تشمل نشر أداة توصيف وطنية.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في تعزيز الدعم المقدّم إلى الدول الأعضاء من أجل إنشاء هياكل سياساتية ملائمة لاستخدام التكنولوجيات الرقمية لأغراض تحقيق التنمية المستدامة.

واستجابة لذلك، سيقدم البرنامج الفرعي، استشرافا لعام ٢٠٢٠، المشورة التقنية للدول الأعضاء فيما يخص ربط تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية باستراتيجياتها الرقمية الوطنية وإدماجها فيها. وعلاوة على ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم لباقي الدول العربية في تقييمها لمجال التنمية الرقمية لديها. وعلى أساس نتائج التقييم الوطني للثغرات، سيساعد البرنامج الفرعي الدول العربية على إعداد خطط استراتيجية وطنية دينامية للتكنولوجيات الرقمية من أجل تسريع التنمية المستدامة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكفاءة وسرعة من خلال نشر استراتيجيات وطنية بشأن التكنولوجيات الرقمية المرتبطة بالأهداف الوطنية ذات الصلة بخطة عام ٢٠٣٠.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، اعتماد خطط استراتيجية وطنية دينامية للتنمية الرقمية مرتبطة بخطة عام ٢٠٣٠، كما هو مبين في الشكل. وعلى وجه التحديد، من المتوقع أن تقوم ثلاث دول أعضاء على الأقل، بحلول عام ٢٠٢٠، بنشر استراتيجياتها الرقمية الوطنية لتعجيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
اعتمدت الدول الأعضاء عملية التنمية الرقمية متعددة القطاعات في المنطقة العربية	نشرت ١٠ دول أعضاء على الأقل نموذج التنمية الرقمية الوطني من أجل تقييم مجال التنمية الرقمية من حيث الشمول والتمكين	نشرت ثلاث دول أعضاء على الأقل استراتيجيتها الرقمية الوطنية لتعجيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٢٢-٧٩ يتضمن القرار التالي الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٠٠ بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٢-٨٠ يعرض الجدول ٢٢-٤ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت في تحقيق الهدف المذكور أعلاه والتي يُتوقّع أن تسهم فيه، وهي مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢٢-٤

البرنامج الفرعي ٤: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	١	١	١	١
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	١١	١١	٢٣	١٧
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	١	١	٧	١
المواد التقنية (عدد المواد)	١	١	٤	٥
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢٢-٨١ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساسا إلى زيادة في عدد الوثائق في عام ٢٠٢٠، بسبب انعقاد دورات اللجان الحكومية الدولية مرة كل سنتين.

٢٢-٨٢ ويعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى انخفاض عدد الاجتماعات في عام ٢٠٢٠، بسبب انعقاد دورات اللجان الحكومية الدولية مرة كل سنتين.

٢٢-٨٣ ويعزى الفرق في بند المنشورات أساسا إلى انخفاض عدد المنشورات في عام ٢٠٢٠، نتيجة لدورة السنتين في إنتاج الوثائق التقنية المتعلقة بالبحوث وبإنتاج مواد جديدة لخطة فترة سنتين.

البرنامج الفرعي ٥
الإحصاءات الرسمية لصنع السياسات القائم على الأدلة

١ - الهدف

٢٢-٨٤ يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، في تعزيز إحصاءات وطنية لأغراض خطة عام ٢٠٣٠ تستند إلى بيانات ذات صلة وموثوقة وفي الوقت المناسب وقابلة للمقارنة ومتسقة مع المعايير والأساليب والمفاهيم الإحصائية الدولية.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٢-٨٥ يتواءم هذا الهدف، نظرا لنطاقه الواسع، مع جميع أهداف التنمية المستدامة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تحسين قياس التمويل الإسلامي المتنامي في سياق الحسابات القومية

ورقة نقدية مغربية. المصدر: pixabay.com.

يعد تعزيز التمويل المستدام، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، عنصرا حاسما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويؤكد التوسع الهائل في أدوات التمويل الإسلامي على مدى السنوات العشر الماضية على أهميتها كمصدر محتمل لتمويل مبادرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وقد بلغت أصول الصناعة ٢,٤ تريليون دولار في بداية عام ٢٠١٨، تركَّز معظمها في دول الخليج (٤١ في المائة)، وكذلك في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٩ في المائة). ويبرز التمويل الإسلامي في صناعات القطاعات العينية، مثل الزراعة والتصنيع والبناء والخدمات والتجارة، ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي البعيد المدى، كأداة فعالة لتمويل التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أصبحت هذه الأداة أكثر أهمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ وأمام الاحتياجات التمويلية الكبيرة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن شأن عدم أخذ التمويل الإسلامي في الاعتبار بشكل كاف أن يؤدي إلى عدم إلمام واضعي السياسات بتأثير هذا المساهم المتزايد الأهمية في التنمية المستدامة في البيانات والمعلومات المستخدمة في صنع السياسات القائم على الأدلة.

وفي عام ٢٠١٦، أثارت دول أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الحاجة إلى وضع توجيهات منهجية بشأن دمج التمويل الإسلامي في الحسابات القومية. واستجابة لذلك، وبالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قاد البرنامج الفرعي العمل المنهجي بشأن كيفية إدراج هذا الجانب في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الذي يمثل المعيار الدولي لحساب الناتج المحلي الإجمالي. وقد شمل هذا العمل وضع منهجيات منتظمة تخص جداول العرض والاستخدام، وإحصاءات الأسعار، والتجارة الخارجية والمؤسسات المالية الخاصة بالتمويل الإسلامي، والتي جذبت اهتمام الإحصائيين الوطنيين من ١٧ دولة عربية وأفريقية وآسيوية و ٦ منظمات دولية متخصصة، إلى جانب أكاديميين وخبراء مستقلين.

وفي عام ٢٠١٨، وعقب الأحداث الواردة أعلاه، شرع البرنامج الفرعي في تطوير منهجية معدلة بشأن التمويل الإسلامي في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، بما في ذلك تصنيف ١٧ أداة من الأدوات المالية الإسلامية، وتقسيم الشركات المالية الإسلامية حسب القطاعات وطرق حساب ما يقابلها من نواتج ومداخيل. بالإضافة إلى ذلك، وافق خبراء من مكاتب إحصاء وطنية ومن منظمات دولية، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد الدولي ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، على معيار يعكس التمويل الإسلامي في الحسابات القومية وأوصوا بإجراء مزيد من البحوث حول قضايا محددة، مثل نظام التقاعد، لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

النتيجة والأدلة

قد أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة توافر بيانات الحسابات القومية الأساسية لدى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمواءمة مع نظام الحسابات القومية الحالي والمعايير الإحصائية العالمية ذات الصلة.

وتشمل الأدلة التي تُثبتُ هذه النتيجة زيادةَ عدد البلدان (من ١٦ إلى ١٨) التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إطارا متكاملا لجميع إحصاءاتها الاقتصادية.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدمَ المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٢-٨٦ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، والمتمثلة في زيادة توافر الإحصاءات لفائدة صنع السياسات المستندة إلى الأدلة ورصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال تنفيذ المعايير الإحصائية والمبادئ التوجيهية والتوصيات في مجال الإحصاء، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الزيادة في عدد الدول الأعضاء التي تقدّم ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية لمجموعات البيانات الأساسية، من ١٦ إلى ١٨ دولة. وقد تحققت الزيادة في عدد الدول التي اعتمدت كليا معايير دولية لإنتاج البيانات الإحصائية من خلال أنشطة التعاون التقني والمنهجي للإسكوا، التي قدمت التوجيه للمكاتب الإحصائية الوطنية ودعمت التعاون بين بلدان الجنوب، كما هو موضح أعلاه.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

إدخال تكنولوجيات حديثة وبُعد جغرافي مكاني لتعزيز توافر بيانات التعدادات لأغراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

لم تتوفر في المنطقة العربية، في عام ٢٠١٨، سوى ٤٠ في المائة فقط من البيانات اللازمة لقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويعزى ذلك جزئياً إلى المستوى المنخفض لاستخدام مصادر البيانات البديلة ولاستخدام التكنولوجيات الحديثة في جمع البيانات ونشرها.

وتُوفِّر تعدادات السكان والمساكن بيانات أساسية لأغراض التخطيط الإنمائي ويمكن أن تشكل مصدرا بالغ الأهمية للمعلومات لأغراض خطة عام ٢٠٣٠. وتُجمِّع التعدادات مجموعة واسعة من المعلومات الإحصائية، بما في ذلك عدد السكان ونموهم، وتمكن من تصنيف البيانات على نحو مفصل حسب المناطق الجغرافية الصغيرة والمجموعات السكانية والخصائص السكانية المتنوعة مثل الجنس والعمر والتعليم والوضع من حيث الهجرة والقوى العاملة والإعاقة.

وتجري بلدان المنطقة العربية عادة تعداداتها مرة كل عشر سنوات، مستخدمة في ذلك أساليب تقليدية غير تكنولوجية. وقد أحدثت التطورات الأخيرة في التكنولوجيا ومنهجية التعداد مجموعة نهج متنوعة لإجراء التعدادات، تستفيد من الأدوات التكنولوجية الرائدة في جميع مراحل العملية. وهناك العديد من الدوافع لاستخدام التكنولوجيا في إجراء التعداد، بما في ذلك زيادة تغطية التعداد ومعدل الاستجابة، وتحسين جودة البيانات، وتوفير مزيد من المعلومات في الوقت المناسب إلى جانب النشر الرقمي للبيانات.

التحدي والاستجابة

بيد أن التحدي يتمثل في دعم الدول الأعضاء نظرا إلى محدودية خبرة بعض الدول في استخدام التكنولوجيا في إجراء التعداد، إلى جانب محدودية بنيتِها التحتية التكنولوجية، لا سيما الدول التي تمر بحالات نزاع، والتي تدهورت بنيتها التحتية الإحصائية إلى حد بعيد. ومن شأن هذه الدول أن تستفيد من الخبرة المشتركة لبلدان المنطقة التي نجحت في استخدام التكنولوجيات المتقدمة في الحصر التعدادي.

واستجابة لذلك، سيدعم البرنامج، استشرافا لعام ٢٠٢٠، الإعداد لجولة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن، بما في ذلك من خلال مساعدة نظم الإحصاء الوطنية في تصميم الاستبيانات، وتخطيط جمع البيانات، وإجراء استقصاءات ما بعد التعداد، والمصادقة على صحة البيانات ونشرها. وعلاوة على ذلك، سيُعجِّل البرنامج الفرعي، من خلال تسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوتيرة تبادل الخبرات والدروس المستفادة بشأن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجغرافية المكانية الحديثة المعتمدة حاليا في جميع أنحاء المنطقة. وقبل نهاية عام ٢٠٢٠، ستكون جميع الدول الأعضاء في الإسكوا مستعدة لاستخدام الوسائل الإلكترونية لجمع البيانات مباشرة من المجيبين أو من الدفاتر والسجلات الإدارية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة عدد الدول الأعضاء في الإسكوا المستعدة لتحليل الفوارق على المستوى دون الوطني، وربط البيانات الجغرافية المكانية والإحصائية، وذلك بفعالية أكبر من حيث التكلفة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، استعداد ١٦ دولة عربية لإجراء تعدادات السكان والمساكن باستخدام الوسائل الإلكترونية لجمع البيانات، كما هو مبين في الشكل.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد الدول العربية المستعدة لإجراء تعدادات السكان والمساكن

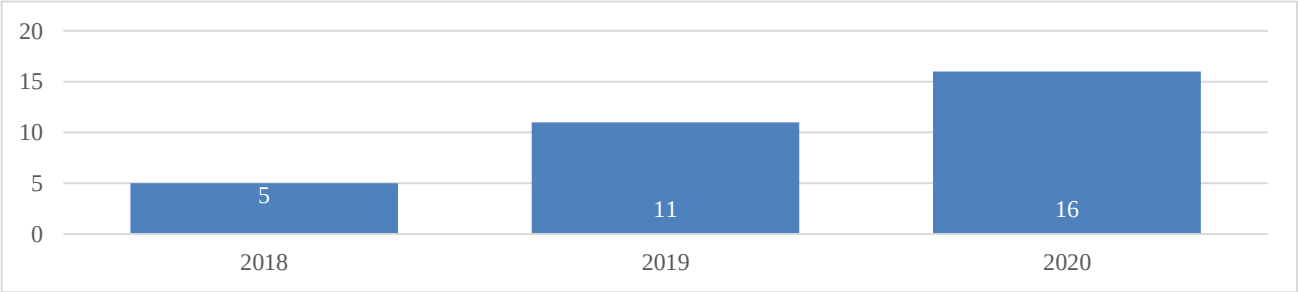

٢٢-٨٧ تتضمن القرارات التالية الصادرة عن الجمعية العامة الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: القرار ٦٨/٢٦١ بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛ والقرار ٦٩/٢٦٦ بشأن وضع إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة؛ والقرار ٧١/٣١٣ بشأن أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٢-٨٨ يعرض الجدول ٢٢-٥ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت في تحقيق الهدف المذكور أعلاه والتي يُتوقّع أن تسهم فيه، وهي مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢٢-٥

البرنامج الفرعي ٥: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٢	١٠	١	٦
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٢٢	٢٢	٢٤	٢٨
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	١	١	١	١
المنشورات (عدد المنشورات)	٣	٣	٣	٦
المواد التقنية (عدد المواد)	٧	٧	٦	١
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
التشاور والمشورة والدعوة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والمقررة في عام ٢٠١٨

٨٩-٢٢ يعزى الفرق في بند الوثائق التداولية إلى زيادة في الوثائق التداولية الفنية المعدة للجنة الإحصائية بسبب طلب اللجنة تقديم تقارير محددة، مثل التقارير المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في الإحصاءات الرسمية، والقضايا الأخلاقية المتصلة بالنُهج الجديدة لجمع البيانات، والبيانات الضخمة، ونظم المعلومات الجغرافية المكانية، وبرامج تنمية القدرات الإحصائية.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٩٠-٢٢ يعزى الفرق في بند الوثائق التداولية أساسا إلى زيادة في عدد الوثائق في عام ٢٠٢٠ بسبب انعقاد دورات اللجنة الإحصائية مرة كل سنتين.

٩١-٢٢ يعزى الفرق في بند المنشورات أساسا إلى زيادة في عدد النشرات الإلكترونية في عام ٢٠٢٠ بسبب دورة السنتين في إنتاج الوثائق التقنية المتعلقة بالبحوث وبإنتاج مواد جديدة لخطة فترة سنتين.

٩٢-٢٢ يعزى الفرق في بند المواد التقنية إلى انخفاض في عدد المواد بسبب التحول نحو إصدار المعلومات إلكترونياً في نظام إدارة البيانات الإحصائية على شبكة الانترنت التابع للإسكوا الذي أُطلق في عام ٢٠١٩.

البرنامج الفرعي ٦
النهوض بالمرأة

١ - الهدف

٢٢-٩٣ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحقيق العدالة بين الجنسين لجميع النساء والفتيات في المنطقة العربية.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٢-٩٤ يتسق هذا الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز في بلوغ هذا الهدف على إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات، والقضاء على جميع أشكال العنف ضدهن، والقضاء على الممارسات الضارة، وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

٢٢-٩٥ ويتسق هذا الهدف أيضا مع الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في الحد من أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وسيساعد التقدم المحرز في بلوغ هذا الهدف على تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، وضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إلغاء القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.

٢٢-٩٦ وعلاوة على ذلك، يتسق هذا الهدف أيضاً مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز في بلوغ هذا الهدف على تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وضمان اتخاذ القرارات على نحو متجاوب مع الاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

٢٢-٩٧ وأخيرا، يتسق هذا الهدف أيضاً مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز في بلوغ الهدف على تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

نهج في القضاء على العنف ضد المرأة في المنطقة العربية يقوم على تقدير التكلفة

تتعرض امرأة واحدة من كل ثلاث نساء في المنطقة العربية لشكل من أشكال العنف. وتؤدي النزاعات الجارية والناشئة، وكذلك الاحتلال، إلى زيادة مخاطر تعرُّض النساء للعنف سواء في المجال الخاص أو العام. ويشكل العنف ضد المرأة انتهاكا لحقوق الإنسان تترتب عليه تكلفة باهظة من حيث الكرامة والاعتبار الشخصي. وللعنف ضد المرأة أيضاً تكلفة اقتصادية كبيرة على الصعيد الأسري والمجتمعي والوطني. ويتيح قياس هذه التكلفة للمجتمع أن يفهم بشكل أفضل مدى الآثار السلبية الناجمة عن العنف ضد المرأة، كما يساعد الحكومات على إجراء الإصلاحات التشريعية والمالية والسياساتية والبرنامجية اللازمة لتقليل الآثار السلبية لهذا الانتهاك لحقوق الإنسان إلى أدنى حدد ممكن.

"إخفاؤه لن يفيد: أبلغوا عن العنف ضد المرأة" (Hiding It Won't Help: Report Violence against Women). المصدر: Kourken Papazian. وحاز شريط الفيديو القصير هذا على المركز الأول لعام ٢٠١٦ في مسابقة الإسكوا الفنية التي نُظِّمت ضمن الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني. وهذا الفيديو متاح على الرابط: https://youtu.be/NPSRzMH_4lw.

ومن أجل التوصل إلى تقدير أفضل لتكلفة العنف ضد المرأة، وضع البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٧ أول نموذج اقتصادي عربي، مع مراعاة خصوصيات المنطقة العربية، ولا سيما من حيث القدرات الإحصائية وتوافر البيانات، وهو ما من شأنه أن يتيح للبلدان العربية تقدير التكاليف على صُعُد العدالة والصحة والخدمات الاجتماعية والتعليم والأعمال، فضلاً عن التكاليف على صعيد الأسرة المعيشية. وأدى إطلاق النموذج ومناقشته في مشاورات إقليمية إلى زيادة اهتمام الدول الأعضاء باستكشاف النموذج واستخدامه على الصعيد الوطني.

وفي عام ٢٠١٨، ترجمَ البرنامجُ الفرعي النموذجَ إلى دليل يتضمّن خطوات مفصلة لقياس تكلفة العنف ضد المرأة. وتحقق ذلك من خلال عملية تشاورية وتضمَّن تسليط الضوء على دراسات حالة من المنطقة الاقليمية إلى جانب أمثلة دولية أخرى، مع التركيز على التحديات الماثلة والدروس المستفادة.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في بلوغ النتيجة التي تحققت، وهي التزام أكبر من جانب الدول الأعضاء في الإسكوا بالتصدي للعنف ضد المرأة وببذل جهود أكبر لتعبئة الموارد المطلوبة لتنفيذ نموذج التكلفة.

وتشمل الأدلةُ التي تثبت هذه النتائج الموارِدَ المالية التي خصصتها حكومة المملكة العربية السعودية، وكذلك حكومة دولة فلسطين، لتنفيذ نموذج التكلفة، والتي أتاحت للمكاتب الإحصائية الوطنية في كلا البلدين توحيد قواها مع الأجهزة النسائية الوطنية وتصميم الاستبيان المعد لإجراء دراسة استقصائية وطنية عن انتشار العنف ضد المرأة، وهي الدراسة التي تضمنت أيضاً التكاليف ذات الصلة المتكبدة على صعيد الأسرة المعيشية.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٢-٩٨ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، والمتمثلة في تمتين الإطارين المؤسسي والقانوني في الدول الأعضاء لتعزيز المساواة بين الجنسين والعدل بين الجنسين، بما في ذلك القضاء على العنف ضد المرأة، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الزيادة في عدد الإصلاحات التشريعية (من ٩ إلى ١١) الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة، وعدم المساواة بين الجنسين، و/أو العنف الموجه ضد المرأة. وعلى سبيل المثال، سنّت دولة فلسطين القانون رقم ٥ لعام ٢٠١٨، الذي ألغى المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات لعام ١٩٦٠ الساري في الضفة الغربية. وكان القانون يُجنِّب المتهمَ بالاغتصاب الملاحقةَ الجنائية ويُجنِّب المدان بالاغتصاب السجن إذا تزوج من الضحية. ويُشكِّل هذا الإصلاح جزءاً من جهد أوسع يرمي إلى إلغاء قوانين مماثلة في الدول الأعضاء وإلى التصدي على نحو أشمل للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية. وعلاوة على ذلك، دخلت تشريعات متعلقة بالعنف ضد المرأة في المغرب وتونس حيز النفاذ في أوائل عام ٢٠١٨، ويسعى كلا البلدين حثيثاً إلى كفالة امتثال أجهزتهما للمعايير الدولية.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الأجهزة النسائية الوطنية: جهات فاعلة من أجل إحداث تغيير

يؤثر النزاع والتشريد بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، فيفاقمان ما هو قائم من قبل من أوجه عدم المساواة بين الجنسين وأوجه الضعف المتصلة بنوع الجنس، الأمر الذي كثيراً ما يفضي إلى زيادة خطر العنف والتهميش وتضاؤل اللجوء إلى آليات العدالة. وفي المنطقة العربية، تعاني ست دول مباشرةً من النزاع أو الاحتلال أو الحالات الانتقالية، بينما تتأثر عدة دول أخرى بآثار ذلك غير المباشرة.

وتعمل الأجهزة النسائية الوطنية على ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حتى في أوقات النزاع والحالات الانتقالية. ومن خلال قيامها بذلك، تسعى إلى فهم الاحتياجات الجنسانية العملية والاستراتيجية للنساء والاستجابة لها، حسبما حددتها كارولين موزير[أ]. وبينما تتعلق الاحتياجات الجنسانية العملية بالبقاء على قيد الحياة (أي أنها احتياجات تحدِّدها النساء في أدوارهن المقبولة اجتماعيا ولا يُقصد منها سوى التصدي لأوجه القصور في الأحوال المعيشية، مثل الإمداد بالمياه والرعاية الصحية والعمالة، التي يجب أن تكفلها الأجهزة النسائية الوطنية)، فإن الاحتياجات الجنسانية الاستراتيجية تتصل بتحدي الوضع المتدني للمرأة في المجتمع. ولذا يجب على الأجهزة النسائية الوطنية أن تطمح أيضاً إلى تحديد الاحتياجات الجنسانية الاستراتيجية للنساء وتنفيذها بهدف التصدي لهياكل القوة التي قد تعرقل العدالة الجنسانية والمساواة. غير أن هذه الأجهزة كثيراً ما تعرقلها محدودية الموارد والقدرات التي تؤثر على قدرتها على الحفاظ على غرضها الرئيسي وتكاملها.

وفي عام ٢٠١٨، درس البرنامج الفرعي مرونة الأجهزة النسائية الوطنية في الأردن وتونس واليمن وكذلك في دولة فلسطين، وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات النساء أثناء النزاع والاحتلال وداخل السياقات الانتقالية. وقد كشف ذلك أن الأجهزة النسائية الوطنية القائمة في بيئات غير مستقرة ليست مزودة بما يكفي من الإمكانيات للاستجابة لاحتياجات النساء والدعوة إلى تلبيتها بسبب ضعف الهياكل الأساسية وعدم كفاية الموارد المالية ومحدودية القدرات اللازمة لتحديد احتياجات النساء وبحثها.

التحدي والاستجابة

يتمثَّل التحدي في دعم الدول الأعضاء، في مجال حماية المرأة، نظرا إلى محدودية عدد خطط العمل الوطنية المتاحة لتوجيه عمل الأجهزة النسائية الوطنية وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي غياب خطط العمل، يتقوض بشدة منع العنف الجنساني وحماية المرأة في المجالين العام والخاص، كما تتقوض مشاركتهن في مبادرات بناء السلام.

(أ) انظر: "Gender planning in the third world: meeting practical and strategic gender needs," *World Development*, vol. 17, No. 11 (November 1989) pp. 1799-1825.

واستجابةً لذلك، سيعتمد البرنامج الفرعي، لعام ٢٠٢٠، نهجا ذا مسارين: (أ) زيادة مرونة الأجهزة النسائية الوطنية التي تتيح لها وضع أطر سياساتية سليمة، مثل خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ و (ب) تعظيم قدرة النساء على إسماع أصواتهن مباشرةً للأجهزة النسائية الوطنية تحديداً لاحتياجاتهن، على النحو المبين في خطط العمل. وسيعمل البرنامج الفرعي مع الأجهزة النسائية الوطنية دعماً لجهودها الرامية إلى التكيف بشكل أفضل إزاء عدم الاستقرار والنزاعات والتطورات السياسية التحويلية. وعلاوة على ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي الأجهزة النسائية الوطنية في الجهود التي تبذلها من أجل إعداد خطط عمل وطنية تستند إلى الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع التركيز بوجه خاص على حماية المرأة من العنف أثناء النزاع، وتعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة، ومنع التطرف المصحوب بالعنف. وبالتزامن مع ذلك، سيتفاعل البرنامج الفرعي أيضا مع اللاجئات من الجمهورية العربية السورية في بلدان مستضيفة مختارة، وكذلك مع النساء من المجتمعات المحلية المضيفة، لمساعدتهن على تحديد احتياجاتهن الجنسانية العملية والاستراتيجية. وسيتم بعد ذلك تشاطر المعارف المكتسبة مع الأجهزة النسائية الوطنية ومع صناع القرار في بلدان اللجوء من أجل الدعوة إلى تحسين مستوى التجاوب الحكومي مع احتياجات النساء العملية وإحداث تأثير في التغيير الجاري على الصعيد الاجتماعي والسياسي والتشريعي، وذلك بغرض تحقيق الاحتياجات الاستراتيجية للنساء.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم هذه المنجزات المستهدفة المقررة في بلوغ النتيجة، وهي زيادة قدرة ومرونة الأجهزة النسائية الوطنية وزيادة انخراط الدول العربية في وضع خطط العمل الوطنية الشاملة لأصوات النساء والمتجاوبة مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، اعتماد دولتين لخطتي عمل وطنيتين شاملتين لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تقومان على المشاركة وشمول الجميع وتدمجان جوانب من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على النحو المبين في الشكل.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
لم تُعتمد أية خطط عمل شاملة تقوم على المشاركة وشمول الجميع	لم تُعتمد أية خطط عمل شاملة تقوم على المشاركة وشمول الجميع	اعتماد خطتي عمل شاملتين تقومان على المشاركة وشمول الجميع

٢٢-٩٩ وتشمل القرارات التالية الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: قرارات الجمعية العامة ١٣٠/٦٦ بشأن المرأة والمشاركة في الحياة السياسية، و ١٣١/٦٦ بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و ٢٨٥/٦٦ بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، و ١٤٤/٦٧ بشأن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، و ١٤٨/٦٧ بشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة؛ وقرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١١ بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، و ١٧/٢٠١٣ بشأن حالة المرأة الفلسطينية والمساعدة المقدمة إليها. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المسندة إليه، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٢-١٠٠ يعرض الجدول ٢٢-٦ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت في تحقيق الهدف المذكور أعلاه والتي يُتوقّع أن تسهم فيه، وهي مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢٢-٦

البرنامج الفرعي ٦: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	١	١		
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٢٢	٣٦	١٤	٣٤
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)				٢
المنشورات (عدد المنشورات)			٥	
المواد التقنية (عدد المواد)	٣	٣	٥	٤
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والمقررة في عام ٢٠١٨

٢٢-١٠١ يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى الخدمات الإضافية المقدمة للمناسبات الجانبية والاجتماعات المعقودة على هامش اجتماعات لجنة وضع المرأة، والاجتماع الحكومي - الدولي السنوي لجامعة الدول العربية بشأن المساواة بين الجنسين، والاجتماع الحكومي - الدولي السنوي لمنظمة المرأة العربية بشأن المساواة بين الجنسين، نتيجة لزيادة الطلب على الوثائق من جانب الدول الأعضاء.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢٢-١٠٢ يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى زيادة في عدد الاجتماعات في عام ٢٠٢٠ بسبب انعقاد دورات اللجان الحكومية الدولية مرة كل سنتين.

٢٢-١٠٣ يعزى الفرق في بند مشاريع التعاون الميدانية والتقنية إلى إدخال مشروعين جديدين في عام ٢٠٢٠، مقارنةً بعدم وجود مشاريع مقررة في عام ٢٠١٩، وذلك بسبب تأكيد الموارد المخصصة للمشروعين.

٢٢-١٠٤ يعزى الفرق في بند المنشورات أساسا إلى الفاصل الزمني بين إنتاج المنشورات/المواد التقنية ونشرها.

البرنامج الفرعي ٧
تخفيف آثار النزاعات والتنمية

١ - الهدف

٢٢-١٠٥ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز قدرات الدول الأعضاء في حالات النزاع أو ما بعد النزاع في مجال منع النزاعات من أجل إيجاد مجتمع أكثر عدالة وإنصافا وشمولا للجميع ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٢-١٠٦ يتسق هذا الهدف مع الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في الحد من أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وسيساعد التقدم المحرز في بلوغ هذا الهدف على تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع وضمان تكافؤ الفرص وخفض أوجه انعدام المساواة في النتائج.

٢٢-١٠٧ ويتسق هذا الهدف أيضا مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز في بلوغ هذا الهدف على الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان؛ وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية المختصة، بوسائل تشمل التعاون الدولي، من أجل بناء القدرة على منع العنف؛ وتعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة وإنفاذها.

٢٢-١٠٨ وعلاوة على ذلك، يتسق هذا الهدف كذلك مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز في بلوغ هذا الهدف على تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

آثار النزاع التي تنتقل من جيل إلى جيل على التنمية البشرية في المنطقة العربية

طفلة يمنية تعاني من سوء التغذية الحاد.

المصدر: UNICEF/UNO57347/Almang.

يتمثل أحد الآثار الأطول أجلا للنزاع، رغم عدم إخضاعها لتقييم كاف، في الضرر الذي يلحقه بالجيل الشاب والإخلال الذي يحدِثه في عملية التنمية. ولهذا الإخلال تأثير شديد على البلدان العربية، خصوصاً في ضوء غلبة الشباب على السكان العرب، حيث يمثل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً عن ثلث السكان. ومن الأهمية بمكان أن يتمكن الشباب، من أجل إعادة بناء بلدانهم، من الاضطلاع بدور أبرز في عمليات الانتقال الوطنية نحو السلام والتعافي. وهذا التمكين تعيقه بشكل كبير الصدمات الناجمة عن الحرب، مثل عدم القدرة على الانتفاع بالتعليم والخدمات الصحية والمشاركة الاجتماعية، وهو الانتفاع الذي من شأنه أن يتيح لهم اكتساب المهارات اللازمة للاضطلاع بمثل ذلك الدور. ومن أجل الفهم الأفضل لهذه الظاهرة وتقييم تأثيرها والتوصية بسياسات علاجية، بدأ البرنامج الفرعي في تحليل أثر النزاع على الأجيال الشابة في البلدان التي تمر بحالة نزاع.

وفي عام ٢٠١٨، حلل البرنامج الفرعي البيانات على المستوى الجزئي لتوثيق آثار التعرّض للنزاع على الأشخاص في مراحل الرضاعة والطفولة المبكرة والطفولة والانتقال إلى مرحلة البلوغ، وأوصى باعتماد سياسات تحول دون ترسيخ أوجه عدم المساواة التي تهدد الطاقة الكامنة للأجيال المقبلة في عدة دول عربية. وتبين النتائج الأولية للتحليل، في جملة أمور، أن انتشار الهزال ونقص الوزن في صفوف الأطفال المواليد حديثاً إلى ٥٩ شهرا قد تضاعف في ليبيا خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٤. وفي حين أن أكثر من ٩٠ في المائة من الأطفال الذين هم في سن المدرسة الابتدائية كانوا ملتحقين بالمدارس في اليمن في عام ٢٠٠٦، فقد بدأ هذا الرقم يتناقص بشكل كبير بحلول عام ٢٠١٣، مع وجود اتجاهات مثيرة للقلق بشأن الفتيات بصورة خاصة. ومن الممكن جداً أن تكون هذه الاتجاهات المثيرة للقلق مقترنة بتصاعد حدة النزاع منذ عام ٢٠١١. وباستخدام النهج نفسه، ينخرط البرنامج الفرعي في نوع غير مسبوق من التحليل لأثر الاحتلال الإسرائيلي على الأسر المعيشية الفلسطينية على مدى فترة خمس سنوات (٢٠١٨-٢٠١٣) باستخدام ثلاث موجات من استقصاءات الأسر المعيشية الاجتماعية - الاقتصادية.

ولإجراء هذه التحليلات، أشرك البرنامج الفرعي أكثر من ٤٠٠ موظف مدني من العراق وليبيا واليمن وكذلك من دولة فلسطين في دعم المؤسسات العامة في التخفيف من أثر النزاع على التنمية البشرية.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتمثلة في زيادة وعي والتزام البلدان العربية بمعالجة الآثار السلبية الطويلة الأجل للنزاعات على التنمية البشرية وبالتالي على الأجيال المقبلة في استراتيجياتها الوطنية للإنعاش.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة التوصيات المقدّمة من الدول الأعضاء في الإسكوا أثناء الاجتماع الخامس للجنة التنفيذية الداعية إلى دعم الدول الأعضاء الراغبة في تنمية قدراتها المؤسسية في مجال التخفيف من آثار النزاعات وعدم الاستقرار وتداعياتها على التنمية،

بما في ذلك من خلال برامج التعمير، وصياغة السياسات، ووضع الأولويات، وتقييم القدرات البشرية والكفاءات الوظيفية التي يمكن أن تساعد على مواجهة التحديات التي تثيرها الظروف الراهنة في المنطقة العربية وعلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٢-١٠٩ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨ والمتمثلة في استجابات أكثر فعالية من جانب الدول الأعضاء من أجل التصدي للأسباب الجذرية ولتأثير النزاع وتخفيف آثاره غير المباشرة، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الزيادة في عدد الدول الأعضاء (من اثنتين إلى أربع) الساعية لتلقي، والمتلقية، لمساعدة تقنية متعلقة بالاستجابة الفعالة لتأثير النزاعات والأزمات، والتصدي لأسبابها الجذرية وتخفيف آثارها غير المباشرة. وعلى سبيل المثال، طلبت ليبيا واليمن عقد منتدى تقني وطني للتصدي للتحديات الإنمائية، بما في ذلك إعادة تأهيل المؤسسات العامة. وطلبت السلطة الفلسطينية بناء القدرات المؤسسية لتعزيز تقديم الخدمات، وطلب العراق مشروعا رائدا لتعافي المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ووضع استراتيجية مشاركة إقليمية للتحديات العابرة للحدود المتصلة بالنزاع.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تقوية المؤسسات من أجل منع النزاعات والتعافي منها

يتفاقم التأثير الطويل الأجل للنزاع على التنمية بفعل ضعف القدرات المؤسسية. وبغرض تعزيز قدرات المؤسسات في الدول الأعضاء المتأثرة بالنزاع، أجرى البرنامج الفرعي مشاورات في عام ٢٠١٨، لا سيما مع العراق وليبيا واليمن، وطرح أداة لتعزيز القطاع العام دعما للتعافي، وتحسين النتائج الإنمائية، والحيلولة دون السقوط مجددا في دوامة النزاع.

وترتَّب على الأداة الجديدة إعداد نماذج مصممة حسب الطلب لبناء القدرات الوطنية استنادا إلى منهجية تقييم متميزة تفيد في تحديد الثغرات المؤسسية الرئيسية في الأولويات الإنمائية المختارة على الصعيد الوطني. وبالتشاور مع ٢٤ موظفا مدنيا من كبار الموظفين في اليمن من ١٦ وزارة و ٢٦ موظفا مدنيا عراقيا من ٤ وزارات وهياكل للحكم المحلي، جرى تكييف منهجية التقييم بما يلائم أولوياتهم الوطنية. وفيما يتعلق باليمن، ركز التقييم على وضع الميزانية المؤسسية والتخطيط الاستراتيجي والتنسيق، وهي المجالات التي اعتُبرت بالغة الأهمية لمرحلة التعافي. وفيما يتعلق بالعراق، ركزت حلقة العمل على تقييم قدرة المؤسسات المحلية في مجال تنفيذ البرامج وعلى التنسيق للاستجابة لتحديات إعادة البناء وإدماج الأشخاص المشردين داخليا في المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

التحدي والاستجابة

تمثَّل التحدي في أن تركيز التقييمات بينما ينصبّ على تحديد الثغرات في الفعالية المؤسسية، فإن ثمة حاجة معترف بها إلى وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج لمعالجة هذه الثغرات.

واستجابةً لذلك، سيحلل البرنامج الفرعي، لعام ٢٠٢٠، البيانات الناجمة عن نتائج تقييم الثغرات التي قدمتها مختلف الوزارات وهيئات الحكم المحلي، وسيُحدِّد سبل تعزيز الفعالية المؤسسية عن طريق وضع توصيات سياساتية وبرنامجية. وستشمل هذه التوصيات إصدار الإسكوا لتقارير تقييم الثغرات المؤسسية ووضعها لبرامج بناء القدرات المخصصة لمعالجة الثغرات المؤسسية. وسيترتب على جزء من هذا البرنامج تدريب المدربين الوطنيين الذين سيجرون تقييمات أخرى للثغرات بشأن الغايات والمؤسسات الإنمائية ذات الأولوية. وسيتم استعراض تقارير تقييم الثغرات المؤسسية مع الوزارات الوطنية المعنية قبل بدء تنفيذ تدريب المدربين الوطنيين.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المقررة في بلوغ النتيجة، وهي تعزيز الفعالية المؤسسية في مجالي التعافي ومنع النزاعات.

وستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، استخدام منهجية تقييم الثغرات من قِبل ما لا يقل عن ثلاث دول إضافية من الدول الأعضاء التي تطلب الدعم في تنفيذ المنهجية.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
مناقشة منهجية تقييم الثغرات المؤسسية مع الدول الأعضاء	استخدام منهجية تقييم الثغرات المؤسسية في دولتين من الدول الأعضاء (العراق واليمن)	استخدام المنهجية في دولة إضافية واحدة على الأقل من الدول الأعضاء

٢٢-١١٠ وأسندت الولاية الجديدة التالية للبرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨: قرار الإسكوا ٣٣٠ (د-٣٠) بشأن دعم الشعب الفلسطيني. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المسندة إليه، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٢-١١١ يعرض الجدول ٢٢-٧ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت في تحقيق الهدف المذكور أعلاه والتي يُتوقّع أن تسهم فيه، وهي مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢٢-٧

البرنامج الفرعي ٧: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٣	٣	١	٣
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٢٤	١٦	٢٤	٢٠
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	١	١	١	١
المنشورات (عدد المنشورات)	١		٣	٢
المواد التقنية (عدد المواد)	٨	٤	٦	٧
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والمقررة في عام ٢٠١٨

٢٢-١١٢ يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى انخفاض في عدد الخدمات المقدمة لاجتماعات أفرقة الخبراء بسبب انعقاد دورات اللجان الحكومية الدولية مرة كل سنتين.

٢٢-١١٣ ويعزى الفرق في بند المنشورات أساسا إلى الفاصل الزمني بين إنتاج المنشورات/المواد التقنية ونشرها.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢٢-١١٤ يعزى الفرق في بند الوثائق التداولية أساسا إلى إصدار تقريرين إضافيين في عام ٢٠٢٠، بسبب انعقاد دورات اللجان الحكومية الدولية مرة كل سنتين.

٢٢-١١٥ يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى انخفاض في عدد الخدمات المقدمة لاجتماعات أفرقة الخبراء بسبب انعقاد دورات اللجان الحكومية الدولية مرة كل سنتين.

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

٢٢-١١٦ يرد مجموع الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠، الذي يشمل الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، في الشكل ٢٢-ثانيا والجدول ٢٢-٨.

الشكل ٢٢-ثانيا
عام ٢٠٢٠ بالأرقام

ملاحظة: التقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف.

الجدول ٢٢-٨

لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي ومصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	الميزانية العادية			*الموارد الخارجة عن الميزانية*			*المجموع*		
	اعتمادات عام ٢٠١٩	*التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*	*الفرق*	*التقديرات لعام ٢٠١٩*	*التقديرات لعام ٢٠٢٠*	*الفرق*	*التقديرات لعام ٢٠١٩*	*التقديرات لعام ٢٠٢٠*	*الفرق*
الموارد المالية									
أجهزة تقرير السياسات	٩٥,٢	٨٩,٩	(٥,٣)	–	–	–	٩٥,٢	٨٩,٩	(٥,٣)
التوجيه التنفيذي والإدارة	٢ ٦٩٢,٥	٢ ٧٤٤,٨	٥٢,٣	–	–	–	٢ ٦٩٢,٥	٢ ٧٤٤,٨	٥٢,٣
برنامج العمل									
١ – الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة	٣ ٧٣٥,١	٣ ٧٠٦,٦	(٢٨,٥)	٤ ٣٢٤,٩	١ ٤٦٩,٠	(٢ ٨٥٥,٩)	٨ ٠٦٠,٠	٥ ١٧٥,٦	(٢ ٨٨٤,٤)
٢ – التنمية الاجتماعية	٣ ٦٦٢,٦	٣ ٦٢٩,٢	(٣٣,٤)	–	–	–	٣ ٦٦٢,٦	٣ ٦٢٩,٢	(٣٣,٤)
٣ – التنمية والتكامل الاقتصاديان	٤ ٣٤٧,٠	٤ ٣٢٧,٠	(٢٠,٠)	٢ ٧٧٤,٩	١ ٢٧٤,١	(١ ٥٠٠,٨)	٧ ١٢١,٩	٥ ٦٠١,١	(١ ٥٢٠,٨)
٤ – تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي	١ ٥٩٣,٦	١ ٥٧٤,٦	(١٩,٠)	–	–	–	١ ٥٩٣,٦	١ ٥٧٤,٦	(١٩,٠)
٥ – استخدام الإحصاءات لوضع سياسات تستند إلى الأدلة	٢ ٤٨٤,٢	٢ ٤٧٥,٢	(٩,٠)	٩٢,٧	–	(٩٢,٧)	٢ ٥٧٦,٩	٢ ٤٧٥,٢	(١٠١,٧)
٦ – النهوض بالمرأة	١ ٦٢٦,٤	١ ٦١٦,٥	(٩,٩)	١١٢,٢	–	(١١٢,٢)	١ ٧٣٨,٦	١ ٦١٦,٥	(١٢٢,١)
٧ – تخفيف حدة الصراعات والتنمية	٢ ١٦١,٥	٢ ١٥٠,٨	(١٠,٧)	١ ٥٤٤,٩	٤٤٢,٨	(١ ١٠٢,١)	٣ ٧٠٦,٤	٢ ٥٩٣,٦	(١ ١١٢,٨)
المجموع الفرعي، برنامج العمل	**١٩ ٦١٠,٤**	**١٩ ٤٧٩,٩**	**(١٣٠,٥)**	**٨ ٨٤٩,٦**	**٣ ١٨٥,٩**	**(٥ ٦٦٣,٧)**	**٢٨ ٤٦٠,٠**	**٢٢ ٦٦٥,٨**	**(٥ ٧٩٤,٢)**
دعم البرامج	١٤ ٧١٧,٧	١٤ ٣٧٤,٥	(٣٤٣,٢)	١ ٠٥٦,٤	١ ٠٥٦,٤	–	١٥ ٧٧٤,١	١٥ ٤٣٠,٩	(٣٤٣,٢)
المجموع	**٣٧ ١١٥,٨**	**٣٦ ٦٨٩,١**	**(٤٢٦,٧)**	**٩ ٩٠٦,٠**	**٤ ٢٤٢,٣**	**(٥ ٦٦٣,٧)**	**٤٧ ٠٢١,٨**	**٤٠ ٩٣١,٤**	**(٦ ٠٩٠,٤)**
الموارد المتصلة بالوظائف									
التوجيه التنفيذي والإدارة	١٨	١٩	١	–	–	–	١٨	١٩	١
برنامج العمل									
١ – الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة	٢٤	٢٤	–	٥	٣	(٢)	٢٩	٢٧	(٢)
٢ – التنمية الاجتماعية	٢٤	٢٤	–	–	–	–	٢٤	٢٤	–

	الميزانية العادية			الموارد الخارجة عن الميزانية			المجموع		
	اعتمادات عام ٢٠١٩	*التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*	*الفرق*	*التقديرات لعام ٢٠١٩*	*التقديرات لعام ٢٠٢٠*	*الفرق*	*التقديرات لعام ٢٠١٩*	*التقديرات لعام ٢٠٢٠*	*الفرق*
٣ - التنمية والتكامل الاقتصاديان	٣١	٣١	–	٣	٣	–	٣٤	٣٤	–
٤ - تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي	١٠	١٠	–	-	–	–	١٠	١٠	–
٥ - استخدام الإحصاءات لوضع سياسات تستند إلى الأدلة	١٨	١٨	–	-	–	–	١٨	١٨	–
٦ - النهوض بالمرأة	١١	١١	–	-	–	–	١١	١١	–
٧ - تخفيف حدة النزاعات وتحقيق التنمية	١٥	١٥	–	٦	٥	(١)	٢١	٢٠	(١)
المجموع الفرعي، برنامج العمل	**١٣٣**	**١٣٣**	–	**١٤**	**١١**	**(٣)**	**١٤٧**	**١٤٤**	**(٣)**
دعم البرامج	١٠٤	١٠٣	(١)	–	–	–	١٠٤	١٠٣	(١)
المجموع	**٢٥٥**	**٢٥٥**	**–**	**١٤**	**١١**	**(٣)**	**٢٦٩**	**٢٦٦**	**(٣)**

لمحة عامة عن الموارد المرصودة للميزانية العادية

٢٢-١١٧ ترد موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك تفاصيل التغييرات في الموارد، حسب الاقتضاء، في الجدولين ٢٢-٩ و ٢٢-١١. وتعكس المقترحات تخفيضات تحققت، في جزء منها، من خلال ترشيد الدعم لأجهزة تقرير السياسات؛ وترشيد الاستشارات في إطار برنامج العمل؛ وإعادة توزيع العمل وترشيد ومراجعة العقود والخدمات واللوازم والمواد في إطار دعم البرامج؛ وتحسين إدارة الأصول. ويرد مزيد من التفاصيل في إطار كل عنصر على حدة. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات على نحو كامل وفعال ومتسم بالكفاءة.

الجدول ٢٢-٩

تطور الموارد المالية حسب العنصر وفئة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: الولايات التعديلات الفنية	الجديدة/الموسعة	تغييرات أخرى	المجموع	النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	إعادة تقدير التكاليف	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
العنصر										
أجهزة تقرير السياسات	٨٧,١	٩٥,٢	–	–	(٥,٣)	(٥,٣)	(٥,٦)	٨٩,٩	٣,١	٩٣,٠
التوجيه التنفيذي والإدارة	٢ ٥٩٤,٤	٢ ٦٩٢,٥	–	–	٥٢,٣	٥٢,٣	١,٩	٢ ٧٤٤,٨	١٢٠,٤	٢ ٨٦٥,٢
برنامج العمل	١٨ ٩١٤,٥	١٩ ٦١٠,٤	–	–	(١٣٠,٥)	(١٣٠,٥)	(٠,٧)	١٩ ٤٧٩,٩	٨٨٥,٢	٢٠ ٣٦٥,١
دعم البرامج	١٣ ٩٣٧,٣	١٤ ٧١٧,٧	–	–	(٣٤٣,٢)	(٣٤٣,٢)	(٢,٣)	١٤ ٣٧٤,٥	٦٢٣,٢	١٤ ٩٩٧,٧
المجموع	**٣٥ ٥٣٣,٣**	**٣٧ ١١٥,٨**	**–**	**–**	**(٤٢٦,٧)**	**(٤٢٦,٧)**	**(١,١)**	**٣٦ ٦٨٩,١**	**١ ٦٣١,٩**	**٣٨ ٣٢١,٠**
فئة الإنفاق الرئيسية										
الموارد المتصلة بالوظائف	٢٩ ٨٩٩,٤	٣٠ ٥٨٧,٦	–	–	(٦٣,٠)	(٦٣,٠)	(٠,٢)	٣٠ ٥٢٤,٦	١ ٤٣٣,٧	٣١ ٩٥٨,٣
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٥ ٦٣٣,٩	٦ ٥٢٨,٢	–	–	(٣٦٣,٧)	(٣٦٣,٧)	(٥,٦)	٦ ١٦٤,٥	١٩٨,٢	٦ ٣٦٢,٧
المجموع	**٣٥ ٥٣٣,٣**	**٣٧ ١١٥,٨**	**–**	**–**	**(٤٢٦,٧)**	**(٤٢٦,٧)**	**(١,١)**	**٣٦ ٦٨٩,١**	**١ ٦٣١,٩**	**٣٨ ٣٢١,٠**

الجدول ٢٢-١٠

تطور الموارد المتصلة بالوظائف الثابتة حسب الفئة

	المبلغ المعتمد لعام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	تغييرات أخرى	التقديرات لعام ٢٠٢٠	الفرق
الفئة الفنية والفئات العليا						
و أ ع	١	–	–	–	١	–
أ ع م	–	–	–	–	–	–
مد-٢	٢	–	–	–	٢	–
مد-١	٨	–	–	–	٨	–
ف-٥	٢٥	–	–	–	٢٥	–
ف-٤	٣٤	–	–	–	٣٤	–
ف-٣	٣٠	–	–	–	٣٠	–
ف-٢/ف-١	١٨	–	–	–	١٨	–
المجموع الفرعي	**١١٨**	**–**	**–**	**–**	**١١٨**	**–**

	المبلغ المعتمد لعام ٢٠١٩	التغييرات			التقديرات لعام ٢٠٢٠	الفرق
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	تغييرات أخرى		
الخدمات العامة						
الخدمة الميدانية	١	–	–	–	١	–
الموظفون الوطنيون	٤	–	–	–	٤	–
الرتبة المحلية	١٢٨	–	–	–	١٢٨	–
المجموع الفرعي	**١٣٤**	**–**	**–**	**–**	**١٣٣**	**–**
المجموع	**٢٥١**	**–**	**–**	**–**	**٢٥١** -	**–**

ملاحظة: يرد توزيع التغييرات في الوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي والرتبة في المرفق الثاني.

المختصرات: أ ع م، أمين عام مساعد؛ و أ ع، وكيل أمين عام.

الجدول ٢٢-١١

تطور الموارد المتصلة بالوظائف المؤقتة حسب الفئة

	الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩	التغييرات			تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	تغييرات أخرى		
الفئة الفنية والفئات العليا						
ف-٤	١	–	–	–	١	–
ف-٣	٢	–	–	–	٢	–
المجموع الفرعي	**٣**	**–**	**–**	**–**	**٣**	**–**
الخدمات العامة						
الرتبة المحلية	١	–	–	–	١	–
المجموع الفرعي	**١**	**–**	**–**	**–**	**١**	**–**
المجموع	**٤**	**–**	**–**	**–**	**٤**	**–**

أجهزة تقرير السياسات

٢٢-١١٨ تغطي الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر الاحتياجات المتعلقة بالأجهزة الحكومية الدولية الدائمة والعمليات الحكومية الدولية، التي تضطلع أجهزة تقرير السياسات بمسؤولية توفير الخدمات لها، والتي يُرى أنها تتطلب اعتمادات خاصة. ويتفق تخصيص اعتمادات للهيئات الحكومية الدولية والعمليات الحكومية الدولية مع النظام الداخلي للإسكوا الذي اعتُمد في الدورة الأولى للجنة (E/ESCWA/9)، والذي يتضمن تعديلات اعتمدتها اللجنة في قراراتها ١٣٣ (د-١٢) و ١٥٣ (د-١٣) و ١٥٨ (د-١٤) و ١٥٩ (د-١٤) و ١٧٨ (د-١٦) و ١٩٦ (د-١٧).

٢٢-١١٩ وترفع الإسكوا تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتقدم دوراتها التوجيه العام لعمل أمانتها. وتُعقد الدورة كل سنتين، لمدة أربعة أيام عادة وفي مقر الإسكوا. وحسب التكليف الصادر بموجب قرار الإسكوا ٢٣٠ (د-٢١)، فإن دورة اللجنة التحضيرية تشكل جزءا لا يتجزأ من دورات الإسكوا. وستُعقد الدورة الحادية والثلاثون للجنة في عام ٢٠٢٠، وستتضمن جزءا مخصصا لكبار المسؤولين، يعقد لمدة يومين، للنظر في البنود البرنامجية من جدول الأعمال، يليه جزء مخصص للجلسات العامة الوزارية، يعقد لمدة يومين أيضا.

٢٢-١٢٠ وتجتمع اللجنة التنفيذية مرة واحدة في السنوات التي تعقد فيها الدورات ومرتين في السنوات الأخرى للاضطلاع بمسؤوليات الإسكوا بين الدورات الوزارية. وتوجه الأمانةَ بشأن المسائل البرنامجية، بما في ذلك برنامج العمل المقترح، وتنفيذ برنامج العمل، وتعبئة الموارد، ومتابعة قرارات الإسكوا، وتحديد المسائل الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية الناشئة لكي تنظر فيها اللجنة. وستعقد اللجنة التنفيذية اجتماعها الثامن في عام ٢٠٢٠.

٢٢-١٢١ وتضم الإسكوا ثماني لجان حكومية دولية فرعية متخصصة، تجتمع لمدة يومين بين دورات اللجنة. وتجتمع جميع اللجان مرة كل سنتين، باستثناء لجنة النقل واللوجستيات، التي تجتمع سنويا. وفي عام ٢٠٢٠، ستعقد لجنتان حكوميتان دوليتان متخصصتان فقط:

(أ) اللجنة الإحصائية، المنشأة عملا بقرار الإسكوا ١٧٩ (د-١٦) وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢/١٩٩٣، وستعقد دورتها الرابعة عشرة؛

(ب) لجنة النقل واللوجستيات، المنشأة عملا بقرار الإسكوا ٢١٣ (د-١٩) وأقرها المجلس في قراره ١١/١٩٩٧ (انظر أيضا قرار الإسكوا ٢٢٩ (د-٢١) بشأن تواتر دورات اللجنة)، وستعقد دورتها الحادية والعشرين.

٢٢-١٢٢ وتجتمع اللجنة الاستشارية التابعة للإسكوا مرتين سنويا وتدوم كل من الدورتين يوما واحدا. وهي تتألف من رؤساء البعثات الدبلوماسية في البلد المضيف للإسكوا ومن ممثل رفيع المستوى من البلد المضيف. وتؤدي دورا استشاريا وتعمل بوصفها وسيلة اتصال رئيسية بين الدول الأعضاء وأمانة الإسكوا، وفيما بين الدول الأعضاء نفسها بشأن المواضيع الهامة التي تتطلب الاهتمام أثناء فترة ما بين دورات اللجنة التي تعقد كل سنتين.

٢٢-١٢٣ ويقدم الجدولان ٢٢-١٢ و ٢٢-١٣ والشكلان ٢٢-ثالثا و ٢٢-رابعا ملخصا للأجهزة الحكومية الدولية الدائمة والولايات ذات الصلة والاحتياجات المقترحة من الموارد المالية.

الجدول ٢٢-١٢

أجهزة تقرير السياسات

	الولاية	البيان	العضوية: الحكومات	العضوية: الخبراء	الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة): عدد الدورات في عام ٢٠٢٠	اعتمادات عام ٢٠١٩	التقديرات لعام ٢٠٢٠ قبل إعادة تقدير التكاليف
دورة الإسكوا	قرارات الإسكوا ١٥٨ (د-١٤) و ١٩٦ (د-١٧) و ٢٣٠ (د-٢١)	تتألف جلسة الإسكوا من جزء مخصص لكبار المسؤولين وجزء وزاري، وهي أعلى هيئة للإدارة في الإسكوا ومسؤولة عن تحديد الاتجاهات على نطاق واسع. وتتابع الجلسة تنفيذ البرامج وأنشطة التعاون التقني وتعالج المسائل الإنمائية البارزة في المنطقة، مثل تمويل التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتغير المناخ، والشباب والعمل، والسياسات الاجتماعية، وتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية، وما إلى ذلك	١٨	–	١: الدورة الحادية والثلاثون	٥٢,٣	٤٩,٤
اللجنة التنفيذية	قرار الإسكوا ٣٢٠ (د-٢٨)	أنشئت اللجنة التنفيذية لتطوير التفاعل والتشاور بين أعضاء الإسكوا والأمانة بشأن المسائل الإنمائية الجوهرية. وهي تيسر الاتصال المباشر وفي الوقت المناسب مع الدول الأعضاء وتقدم القرارات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ما بين الدورات الوزارية للإسكوا	١٨	–	١: الدورة الثامنة	٢٧,٥	٢٥,٩
اللجنة الإحصائية	قرار الإسكوا ١٧٩ (د-١٦)	تتابع اللجنة الإحصائية التقدم الوطني للدول الأعضاء في مجال تطوير نظمها الإحصائية، وتقدم المشورة التقنية، وتقترح برامج التدريب، وتنظم حلقات العمل والحلقات الدراسية لتعزيز قدراتها الإحصائية. وتساعد أيضا الدول الأعضاء في توحيد الإحصاءات الوطنية من أجل زيادة إمكانية المقارنة على الصعيدين الإقليمي والدولي وتدعمها في تنسيق البيانات والمعلومات الإحصائية مع اللجنة الإحصائية ومع البلدان الأعضاء الأخرى، لا سيما في الدراسات الاستقصائية والتعدادات	١٨	–	١: الدورة الرابعة عشرة	٧,٤	٧,٠
لجنة النقل واللوجستيات	قرارا الإسكوا ٢١٣ (د-١٩) و ٢٢٩ (د-٢١)	تساهم لجنة النقل واللوجستيات في وضع وصياغة أولويات برامج العمل والخطط المتوسطة الأجل في مجال النقل، وترصد التطورات في مجال النقل في الدول الأعضاء في الإسكوا، وترصد التقدم المحرز في أنشطة أمانة الإسكوا في مجال النقل، وتكفل مشاركة الدول الأعضاء في المؤتمرات الدولية والإقليمية، وتنسق جهود الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ القرارات والتوصيات	١٨	–	١: الدورة الحادية والعشرون	٧,٤	٧,٠
اللجنة الاستشارية	قرارا الإسكوا ١٧٥ (د-١٥) و ٢٠٨ (د-١٨)	تتألف اللجنة الاستشارية من رؤساء البعثات الدبلوماسية في البلد المضيف ومن ممثل رفيع المستوى من ذلك البلد. وتؤدي دورا استشاريا وتيسر الاتصالات بين الدول الأعضاء وأمانة الإسكوا بشأن المسائل التي تتطلب الاهتمام في فترة ما بين دورات اللجنة التي تعقد كل سنتين	١٨	–	دورتان	–	–
نموذج الإسكوا	قرارا الإسكوا ٢٩٥ (د-٢٦) و ٢٨٥ (د-٢٥)	نموذج الإسكوا هو محاكاة للدورة الوزارية للإسكوا، وبدأ كمبادرة لإشراك المزيد من الشباب العرب في عمل الإسكوا وتشجيع مشاركتهم في المناقشات المتعلقة بالسياسات في بلدانهم/ مؤسساتهم. وعادة ما يعقد مع الشركاء الأكاديميين	–	–	١: الدورة الخامسة	٠,٦	٠,٦
المجموع					**٩٥,٢**	**٨٩,٩**	

٢٢-١٢٤ وتبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٩٠٠ ٨٩ دولار وتعكس نقصانا صافيا قدره ٣٠٠ ٥ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وستغطي هذه الموارد تكاليف تقديم الخدمات إلى الدورة الوزارية الحادية والثلاثين للإسكوا، ودورتي لجنتين من اللجان الحكومية الدولية الفرعية المتخصصة، واجتماعات اللجنة التنفيذية واللجنة الاستشارية، ونموذج الإسكوا. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٢-١٣ والشكل ٢٢-ثالثا.

الجدول ٢٢-١٣

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التغييرات*					*المجموع (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات الفنية	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*تغييرات أخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
الموارد المتصلة بالوظائف	٨٧,١	٩٥,٢	–	–	(٥,٣)	(٥,٣)	(٥,٦)	٨٩,٩

الشكل ٢٢-ثالثا

أجهزة تقرير السياسات: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

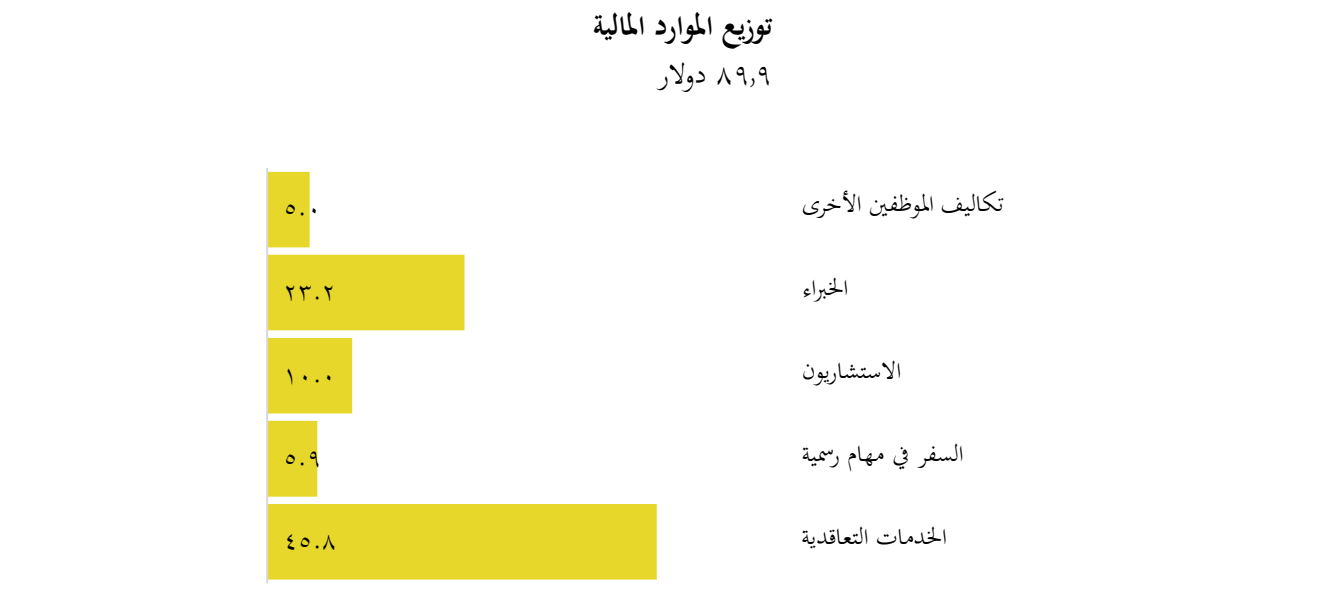

الشكل ٢٢-رابعا

أجهزة تقرير السياسات: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

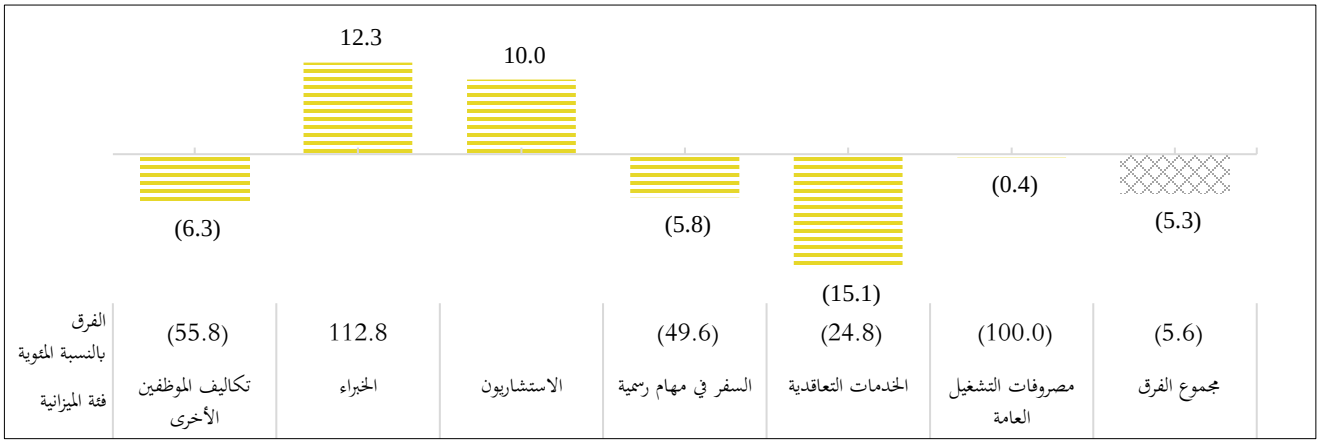

٢٢-١٢٥ ويعكس الفرق البالغ ٣٠٠ ٥ دولار ما يلي:

تغييرات أخرى - يتصل النقصان الصافي البالغ ٣٠٠ ٥ دولار بانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخدمات التعاقدية وتكاليف الموظفين الأخرى والسفر في مهام رسمية، وهو ما يقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات من الاستشاريين والخبراء.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٢-١٢٦ يقود عنصرَ التوجيه التنفيذي والإدارة مكتبُ الأمين التنفيذي ويدعمه نائب الأمين التنفيذي للبرامج، ونائب الأمين التنفيذي لدعم البرامج، وأمين الإسكوا.

٢٢-١٢٧ ويوفر مكتب الأمين التنفيذي القيادة والتوجيه العامين لسياسات أمانة الإسكوا، كما يقوم بإدارة تلك الأمانة، فيما تقدمه من دعم إلى الدول الأعضاء، بالتعاون مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، بإجراء تحليل استراتيجي، ووضع مبادئ توجيهية متعلقة بالسياسات، وتنفيذ أنشطة بناء القدرات لمواجهة تحديات ومسائل التنمية الرئيسية، وتنفيذ حلول مبتكرة ترمي إلى تحقيق ازدهار اقتصادي عادل وشامل على صعيد المنطقة، وتحقيق التقدم الاجتماعي والاستدامة البيئية. وقد حددت الإسكوا المسائل الناشئة ذات الصلة بخطة التنمية الإقليمية وعالجتها، وبينت الشواغل والأولويات الإقليمية على الصعيد العالمي.

٢٢-١٢٨ وعلاوة على ذلك، يزود مكتب الأمين التنفيذي جميع الشعب في الإسكوا بالتوجيه والإرشاد في تنسيق تنفيذ برنامج عمل الإسكوا والمساءلة بشأنه. وسيواصل المكتب أيضا توفير القيادة والتوجيه في مسائل السياسة العامة وتحديد معايير تنسيق المتابعة في المنطقة بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا، وتعميم مراعاة المسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل منظور التمكين الجنساني والمنظور المتعلق بالاستدامة، في كافة البرامج الفنية للإسكوا.

٢٢-١٢٩ وسيواصل مكتب الأمين التنفيذي تعزيز اتساق السياسات وترابطها داخل الإسكوا وفي أوساط كيانات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية المعنيين بمعالجة مسائل التنمية الإقليمية، وغيرها من المسائل، وذلك من خلال آلية التنسيق الإقليمية، وتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية، سواء أكانت منظمات حكومية دولية أو منظمات غير حكومية، ولا سيما مع جامعة الدول العربية وهيئاتها الفرعية.

٢٢-١٣٠ وبالإضافة إلى ذلك، سيكفل مكتب الأمين التنفيذي استحداث سياسات وولايات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتعزيز الاتساق والتعاون والتنسيق الفعالين بين الإسكوا والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما بين اللجان الإقليمية الخمس، والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك.

٢٢-١٣١ ووفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١٢-٦ من أهداف التنمية المستدامة، التي تشجع المنظمات على إدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها، وامتثالا للولاية الشاملة لعدة قطاعات المنصوص عليها في الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٢١٩/٧٢، يعمل المكتب على دمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. وفي عام ٢٠٢٠، سوف يقلل برنامج التوجيه التنفيذي والإدارة من بصمته الكربونية بنسبة ٤ في المائة من انبعاثات الكربون الحالية.

٢٢-١٣٢ وترد في الجدول ٢٢-١٤ معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتسليم الوثائق في موعدها والحجز المسبق لتذاكر السفر الجوي.

الجدول ٢٢-١٤
معدل الامتثال

(بالنسبة المئوية)

	المقرر لعام ٢٠١٨	*الفعلي لعام ٢٠١٨*	*المقرر لعام ٢٠١٩*	*المقرر لعام ٢٠٢٠*
تسليم الوثائق في موعدها	١٠٠	٩٥	١٠٠	١٠٠
تذاكر السفر الجوي التي تشتريها المنظمة قبل موعد السفر بأسبوعين على الأقل	١٠٠	٧٥	١٠٠	١٠٠

٢٢-١٣٢ وتبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٨٠٠ ٧٤٤ ٢ دولار وتعكس زيادة صافية قدرها ٣٠٠ ٥٢ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الأشكال من ٢٢-خامسا إلى ٢٢-سابعا والجدول ٢٢-١٥.

الشكل ٢٢-خامسا
الموارد المخصصة للتوجيه التنفيذي والإدارة، كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

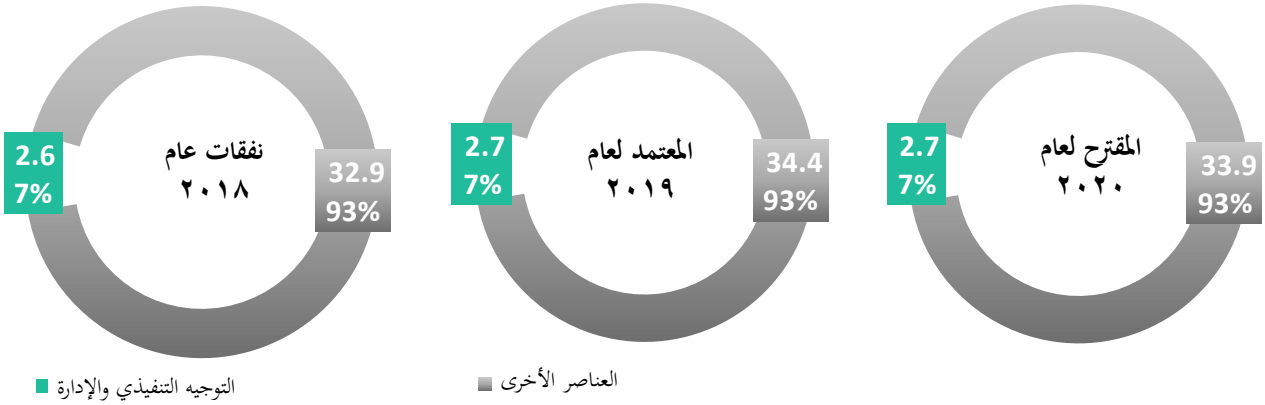

الجدول ٢٢-١٥

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات				التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	تغييرات أخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٢ ٢٠١,٥	٢ ٣٢٧,٧	–	–	٧٢,٧	٧٢,٧	٣,١	٢ ٤٠٠,٤
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٣٩٢,٩	٣٦٤,٨	–	–	(٢٠,٤)	(٢٠,٤)	(٥,٦)	٣٤٤,٤
المجموع	**٢ ٥٩٤,٤**	**٢ ٦٩٢,٥**	**–**	**–**	**٥٢,٣**	**٥٢,٣**	**١,٩**	**٢ ٧٤٤,٨**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٨	٨	–	–	–	–	–	٨
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	١٠	١٠	–	–	١	١	١٠,٠	١١
المجموع	**١٨**	**١٨**	**–**	**–**	**١**	**١**	**٥,٦**	**١٩**

الشكل ٢٢-سادسا

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

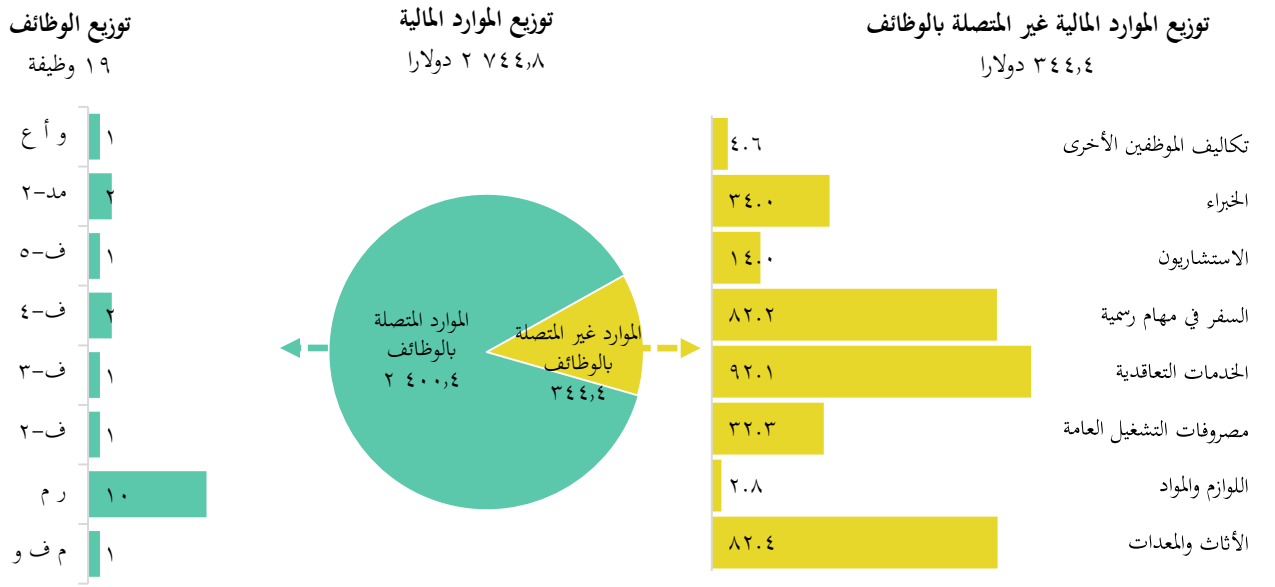

المختصرات: ر م: الرتبة المحلية؛ م ف و: موظف فني وطني؛ و أ ع، وكيل أمين عام.

الشكل ٢٢-سابعا

التوجيه التنفيذي والإدارة: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩ حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

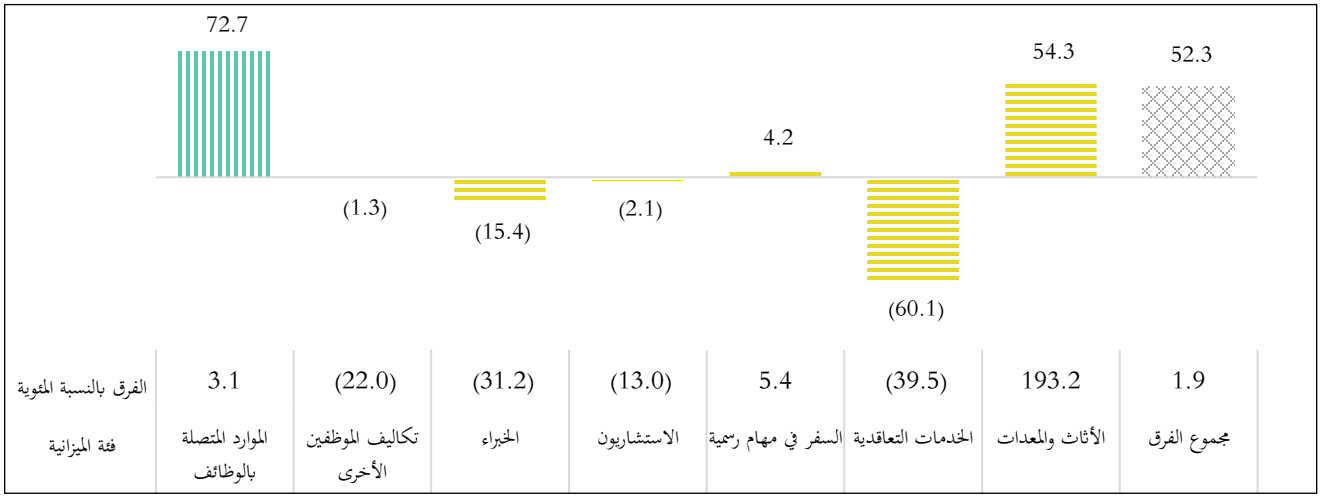

٢٢-١٣٤ ويعكس الفرق البالغ ٣٠٠ ٥٢ دولار ما يلي:

تغييرات أخرى - تتعلق الزيادة الصافية البالغة ٣٠٠ ٥٢ دولار بإعادة الندب المقترحة لوظيفة واحدة لموظف مشتريات (موظف فني وطني) لتصبح وظيفة موظف إدارة برامج من أجل تعزيز الإدارة والتنسيق في مكتب الأمين التنفيذي عن طريق أداء المهام في مجالات المساءلة والضوابط الداخلية والرصد والتقييم. ويقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية أساسا بفضل إشراك عدد أقل من المتعاقدين الأفراد.

برنامج العمل

٢٢-١٣٥ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٩٠٠ ٤٧٩ ١٩ دولار وتعكس نقصانا صافيا قدره ٥٠٠ ١٣٠ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكلين ٢٢-ثامنا و ٢٢-تاسعا والجدول ٢٢-١٦.

الشكل ٢٢-ثامنا

الموارد المخصصة لبرنامج العمل كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

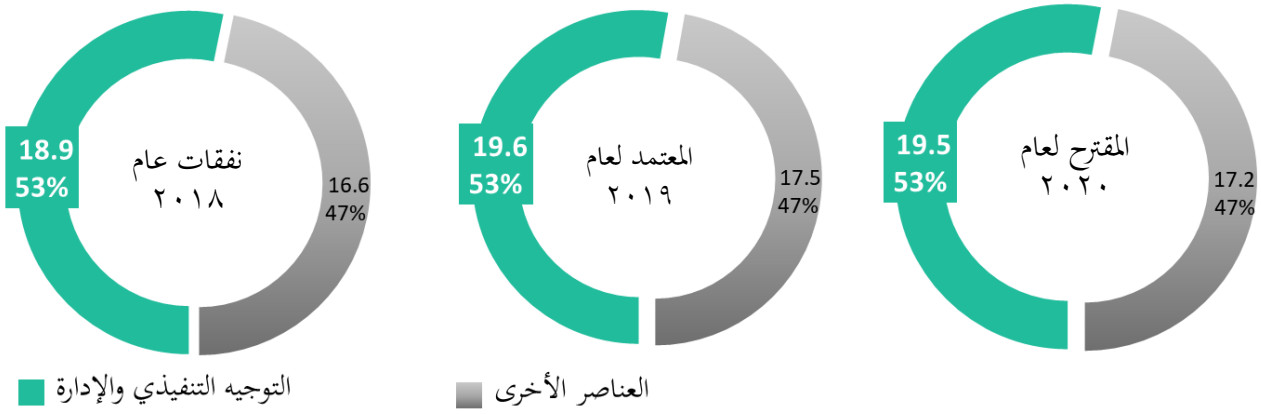

الجدول ٢٢-١٦

برنامج العمل: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: تغييرات أخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب البرنامج الفرعي								
١ - الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة	٣ ٥٦٦,٠	٣ ٧٣٥,١	–	–	(٢٨,٥)	(٢٨,٥)	(٠,٨)	٣ ٧٠٦,٦
٢ - التنمية الاجتماعية	٣ ٥١٥,٥	٣ ٦٦٢,٦	–	–	(٣٣,٤)	(٣٣,٤)	(٠,٩)	٣ ٦٢٩,٢
٣ - التنمية والتكامل الاقتصاديان	٤ ٢٠٢,٠	٤ ٣٤٧,٠	–	–	(٢٠,٠)	(٢٠,٠)	(٠,٥)	٤ ٣٢٧,٠
٤ - تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي	١ ٦٤٣,٩	١ ٥٩٣,٦	–	–	(١٩,٠)	(١٩,٠)	(١,٢)	١ ٥٧٤,٦
٥ - استخدام الإحصاءات لوضع سياسات تستند إلى الأدلة	٢ ٦٧٥,٣	٢ ٤٨٤,٢	–	–	(٩,٠)	(٩,٠)	(٠,٤)	٢ ٤٧٥,٢
٦ - النهوض بالمرأة	١ ٥٣١,٥	١ ٦٢٦,٤	–	–	(٩,٩)	(٩,٩)	(٠,٦)	١ ٦١٦,٥
٧ - تخفيف حدة النزاعات وتحقيق التنمية	١ ٧٨٠,٢	٢ ١٦١,٥	–	–	(١٠,٧)	(١٠,٧)	(٠,٥)	٢ ١٥٠,٨
المجموع	**١٨ ٩١٤,٤**	**١٩ ٦١٠,٤**	**–**	**–**	**(١٣٠,٥)**	**(١٣٠,٥)**	**(٠,٧)**	**١٩ ٤٧٩,٩**
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	١٧ ٢١٢,٩	١٧ ٢٦٤,٦	–	–	–	–	–	١٧ ٢٦٤,٦
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١ ٧٠١,٥	٢ ٣٤٥,٨	–	–	(١٣٠,٥)	(١٣٠,٥)	(٥,٦)	٢ ٢١٥,٣
المجموع	**١٨ ٩١٤,٤**	**١٩ ٦١٠,٤**	**–**	**–**	**(١٣٠,٥)**	**(١٣٠,٥)**	**(٠,٧)**	**١٩ ٤٧٩,٩**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب البرنامج الفرعي								
١ - الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة	٢٤	–	–	–	–	–	–	٢٤
٢ - التنمية الاجتماعية	٢٤	–	–	–	–	–	–	٢٤
٣ - التنمية والتكامل الاقتصاديان	٣١	–	–	–	–	–	–	٣١
٤ - تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي	١٠	–	–	–	–	–	–	١٠
٥ - استخدام الإحصاءات لوضع سياسات تستند إلى الأدلة	١٨	–	–	–	–	–	–	١٨
٦ - النهوض بالمرأة	١١	–	–	–	–	–	–	١١
٧ - تخفيف حدة النزاعات وتحقيق التنمية	١٥	–	–	–	–	–	–	١٥
المجموع	**١٣٣**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٣٣**

الشكل ٢٢-تاسعا

توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

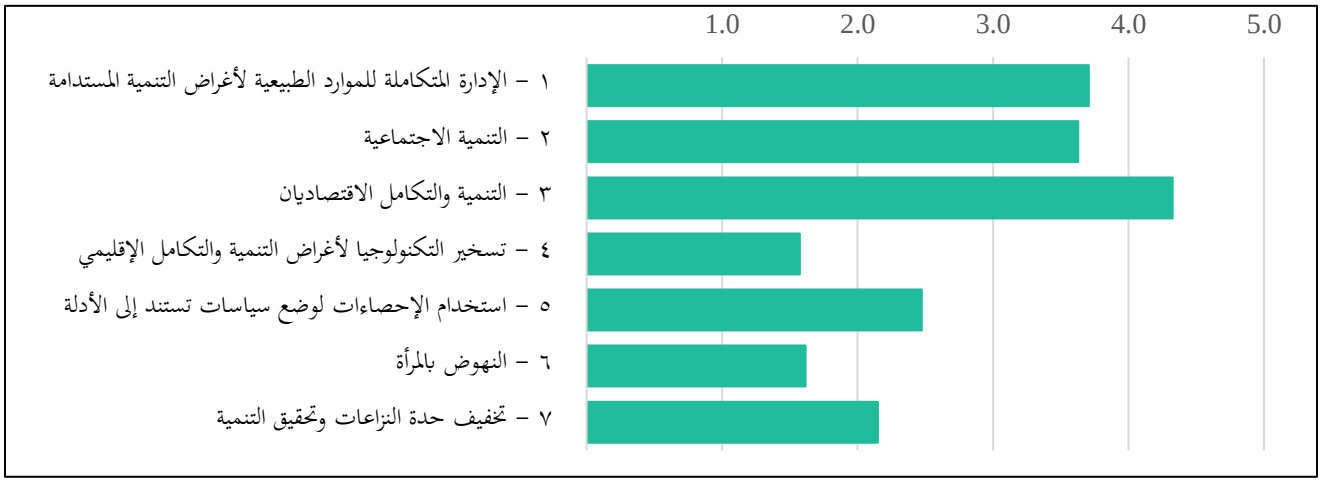

البرنامج الفرعي ١
الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

٢٢-١٣٦ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٦٠٠ ٧٠٦ ٣ دولار وتعكس نقصانا صافيا قدره ٥٠٠ ٢٨ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٢-١٧ والشكلين ٢٢-عاشرا و ٢٢-حادي عشر.

الجدول ٢٢-١٧

البرنامج الفرعي ١: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: تغييرات أخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٣ ٢٤٣,٩	٣ ٢٢٢,٤	–	–	–	–	–	٣ ٢٢٢,٤
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٣٢٢,١	٥١٢,٧	–	–	(٢٨,٥)	٢٨,٥	٥,٦	٤٨٤,٢
المجموع	**٣ ٥٦٦,٠**	**٣ ٧٣٥,١**	–	–	**(٢٨,٥)**	**(٢٨,٥)**	**(٠,٨)**	**٣ ٧٠٦,٦**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		١٤	–	–	–	–	–	١٤
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		١٠	–	–	–	–	–	١٠
المجموع		**٢٤**	–	–	–	–	–	**٢٤**

الشكل ٢٢-عاشرا

البرنامج الفرعي ١: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

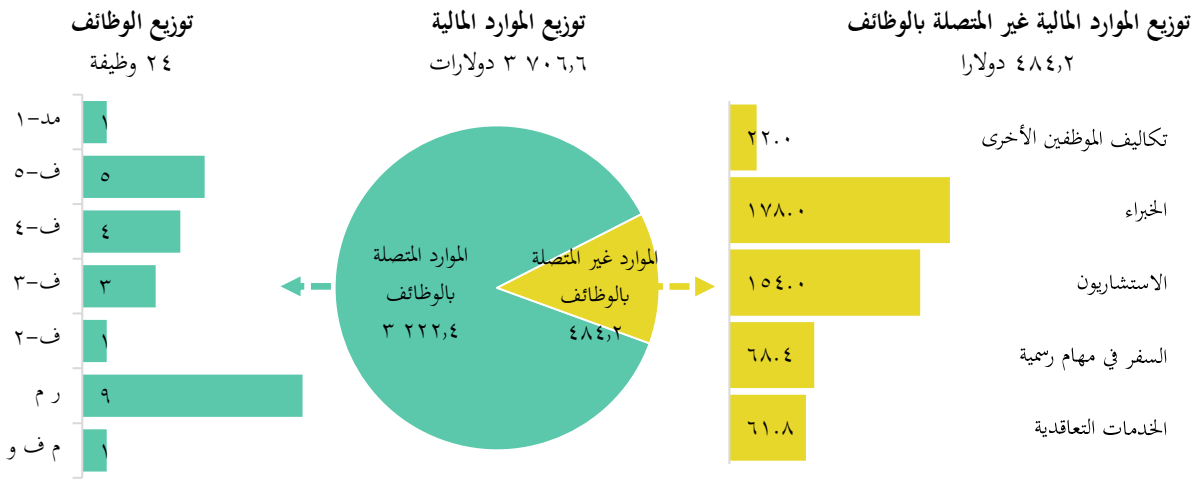

المختصرات: ر م: الرتبة المحلية؛ م ف و: موظف فني وطني.

الشكل ٢٢-حادي عشر

البرنامج الفرعي ١: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩ حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

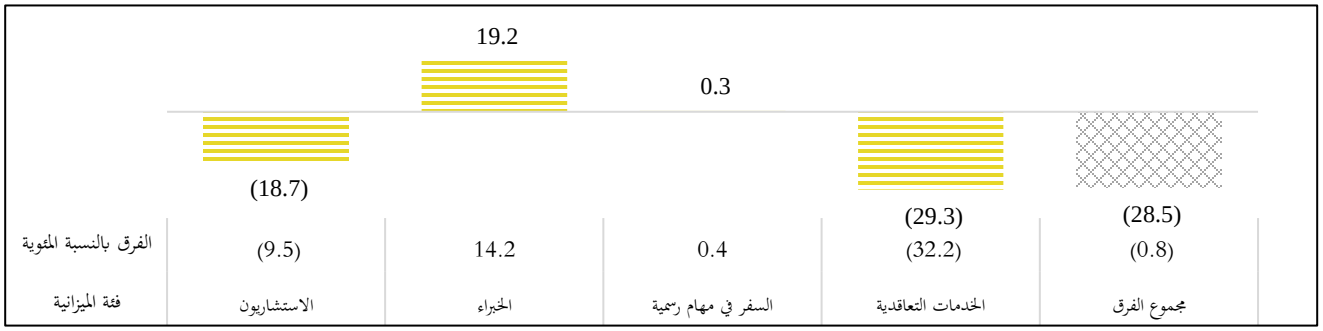

٢٢-١٣٧ ويعكس الفرق البالغ ٥٠٠ ٢٨ دولار ما يلي:

تغييرات أخرى - يتصل النقصان الصافي البالغ ٥٠٠ ٢٨ دولار بانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخبراء والخدمات التعاقدية، وهو ما يقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات من الاستشاريين.

٢٢-١٣٨ وتدعم هذا البرنامج الفرعي موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٤٦٩ ١ دولار، على النحو المبين في الجدول ٢٢-٨. وستدعم هذه الموارد في المقام الأول تنفيذ الالتزامات في إطار المبادرة الإقليمية المتعلقة بتطبيقات الطاقة المتجددة الصغيرة النطاق في المنطقة العربية، بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وتتصدى المبادرة للافتقار إلى الطاقة وندرة المياه وقابلية الفئات المهمشة للتأثر بتغير المناخ في المجتمعات الريفية العربية. وسوف تستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية أيضا في تنفيذ مبادرات، مثل مركز الإسكوا للتكنولوجيا، برعاية الجمعية العلمية الملكية والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن، مع التركيز على بناء قدرات أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والإقليميين في الدول الأعضاء لتطوير ونقل وتكييف التكنولوجيا من أجل التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويعزى النقصان البالغ ٩٠٠ ٨٨٥ ٢ دولار مقارنة بالتقديرات لعام ٢٠١٩ إلى نقصان التبرعات المعلنة.

البرنامج الفرعي ٢
التنمية الاجتماعية

٢٢-١٣٩ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٢٠٠ ٦٢٩ ٣ دولار وتعكس نقصانا صافيا قدره ٤٠٠ ٣٣ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٢-١٨ والشكلين ٢٢-ثاني عشر و ٢٢-ثالث عشر.

الجدول ٢٢-١٨

البرنامج الفرعي ٢: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: تغييرات أخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٣ ٠٧٤,٥	٣ ٠٦٢,٤	–	–	–	–	–	٣ ٠٦٢,٤
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٤٤١,٠	٦٠٠,٢	–	–	(٣٣,٤)	(٣٣,٤)	(٥,٦)	٥٦٦,٨
المجموع	**٣ ٥١٥,٥**	**٣ ٦٦٢,٦**	–	–	**(٣٣,٤)**	**(٣٣,٤)**	**(٠,٩)**	**٣ ٦٢٩,٢**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	١٥	١٥	–	–	–	–	–	١٥
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٩	٩	–	–	–	–	–	٩
المجموع	**٢٤**	**٢٤**	–	–	–	–	–	**٢٤**

الشكل ٢٢-ثاني عشر

البرنامج الفرعي ٢: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

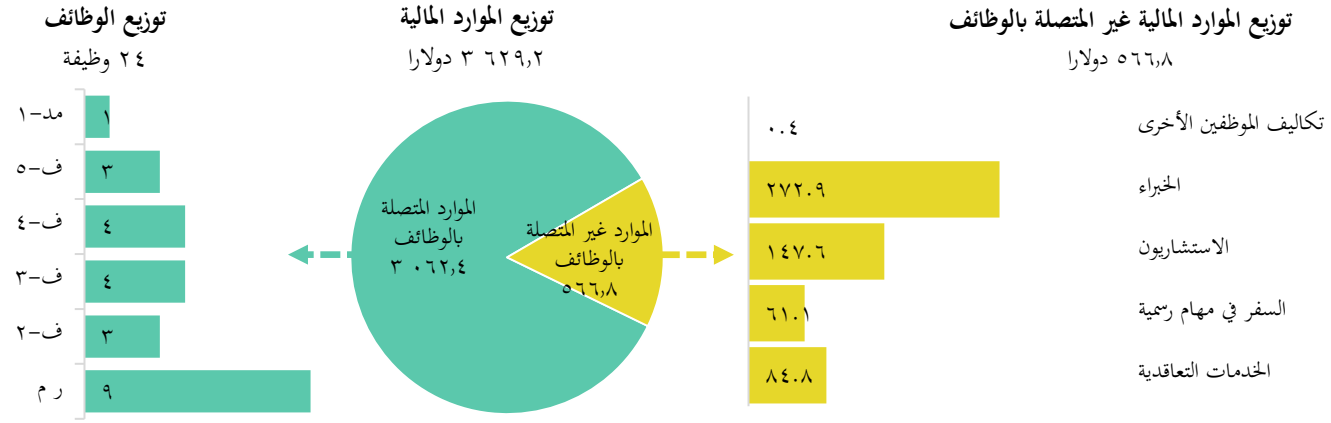

المختصرات: ر م: الرتبة المحلية.

الشكل ٢٢-ثالث عشر

البرنامج الفرعي ٢: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩ حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

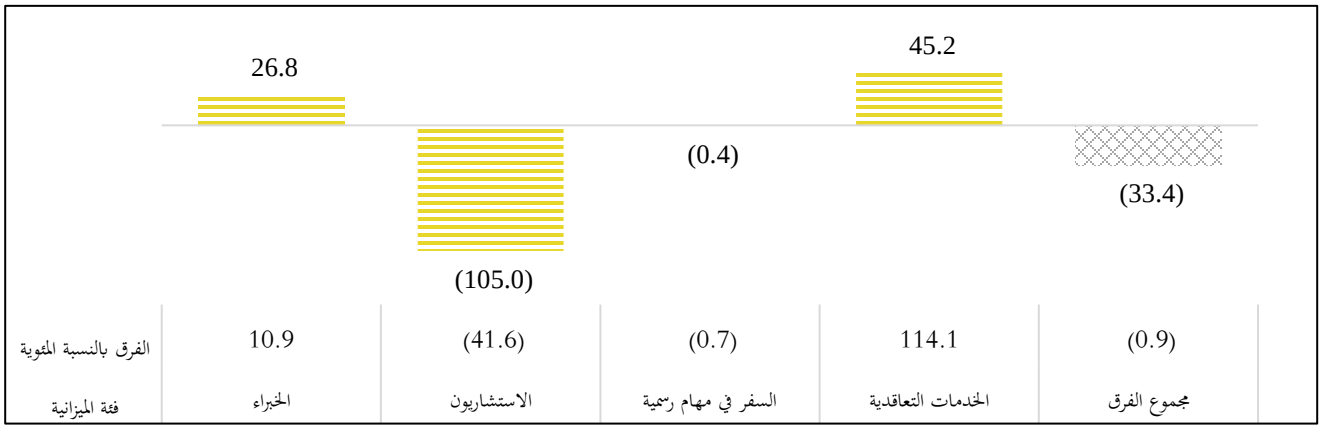

٢٢-١٤٠ ويعكس الفرق البالغ ٤٠٠ ٣٣ دولار ما يلي:

تغييرات أخرى - يتصل النقصان الصافي البالغ ٤٠٠ ٣٣ دولار بانخفاض الاحتياجات من الاستشاريين، وهو ما يقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات المتعلقة بالخدمات التعاقدية والخبراء.

البرنامج الفرعي ٣
التنمية والتكامل الاقتصاديان

٢٢-١٤١ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٠٠٠ ٣٢٧ ٤ دولار وتعكس نقصانا صافيا قدره ٠٠٠ ٢٠ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٢-١٩ والشكلين ٢٢-رابع عشر و ٢٢-خامس عشر.

الجدول ٢٢-١٩

البرنامج الفرعي ٣: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات				التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	تغييرات أخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٣ ٩١٩,٣	٣ ٩٨٧,٩	–	–	–	–	–	٣ ٩٨٧,٩
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٢٨٢,٧	٣٥٩,١	–	–	(٢٠,٠)	(٢٠,٠)	(٥,٦)	٣٣٩,١
المجموع	**٤ ٢٠٢,٠**	**٤ ٣٤٧,٠**	–	–	**(٢٠,٠)**	**(٢٠,٠)**	**(٠,٥)**	**٤ ٣٢٧,٠**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	١٩	١٩	–	–	–	–	–	١٩
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	١٢	١٢	–	–	–	–	–	١٢
المجموع		**٣١**	–	–	–	–	–	**٣١**

الشكل ٢٢-رابع عشر

البرنامج الفرعي ٣: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

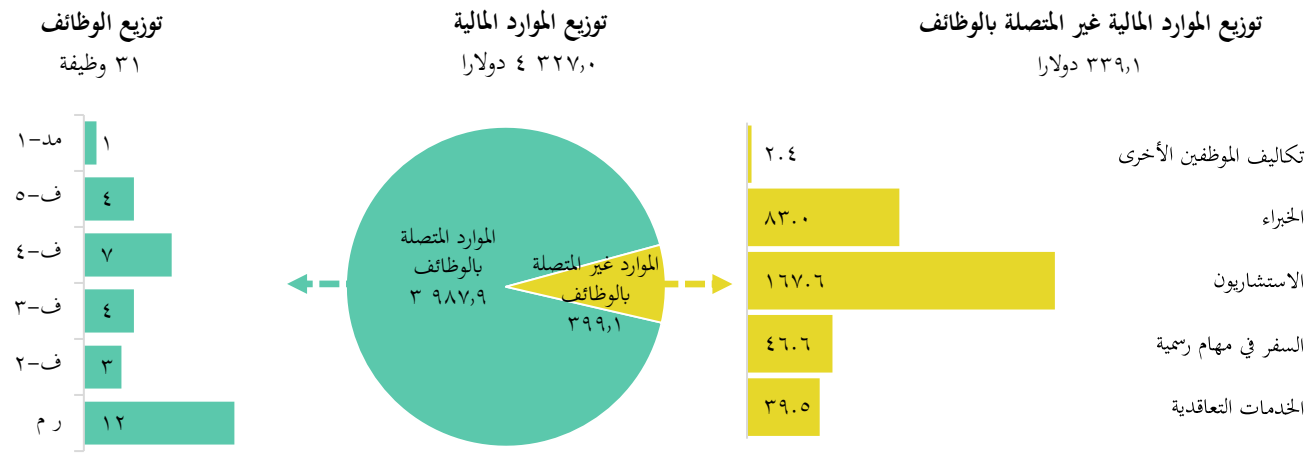

المختصرات: ر م: الرتبة المحلية.

الشكل ٢٢-خامس عشر

البرنامج الفرعي ٣: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩ حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

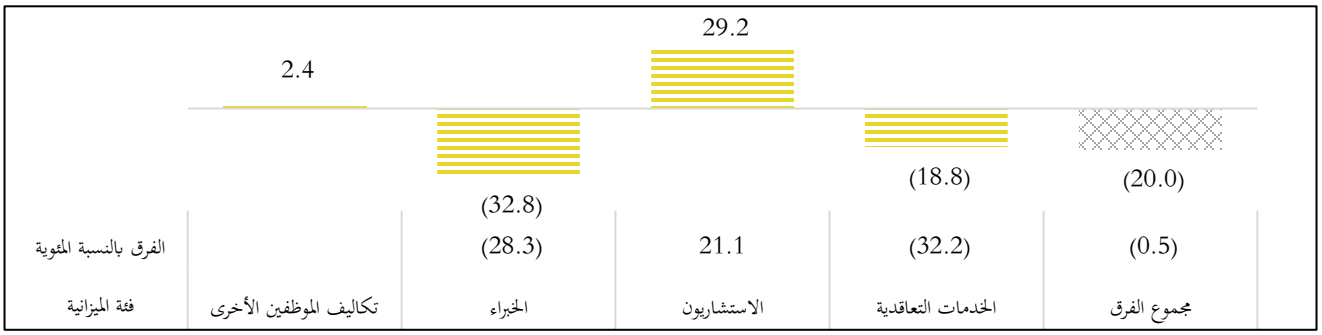

٢٢-١٤٢ ويعكس الفرق البالغ ٠٠٠ ٢٠ دولار ما يلي:

تغييرات أخرى - يتصل النقصان الصافي البالغ ٠٠٠ ٢٠ دولار بانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخبراء والخدمات التعاقدية، وهو ما يقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات من الاستشاريين.

٢٢-١٤٣ وتدعم هذا البرنامج الفرعي موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ١٠٠ ٢٧٤ ١ دولار، على النحو المبين في الجدول ٢٢-٨. وستدعم هذه الموارد الإسكوا في تنفيذ الخطة الوطنية لمستقبل سوريا. ويعزى النقصان البالغ ٨٠٠ ٥٠٠ ١ دولار مقارنة بالتقديرات لعام ٢٠١٩ إلى نقصان التبرعات المعلنة.

البرنامج الفرعي ٤
تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي

٢٢-١٤٤ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٦٠٠ ٥٧٤ ١ دولار وتعكس نقصانا صافيا قدره ٠٠٠ ١٩ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٢-٢٠ والشكلين ٢٢-سادس عشر و ٢٢-سابع عشر.

الجدول ٢٢-٢٠

البرنامج الفرعي ٤: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات				التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	تغييرات أخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	١ ٤٧١,٨	١ ٢٥٠,٣	–	–	–	–	–	١ ٢٥٠,٣
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٧٢,١	٣٤٣,٣	–	–	(١٩,٠)	(١٩,٠)	(٥,٥)	٣٢٤,٣
المجموع	**١ ٦٤٣,٩**	**١ ٥٩٣,٦**	**–**	**–**	**(١٩,٠)**	**(١٩,٠)**	**(١,٢)**	**١ ٥٧٤,٦**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٥	٥	–	–	–	–	–	٥
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٥	٥	–	–	–	–	–	٥
المجموع		**١٠**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٠**

الشكل ٢٢-سادس عشر

البرنامج الفرعي ٤: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

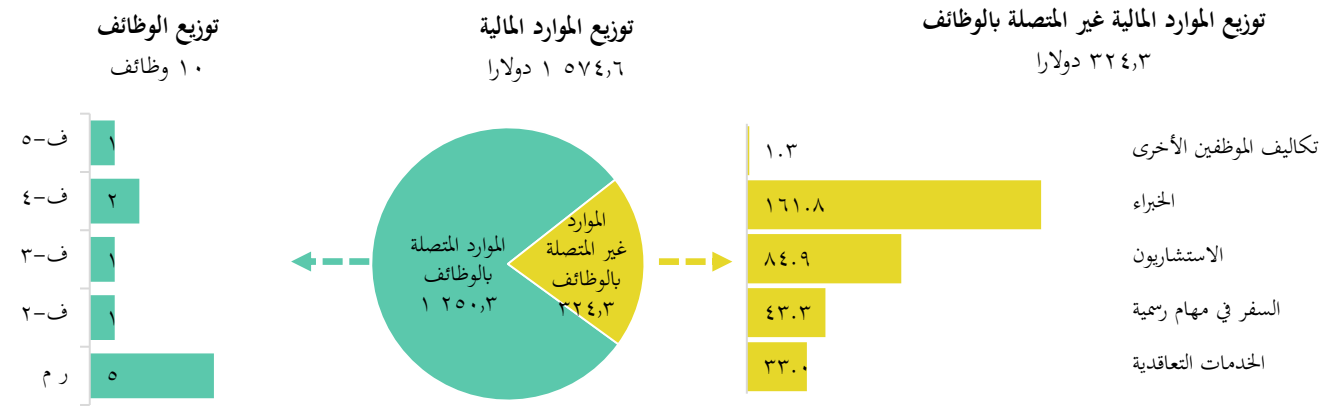

المختصرات: ر م: الرتبة المحلية.

الشكل ٢٢-سابع عشر

البرنامج الفرعي ٤: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩ حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

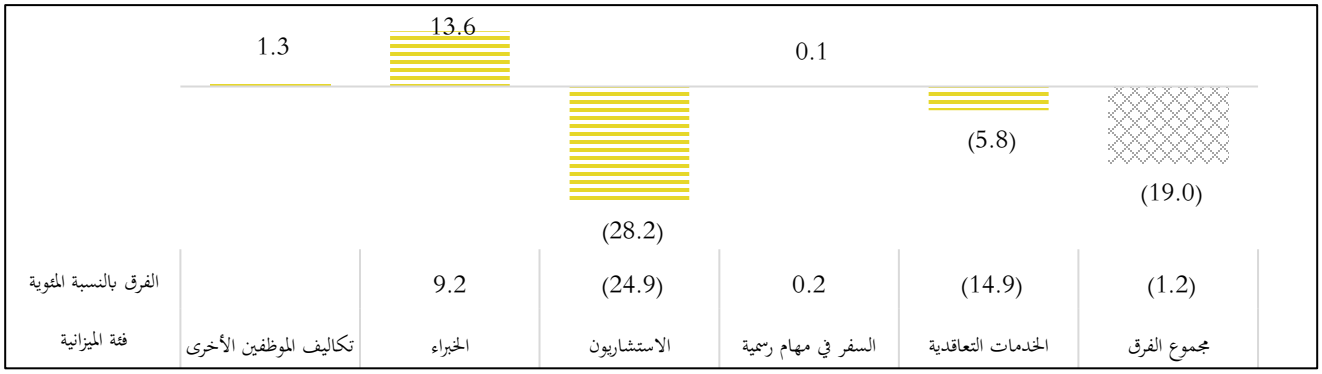

٢٢-١٤٥ ويعكس الفرق البالغ ٠٠٠ ١٩ دولار ما يلي:

تغييرات أخرى - يتصل النقصان الصافي البالغ ٠٠٠ ١٩ دولار بانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالاستشاريين والخدمات التعاقدية، وهو ما يقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات من الخبراء.

البرنامج الفرعي ٥
استخدام الإحصاءات لوضع سياسات تستند إلى الأدلة

٢٢-١٤٦ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٢٠٠ ٤٧٥ ٢ دولار وتعكس نقصانا صافيا قدره ٠٠٠ ٩ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٢-٢١ والشكلين ٢٢-ثامن عشر و ٢٢-تاسع عشر.

الجدول ٢٢-٢١

البرنامج الفرعي ٥: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات				التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	تغييرات أخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٢ ٥١٤,٨	٢ ٣٢٤,٣	–	–	–	–	–	٢ ٣٢٤,٣
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٦٠,٤	١٥٩,٩	–	–	(٩,٠)	(٩,٠)	(٥,٦)	١٥٠,٩
المجموع	**٢ ٦٧٥,٣**	**٢ ٤٨٤,٢**	**–**	**–**	**(٩,٠)**	**(٩,٠)**	**(٠,٤)**	**٢ ٤٧٥,٢**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		١١	–	–	–	–	–	١١
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٧	–	–	–	–	–	٧
المجموع		**١٨**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٨**

الشكل ٢٢-ثامن عشر

البرنامج الفرعي ٥: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

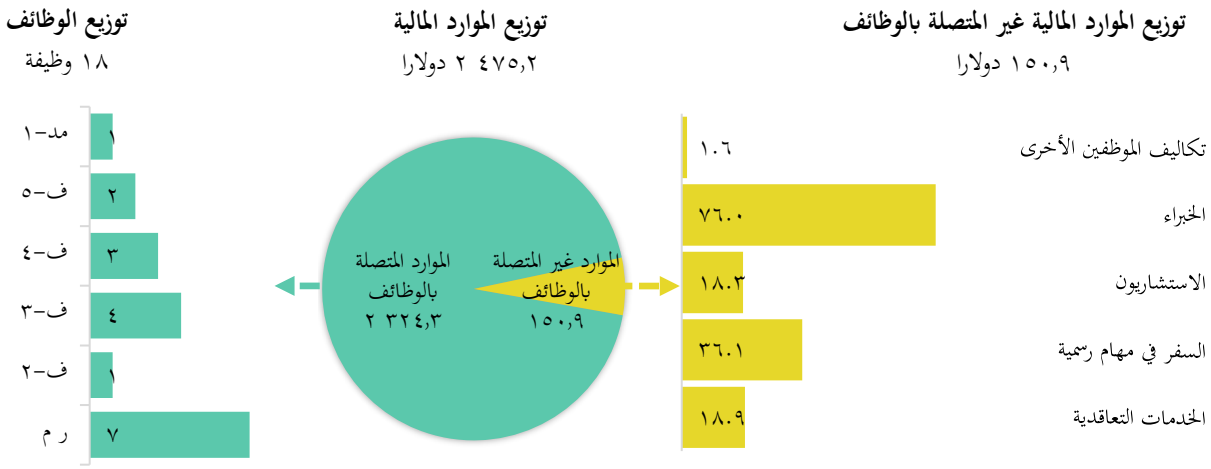

المختصرات: ر م: الرتبة المحلية.

الشكل ٢٢-تاسع عشر

البرنامج الفرعي ٥: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩ حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

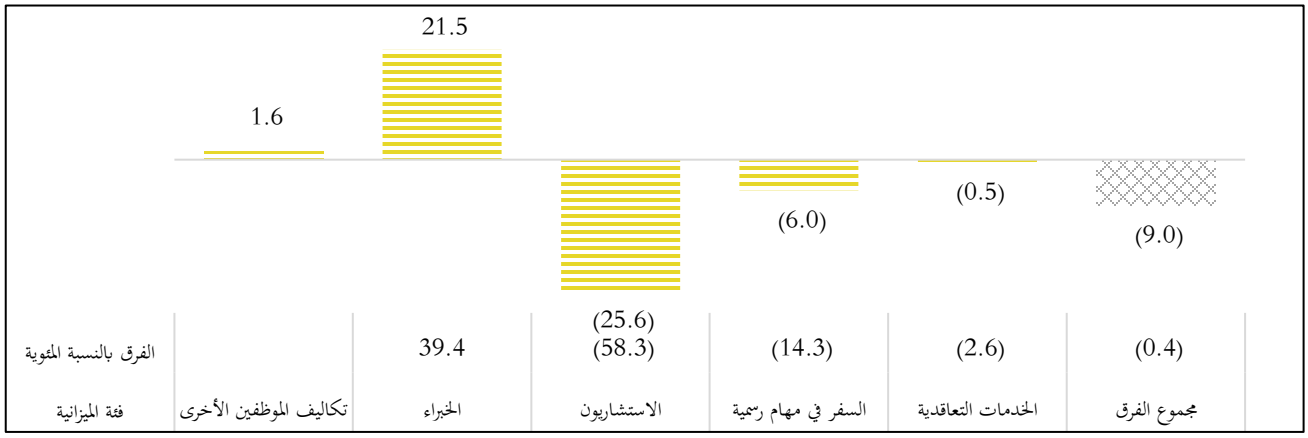

٢٢-١٤٧ ويعكس الفرق البالغ ٠٠٠ ٩ دولار ما يلي:

تغييرات أخرى - يتصل النقصان الصافي البالغ ٠٠٠ ٩ دولار بانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالاستشاريين والسفر في مهام رسمية، وهو ما يقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات من الخبراء.

البرنامج الفرعي ٦
النهوض بالمرأة

٢٢-١٤٨ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٥٠٠ ٦١٦ ١ دولار وتعكس نقصانا صافيا قدره ٩٠٠ ٩ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٢-٢٢ والشكلين ٢٢-عشرين و ٢٢-حادي وعشرين.

الجدول ٢٢-٢٢

البرنامج الفرعي ٦: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات					التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	تغييرات أخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	١ ٣٣٣,٩	١ ٤٤٨,٤	–	–	–	–	–	١ ٤٤٨,٤
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٩٧,٦	١٧٨,٠	–	–	(٩,٩)	(٩,٩)	(٥,٦)	١٦٨,١
المجموع	**١ ٥٣١,٥**	**١ ٦٢٦,٤**	**–**	**–**	**(٩,٩)**	**(٩,٩)**	**(٠,٦)**	**١ ٦١٦,٥**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		٧	–	–	–	–	–	٧
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٤	–	–	–	–	–	٤
المجموع		**١١**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١١**

الشكل ٢٢-عشرين

البرنامج الفرعي ٦: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

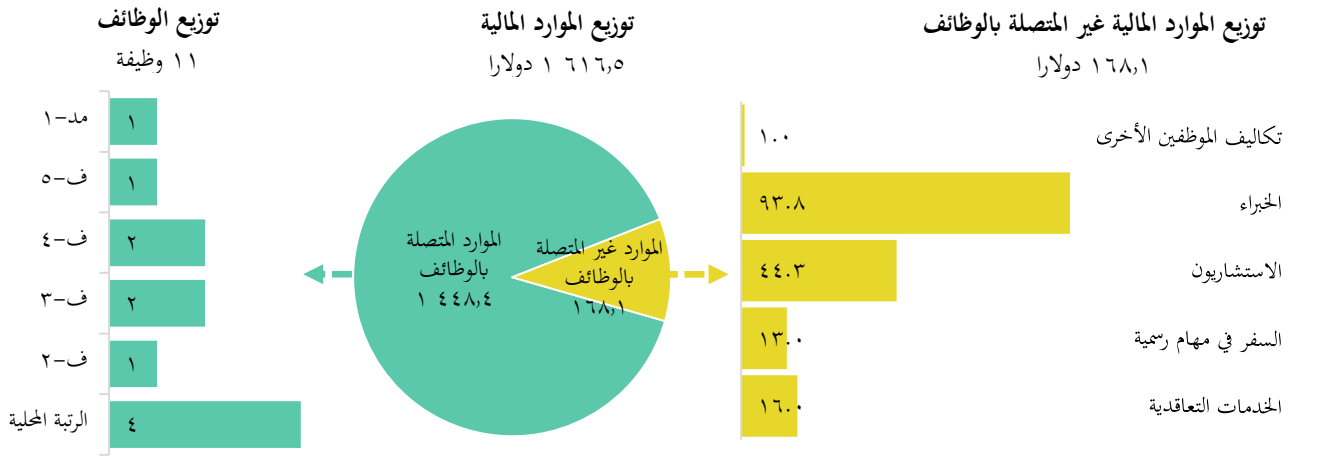

الشكل ٢٢-حادي وعشرين

البرنامج الفرعي ٦: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩ حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

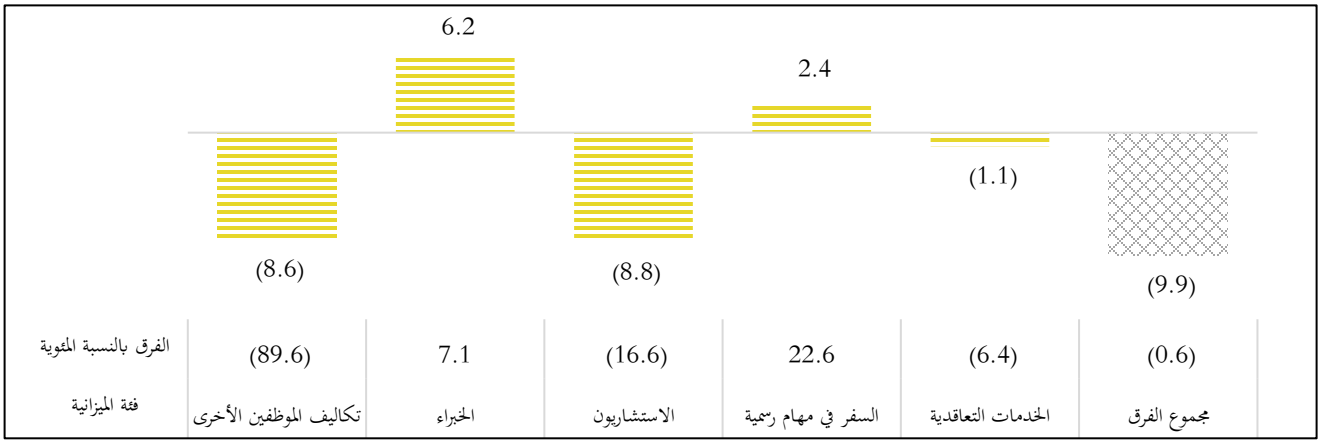

٢٢-١٤٩ ويعكس الفرق البالغ ٩٠٠ ٩ دولار ما يلي:

تغييرات أخرى - يتصل النقصان الصافي البالغ ٩٠٠ ٩ دولار بانخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين الأخرى والاستشاريين والخدمات التعاقدية، وهو ما يقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات المتعلقة بالخبراء والسفر في مهام رسمية.

البرنامج الفرعي ٧
تخفيف حدة النزاعات وتحقيق التنمية

٢٢-١٥٠ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٨٠٠ ١٥٠ ٢ دولار وتعكس نقصانا صافيا قدره ٧٠٠ ١٠ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٢-٢٣ والشكلين ٢٢-ثاني وعشرين و ٢٢-ثالث وعشرين.

الجدول ٢٢-٢٣

البرنامج الفرعي ٧: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: تغييرات أخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	١ ٦٥٤,٧	١ ٩٦٨,٩	–	–	–	–	–	١ ٩٦٨,٩
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٢٥,٥	١٩٢,٦	–	–	(١٠,٧)	(١٠,٧)	(٥,٦)	١٨١,٩
المجموع	**١ ٧٨٠,٢**	**٢ ١٦١,٥**	**–**	**–**	**(١٠,٧)**	**(١٠,٧)**	**(٠,٥)**	**٢ ١٥٠,٨**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		٩	–	–	–	–	–	٩

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: تغييرات أخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٦	–	–	–	–	–	٦
المجموع		**١٥**	–	–	–	–	–	**١٥**

الشكل ٢٢-ثاني وعشرين

البرنامج الفرعي ٧: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

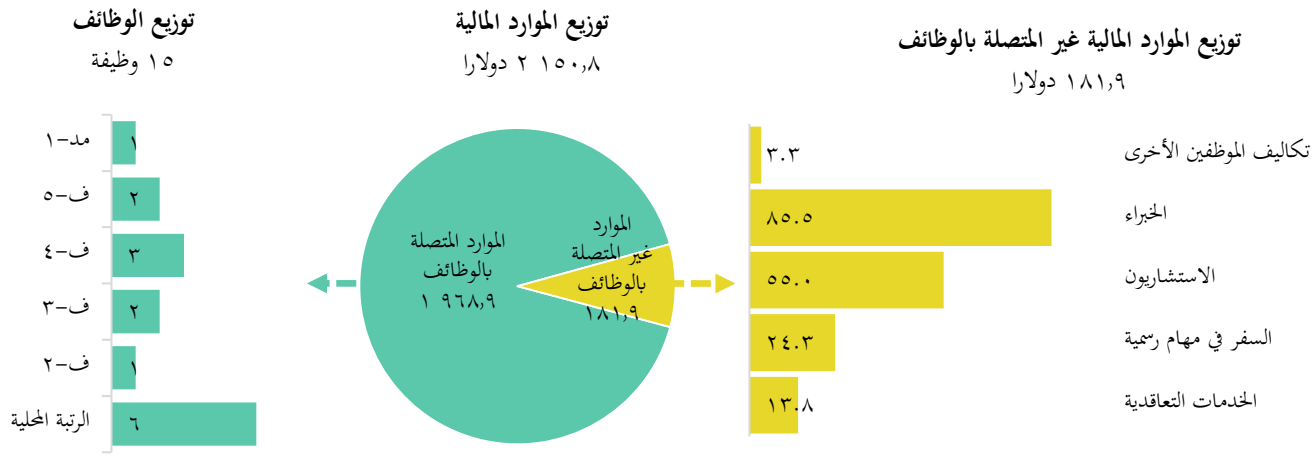

المختصرات: ر م: الرتبة المحلية.

الشكل ٢٢-ثالث وعشرين

البرنامج الفرعي ٧: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩ حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

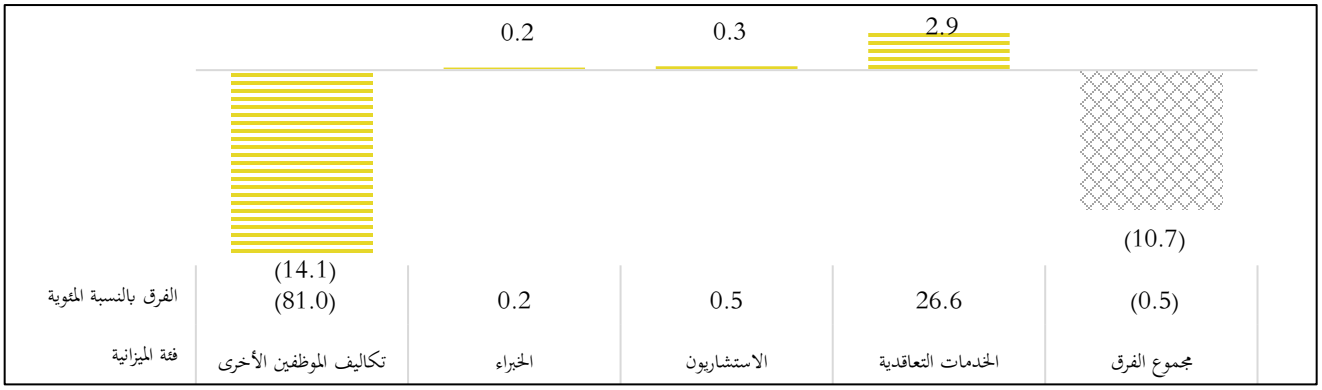

٢٢-١٥١ ويعكس الفرق البالغ ٧٠٠ ١٠ دولار ما يلي:

تغييرات أخرى – يتصل النقصان الصافي البالغ ٧٠٠ ١٠ دولار بانخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين الأخرى، وهو ما يقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات من الخدمات التعاقدية الناتجة عن تبسيط العمليات التي من المخطط أن ينفذها البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠.

٢٢-١٥٢ وتدعم هذا البرنامج الفرعي موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٨٠٠ ٤٤٢ دولار (تمثل ٢١ في المائة من مجموع الموارد في إطار البرنامج الفرعي) على النحو المبين في الجدول ٢٢-٨. وستساعد هذه الموارد الإسكوا في توفير ودعم منبر لليبيين لصياغة ومناقشة وتقييم ومناصرة رؤية اجتماعية اقتصادية مستقبلية من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في ليبيا. ويعزى النقصان البالغ ١٠٠ ١٠٢ ١ دولار مقارنة بالتقديرات لعام ٢٠١٩ إلى نقصان التبرعات المعلنة.

رابعا – دعم البرامج

٢٢-١٥٣ يشمل دعم البرامج شعبة الخدمات الإدارية، وقسم تخطيط البرامج والتعاون الفني، وقسم الاستراتيجيات والتقييم والشراكات. وسيتواصل دوره في توفير الدعم الفعال والناجع في الوقت المناسب لتنفيذ برنامج عمل الإسكوا.

٢٢-١٥٤ ويرأس شعبة الخدمات الإدارية مدير يتولى تسيير الدعم الإداري واللوجستي لأعمال الإسكوا، ويساعد الإدارة العليا على وضع الإطار الإداري والمالي وتنفيذه، ويسدي المشورة بشأن جميع السياسات الإدارية التي تتعلق بعمل اللجنة. ويقود المدير أيضا مساهمة الإسكوا في المبادرات على نطاق المنظومة من قبيل نظام أوموجا وتنقل الموظفين والسياسات الإنمائية. وتضم الشعبة قسم إدارة الموارد البشرية، وقسم الميزانية والمالية، وقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقسم الخدمات العامة، وقسم خدمات المؤتمرات، ووحدة الخدمات الطبية المشتركة.

٢٢-١٥٥ ويتولى إدارة قسم تخطيط البرامج والتعاون الفني نائب الأمين التنفيذي لدعم البرامج. ويدعم القسم تنفيذ برنامج عمل الإسكوا وتنسيق المسائل المشتركة بين التخصصات من أجل تحقيق الاتساق بين برنامج العمل العادي الذي تضطلع به الإسكوا وبرنامجها في مجال التعاون التقني. ويعالج أيضا التحديات الإنمائية الناشئة المشتركة بين التخصصات عن طريق تعزيز التعاون بين الشُعب.

٢٢-١٥٦ ويتولى قسم تخطيط البرامج والتعاون الفني مسؤولية دعم عملية البرمجة المشتركة بين الشعب في إعداد تخطيط البرامج والمعلومات المتعلقة بالأداء للأعوام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣؛ وتنسيق صياغة الأعمال المعيارية والتحليلية والتنفيذية؛ وتقديم التوجيه في مجال السياسات إلى الشُعب عند إعداد كل واحد منها لبرامجه ومشاريعه للتعاون التقني الممولة من ميزانية البرنامج العادي للتعاون التقني ومن حساب التنمية والموارد الخارجة عن الميزانية؛ ودعم تقديم الخدمات الاستشارية في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء وتنفيذ أنشطة تنمية القدرات لديها، بناء على طلبها ووفقا لولاية الإسكوا؛ وتقديم الخدمات لاجتماعات شبكة التعاون التقني؛ والاضطلاع بأعمال الرصد في إعداد تقارير الأداء البرنامجي من خلال تطبيق مبادئ الإدارة القائمة على النتائج والميزنة القائمة على النتائج؛ وتنفيذ آليات الاستعراض الداخلي واستعراض الأقران؛ والقيام بمهام أمانة لجنة المشاريع؛ وضمان الاتساق مع اللجان الإقليمية الأخرى من خلال المشاركة والمساهمة بنشاط في اجتماعات رؤساء تخطيط البرامج.

٢٢-١٥٧ ويهدف قسم الاستراتيجيات والتقييم والشراكات إلى تركيز النتائج البرنامجية، وزيادة الفعالية والاتساق في تنفيذ البرامج. ويدعم القسم، الذي يتولى تسييره نائب الأمين التنفيذي لدعم البرامج، بلورة الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد للإسكوا وتنفيذها، وتنسيق المبادرات المتعددة التخصصات.

٢٢-١٥٨ ومن خلال تنفيذ استراتيجية الإسكوا لإقامة الشراكات، يسعى قسم الاستراتيجيات والتقييم والشراكات أيضا إلى توطيد العلاقات مع الشركاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها الهيئات الحكومية الدولية، مثل جامعة الدول العربية، وسائر وكالات منظومة الأمم المتحدة، ومراكز الفكر ومعاهد البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وينسق القسم

أيضا أنشطة آلية التنسيق الإقليمية والأفرقة العاملة المواضيعية المرتبطة بها من أجل كفالة اتساق السياسات التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي وتنسيق النواتج المشتركة الهامة. ويدعم القسم تنفيذ استراتيجية الإسكوا لتعبئة الموارد عن طريق تعزيز علاقاتها مع الجهات المانحة وتحسين قدرة المنظمة على جمع التبرعات لدعم برنامج عملها العادي. ويؤدي القسم مهام أمانة لجنة المنشورات. وعلاوة على ذلك، يشرف القسم على تنفيذ سياسة التقييم الخاصة بالإسكوا وفقا لقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛ ويُدير جميع التقييمات الذاتية الإلزامية والاختيارية، ويكفل متابعة وتنفيذ التوصيات المعتمدة بالشكل المناسب.

٢٢-١٥٩ وتبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٥٠٠ ٣٧٤ ١٤ دولار وتعكس نقصانا صافيا قدره ٢٠٠ ٣٤٣ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٢-٢٤ والأشكال من ٢٢-رابع وعشرين إلى ٢٢-سادس وعشرين.

الشكل ٢٢-رابع وعشرين

الموارد المخصصة لدعم البرامج كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

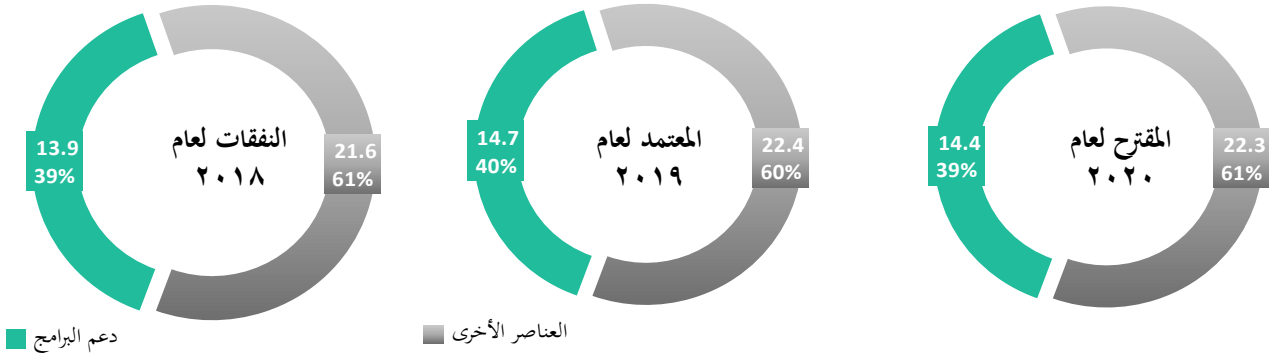

الجدول ٢٢-٢٤

دعم البرامج: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات					التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	تغييرات أخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	١٠ ٤٨٤,٩	١٠ ٩٩٥,٣	–	–	(١٣٥,٧)	(١٣٥,٧)	(١,٢)	١٠ ٨٥٩,٦
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٣ ٤٥٢,٤	٣ ٧٢٢,٤	–	–	(٢٠٧,٥)	(٢٠٧,٥)	(٥,٦)	٣ ٥١٤,٩
المجموع	**١٣ ٩٣٧,٣**	**١٤ ٧١٧,٧**	**–**	**–**	**(٣٤٣,٢)**	**(٣٤٣,٢)**	**(٢,٣)**	**١٤ ٣٧٤,٥**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٣٣	٣٣	–	–	–	–	–	٣٣
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٧١	٧١	–	–	(١)	(١)	(١,٤)	٧٠
المجموع	**١٠٤**	**١٠٤**	**–**	**–**	**(١)**	**(١)**	**(١,٠)**	**١٠٣**

الشكل ٢٢-خامس وعشرين

دعم البرامج: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

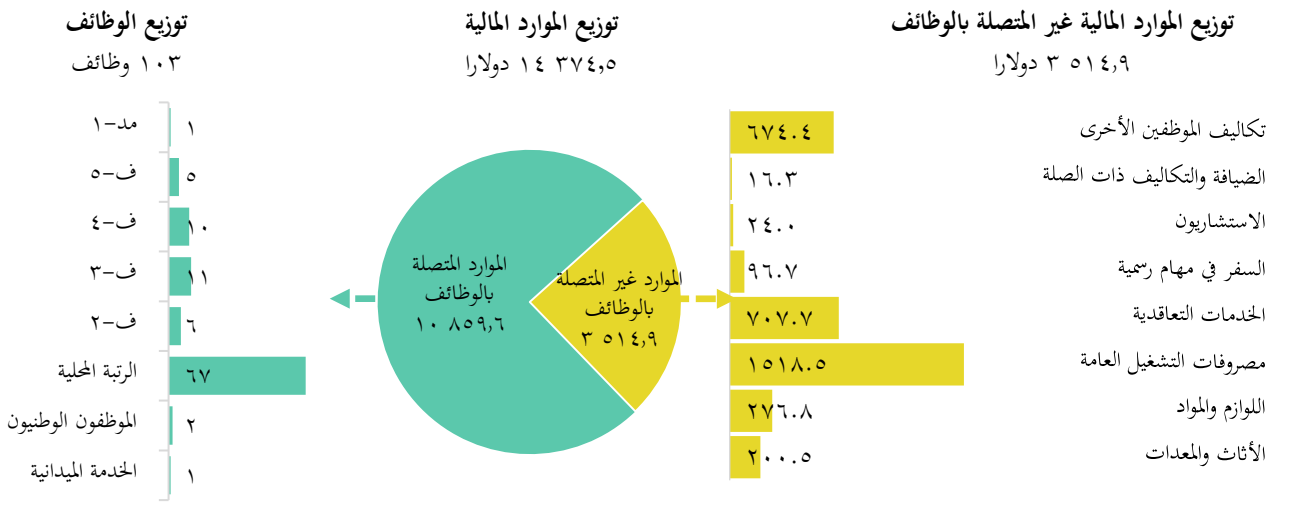

الشكل ٢٢-سادس وعشرين

دعم البرامج: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩ حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

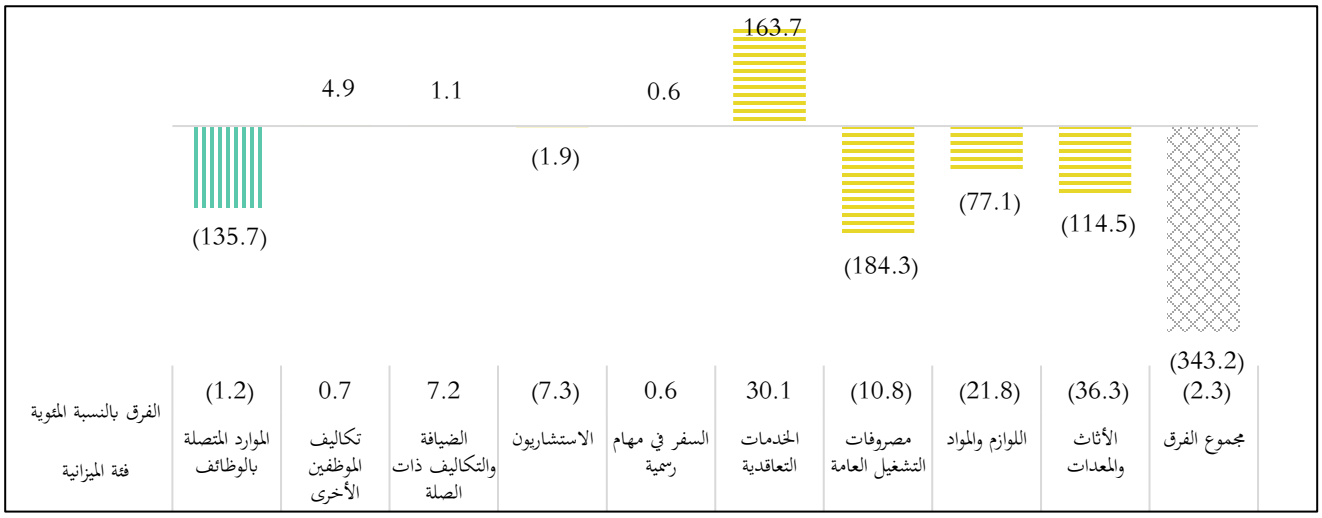

٢٢-١٦٠ ويعكس الفرق البالغ ٢٠٠ ٣٤٣ دولار ما يلي:

تغييرات أخرى - يتصل النقصان الصافي البالغ ٢٠٠ ٣٤٣ دولار بما يلي: '١' إعادة الندب المقترحة لوظيفة واحدة لموظف مشتريات (موظف فني وطني) لتصبح وظيفة موظف إدارة برامج (سيضطلع أحد كبار الموظفين الحاليين من الرتبة المحلية بالمهام الأصلية للوظيفة المقترح إعادة ندبها، ومن غير المتوقع حدوث أي أثر سلبي على مجمل مهام ومسؤوليات شعبة الخدمات الإدارية)؛ '٢' انخفاض الاحتياجات بالدرجة الأولى تحت بند مصروفات التشغيل العامة، والأثاث والمعدات.

المرفق الأول

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠

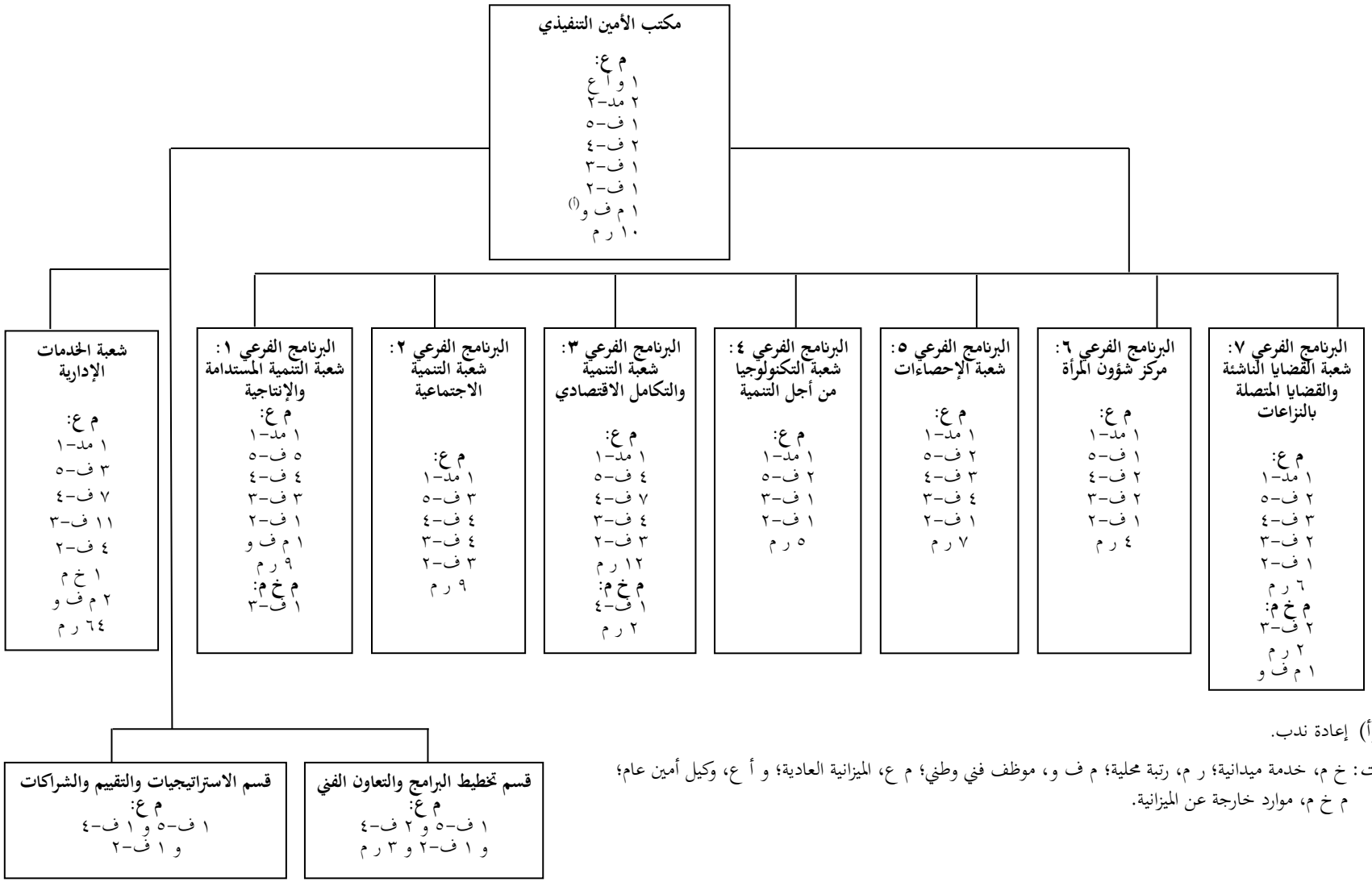

(أ) إعادة ندب.

المختصرات: خ م، خدمة ميدانية؛ ر م، رتبة محلية؛ م ف و، موظف فني وطني؛ م ع، الميزانية العادية؛ و أ ع، وكيل أمين عام؛ م خ م، موارد خارجة عن الميزانية.

المرفق الثاني

موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، حسب العنصر والبرنامج الفرعي

	الوظائف	*الرتبة*	*الوصف*	*سبب التغيير*
التوجيه التنفيذي والإدارة	١	م ف و	إعادة ندب موظف فني وطني إلى موظف برامج	تعزيز الإدارة والتنسيق في مكتب الأمين التنفيذي عن طريق أداء المهام في مجالات المساءلة والضوابط الداخلية والرصد والتقييم
دعم البرامج	(١)	م ف و	إعادة ندب موظف فني وطني إلى موظف برامج	
المجموع	**–**			

المختصرات: م ف و، موظف فني وطني.